الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (401)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	28
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	41
حقوق الانسان في العالم	109

الإشراف النسائي: الأسرة التي عنَّفت فيصل كانت تطلب رعاية طفل آخر

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/07/887997

الرياض – محمد العوني

قالت المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي في الرياض سمها بنت سعيد الغامدي إنه تم التأكد من أهلية الأسرة البديلة التي منحت حق حضانة الابن فيصل، كما جرى زيارته في كنف الأسرة البديلة عدة مرات والاضطلاع على وضعه، ولم تظهر الزيارات الميدانية وجود أي مخاوف أو إشارات جادة تهدد حياته وسلامته. مشيرة إلى أنه جرى كذلك توثيق حسن سيرة رب الأسرة البديلة التي تبنت الابن فيصل من جهة عمله ومن المعرفين.

وقد عبرت الغامدي عن ألمها الشديد حول نبأ وفاة الابن (فيصل)، ووصفته بالصدمة الكبيرة، رافضة أن يعامل الطفل البريء بهذا الأسلوب غير التربوي. مضيفةً أنه وردهم اتصال من قبل الأم الكافلة في الأسرة البديلة للابن فيصل تبلّغ عن وفاته، وعلى الفور تم تكليف المختصات بقسم الأسر البديلة في المكتب بالذهاب إلى منزل الأسرة للوقوف على أسباب الوفاة، وزيارة قسم الشرطة الذي باشر الحادثة.

وقالت الغامدي في تصريح لـ «الشرق»: تبين من خلال ما بلّغنا به قسم الشرطة أن الوفاة كانت بسبب العنف الذي ظهر على جسد الطفل، وأن الحادثة لا تزال رهن التحقيق، ولم نبلغ بعد بنتائج التحقيق أو ملابسات القضية، أو تزويدنا بتقرير الطب الشرعي حول الوفاة، علماً بأن الوزارة منحت هذا الموضوع النصيب الأوفر من المتابعة، والمطالبة بالحق الخاص للابن من المتسبب في وفاته، وقامت بتوكيل محامٍ لهذا الغرض. وعن تسليم الابن فيصل للأسرة البديلة، والجهود التي تمت لمتابعته لدى الأسرة والتأكد من وضع الأسرة وأهليتها لاحتضانه، أوضحت الغامدي أن الابن فيصل قد نشأ في دار الحضانة الاجتماعية، وتم تسليمه للأسرة البديلة بتاريخ 1434/3/21هـ، وقد تم تطبيق كل الإجراءات النظامية والاحترازية التي تتخذ دائماً قبل الموافقة على ضم الأسرة إلى برنامج الاحتضان، وذلك من أجل التثبت من مناسبة الأسرة لحضانة الابن، حيث جرى بدايةً التأكد من توافر شروط الكفالة على الأسرة، ثم القيام بالزيارة للأسرة في مقر سكنها، إضافة إلى توثيق حسن سيرة وسلوك رب الأسرة من جهة عمله، وكذلك المعرفون الذين شهدوا بملاءمته للاحتضان وسلامتهم صحياً، وبعد إكمال إجراءات التحري والتوثق من مناسبة الأسرة لاحتضان الطفل، جرى تسليمها الابن (فيصل) تسليماً مبدئياً كاستضافة، وذلك لمزيد من التأكد من ملاءمة الأسرة لاحتضان الطفل (فيصل) بصورة دائمة، واستمرت هذه الاستضافة مدة عشرين يوماً لم يظهر فيها ما يثير القلق أو يشير إلى سوء تعامل الأسرة مع الطفل، وتأسيساً على ذلك تم إسناد كفالة الابن للأسرة بتاريخ 1434/3/21هـ.

وأضافت أنه بعد التسليم النهائي قمنا بإجراء عديد من المتابعات للأسرة، حيث جرت المتابعة الأولى في 1434/4/17هـ، وهي المتابعة التي يتم فيها منح الأسرة مزيداً من التوجيهات حول التعامل الأمثل مع الطفل والأسلوب المنهجي في تربيته، والتأكيد على الأسرة بالتواصل مع جهة الإشراف متى رغبت في ذلك، والمتابعة الثانية تمت في 1434/5/10هـ، وكانت بهدف الاطمئنان على وضع الطفل، ولم نبلّغ من قبل الأم الحاضنة عن أي ملاحظة أو مشكلة في رعاية الابن، بل على العكس من ذلك أبدت رغبتها في كفالة طفل آخر، والمتابعة الثالثة تمت في 1434/5/24هـ، وتمت من قبل الاختصاصية النفسية لمتابعة ما يعانيه من مشكلة التبول اللاإرادي الليلي أحياناً، التي تم إيضاحها للأسرة قبل تسليمه، إلا أنها تقبلت ذلك، وأبدت استعدادها لمساعدته على التخلص من هذه المشكلة، وقد تمت متابعتها علاجياً داخل الدار إلا أن الحالة لم تتحسن كلياً، ونود التنويه إلى أنه لم يظهر خلال هذه المتابعات أي أمر مريب تجاه الأسرة، إلى أن تلقت جهة الإشراف نبأ وفاته بتاريخ 1434/7/30هـ.

أما عن سير القضية، فإنها كما أسلفنا لا تزال منظورة لدى الجهات الأمنية الحريصة على تقديم المتسبب في وفاة (فيصل) للعدالة والاقتصاص منه، والموضوع تحت المتابعة الدائمة من قبل الوزارة، وكما سبق الإشارة إليه فإن الوزارة كلفت محامي لمتابعة القضية والمطالبة بالحق الخاص للابن (فيصل).
أما بالنسبة للحالات التي يقع عليها شيء من العنف أو تمارس معها أساليب خاطئة في التربية من قبل الأسرة، فإن الوزارة تتدخل بشكل فوري وتقوم بإجراء المعالجة الفورية، التي يكون منها سحب الابن من الأسرة متى تطلب الأمر ذلك، إلا أنها بفضل الله حالات نادرة، ونؤكد أننا نتعامل بجدية مع أي بلاغ يرد إلينا بهذا الشأن سواء من أقارب الأسرة أو الجيران أو المدرسة أو أي شخص كان، ويتم التحري للتأكد من مصداقية ذلك، وتقديم الحماية الكاملة لليتيم، مع تقديم الخدمات المساندة، مثل: الخدمات الاستشارية، والعلاج النفسي، والاجتماعي في العيادة المتخصصة التابعة للوزارة.
من جهة أخرى، صرح مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن رصد الجمعية حالة الطفل اليتيم (فيصل) الذي توفي بتاريخ 1434/8/1هـ بعد تعرضه للعنف حسبما تم رصده، وقد تابعت الجمعية موضوع الطفل الذي لا تزال التحقيقات سارية في أسباب وفاته، حيث خاطبت الجمعية الجهات المعنية للحصول على تقارير طبية مفصلة عن حالة الطفل وأسباب وفاته لاتخاذ ما يلزم على ضوئها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان": ضرورة وجود قواعد مشددة لتجنب تكراره

نزاهة ترصد بقاء جثث في مستشفى تثليث أكثر من3 أشهر

المصدر: صحيفة الاقتصادية الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/07/article_768342.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عن بقاء جثث محفوظة في ثلاجة الموتى لفترة تجاوزت الثلاثة الأشهر وذلك في مستشفى تثليث العام التابع للمديرية العامة للشؤون الصحية في محافظة بيشة.
وتأتي هذه الواقعة كمخالفة لتعليمات وزارة الداخلية التي نصت على عدم بقاء الجثث لأكثر من 60 يوماً، مع ضرورة الإسراع بدفنها أو ترحيلها إلى بلدانها.
وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، ضرورة وضع قواعد وقوانين واضحة تقتضي دفن الجثث أو ترحيلها في أسرع وقت، لتجنب بقائها أشهر طويلة في ثلاجات الموتى.
وقال القحطاني: "إن الإشكالية المتعلقة ببقاء بعض الجثث قد لاحظتها جمعية حقوق الإنسان منذ فترة طويلة وبحثت أسبابها، فتبين أنها لا تتعلق بوزارة الصحة فقط وإنما هناك جهات عدة ذات علاقة بالموضوع سواء الجهات الأمنية أو الإدارية، والأمر يقتضي وجود تعاون بين تلك الجهات المعنية".
وذكر بيان لـ "نزاهة" أمس، أنها رصدت وجود جثث محفوظة في ثلاجة الموتى التابعة للمستشفى لفترة تجاوزت ثلاثة أشهر، وذلك بعد تلقيها بلاغاً من أحد المواطنين حول تردي الخدمات الصحية والإدارية والتشغيلية، وعدم انضباط العاملين بأوقات العمل في مستشفى تثليث العام في محافظة بيشة، فكتبت إلى وزير الصحة، مطالبة بتشكيل لجنة ممن يوثق بهم للتحقيق في المخالفات والملاحظات المشار إليها، وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم، وتطبيق ما يقضي به النظام بحقهم، ومعاقبة المتهاون والمتباطئ وفق الأنظمة واللوائح، وذلك للاستفادة من الخدمات الصحية للمستشفى وتقديمها للمواطن على أكمل وجه، والعمل على سرعة تصحيح الأوضاع عاجلاً، وإفادة الهيئة.
وعاد رئيس جمعية حقوق الإنسان ليؤكد أن وزارة الصحة لا تتحمل وحدها مسؤولية ترحيل الجثث إلا بعد انتهاء الإجراءات المتبعة في هذه الحالات، وقال: "الموضوع تتداخل فيه أكثر من جهة سواء من أطراف القضية أو الجهات الإدارية والأمنية ووزارة الصحة؛ لذا لا بد من وضع قواعد تعالج هذه الإشكالية وتقلل وقت بقاء الجثث في الثلاجات"، لافتا إلى أن قنصليات الدول الأجنبية تتحمل مسؤوليات تجاه مواطنيها، موضحاً أن عليها دورا كبيرا للمساهمة في تسليم المتوفين إلى أسرهم خلال فترة قصيرة.

وأشار إلى أن جميع هذه الإجراءات تحتاج إلى جهد، وسبق أن حدثت إشكاليات نتيجة البحث عن إيجاد حلول لهذا الموضوع، إلا أن القضايا لا تزال موجودة وتتكرر ما لم تكن هناك حلول معتمدة من الجهات المعنية للتوصل إلى صيغة موحدة يعمل بها.

وقال القحطاني: "يفترض أن تقوم الجهات ذات العلاقة بالاطلاع على التجارب الدولية، ومحاولة تلافي العوائق القانونية كرفض ذوي المتوفى دفنه إلا بعد انتهاء نتائج التحقيق أو وجود قضية جنائية لم تنته، إضافة إلى عدم العثور على الأوراق الرسمية للمتوفى - مجهول الهوية - وكل هذه الإشكاليات تتداخل فتبقى المشكلة قائمة؛ لذلك يجب أن تعمل إمارات المناطق ووزارة الصحة على مراجعتها، وعندما يكون هناك قانون موحد يعود إليه الجميع تنتهي القضية خلال فترة محددة".

وتابع: "تخشى بعض الجهات دفن الجثث خوفاً من المساءلة، والحل يتمثل في تصوير الجثة وأخذ علاماتها الحيوية لإغلاق القضية، ولو كانت هناك قواعد متبعة تصل إلى نتائج حينها يتم القضاء على هذه المشكلة برمتها، وفق القاعدة الشرعية التي تقول إكرام الميت هو دفنه".

فيما أكد مسؤول في الطب الشرعي في الرياض ـ رفض ذكر اسمه ـ أن حالات بقاء الجثث فترات طويلة قد قلت في الآونة الأخيرة، مضيفاً أن بقاءها في السابق كان بالسنوات أما في الفترة الحالية فبقاؤها يستمر لأشهر، مشيراً إلى أنه على الرغم من ورود تعميم من قبل وزارة الداخلية على دفن وتسليم الجثث بعد 60 يوماً كأقصى حد، إلا أن هناك قصورا في هذا الجانب.

يذكر أن بيان "نزاهة" أكد أنه تم تشغيل المستشفى منذ 27 سنة، ومع ذلك لا تتوافر فيه عيادات "المسالك البولية، والمخ والأعصاب، وجراحة أطفال، والنفسية"، وتبين أن بعض العيادات يقتصر عملها خلال الفترة الصباحية فقط، رغم كثرة المراجعين لها مثل: "الباطنية، والعظام، والعيون، والنساء والولادة، والأنف والأذن والحنجرة".

وأشار إلى أن مسؤولي "نزاهة" لاحظوا وجود كميات كبيرة من الأدوية منتهية الصلاحية، تم إتلافها دون وجود محاضر لحصر كمياتها ومحاضر إتلافها، كما لوحظ وجود بعض الأجهزة الطبية المتعطلة في المختبر مثل: أجهزة قياس أمراض الدم، وأجهزة قياس الدم الكامل، لم يتم إصلاحها للاستفادة منها، ووجود نقص في الأجهزة والمعدات في بنك الدم مثل: "مبردات - اختبار كومبس قياس Hb - هزاز صفائح - وصل أنابيب معقم - فصل أنابيب كهربائي - طرد مركزي مبرد - فصل دم آلي"، إضافة إلى عدم توافر كراسي متحركة وسرير تنقل عليها الحالات الطارئة عند مدخل الطوارئ، كما أنه تم رصد تجمع أملاح داخل وعلى الفلتر الخاص بخزان تغذية المياه لمرضى غسل الكلى.

وكانت الهيئة قد رصدت وجود بعض الجثث محفوظة في ثلاجة الموتى لمدة طويلة تتجاوز ثلاثة أشهر، وسوء نظافة غرف التنويم ودورات المياه ووجود البعوض والحشرات الزاحفة فيها، كما تبين سوء التكييف داخل أروقة المستشفى، نتيجة تهالك المواسير الخاصة بتغذية المياه لشلترات التكييف، وعدم توفير عربات نقل لتوزيع الوجبات مع الصواني المقدمة للمرضى، يكون بها جهاز تحكم بدرجة السخونة والبرودة طبقاً للمواصفات المطلوبة، وتردي حالة الأسقف المستعارة وتهالك بعض الحوائط الجبسية داخل غرف التنويم، وسوء سفلتة الطرق الداخلية، وتردي وضع البردورات والانترلوك للأرصفة داخل نطاق المستشفى، إضافة إلى عدم توافر نظام إلكتروني لقسم السجلات الطبية البالغ عددها 77160 ملفاً.

مكتب العمل بالمدينة توعد الشركات المخالفة

عمال نظافة تحت أشعة الشمس الحارقة

المصدر: صحيفة عكاظ السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130706/Con20130706617931.htm

نواف أحمد الظبي (المدينة المنورة)

رغم أن لوائح وأنظمة وزارة العمل واضحة وصريحة وتمنع تشغيل العمال تحت أشعة الشمس في نهارات الصيف الحارقة، إلا أن بعض الشركات في المدينة المنورة تجبر العاملين على أداء المهمات الموكلة لهم خلال ساعات النهار خاصة في مثل هذه الأيام، حيث ترتفع درجات الحرارة، وفي الوقت الذي أوضح فيه عدد من عمال النظافة في المدينة المنورة أنهم لا يدرون أن هناك قوانين تمنع تشغيل العمال تحت أشعة الشمس فإن مصدرا مسؤولا في مكتب العمل بالمدينة المنورة توعد الشركات المخالفة لقانون تشغيل العمال تحت أشعة الشمس.

وفي هذا السياق أوضح عدد من عمال النظافة أنهم يبذلون مجهودا كبيرا لتنظيف الشوارع في المدينة المنورة، ويعملون في بعض الأحيان تحت أشعة الشمس الحارقة، ورغم قسوة الطقس فهم لا يبالون، ويعملون بجد واجتهاد لتأمين لقمة عيشهم وتحمل عناء السفر والغربة.

وأجمع عدد من أهالي المدينة المنورة أن الضرورة تقتضي تغيير موعد عمل هؤلاء العمال إلى ما بعد العصر حتى تبرد حرارة الطقس، مؤكدين أن عمال النظافة لا يستطيعون العمل في نهار رمضان، وأن الضرورة تقتضي من أمانة المدينة المنورة أن تجبر شركات النظافة على تغيير مواعيد عملها في مثل هذه الأيام، حيث ترتفع درجات الحرارة بصورة كبيرة، لافتين إلى أن مكتب العمل في المنطقة يمنع تشغيل العمال من قبل الشركات في حرارة الصيف اللاهب، غير أن الشركات يهمها الربح فقط ما يجعلها تجبر عمال النظافة على العمل تحت أشعة الشمس الحارقة.

«عكاظ» التقت عددا من عمال النظافة والبناء وغيرهم من العاملين تحت الشمس في المدينة المنورة، والذين أكدوا على ضرورة أن تكون مواعيد عملهم بعد العصر في نهارات الصيف الحارقة.

وفي هذا السياق أوضح عابد أمجد من جنسية آسيوية والذي يعمل مع إحدى شركات النظافة في أحد أحياء المدينة المنورة أنه يعمل في هذه المهنة لمدة ثماني ساعات في اليوم، أي منذ الصباح الباكر وحتى العصر دون إجازة، موضحا أن حرارة الشمس غيرت لون بشرته وأصابته بالضنك والإرهاق، موضحا أن شركة النظافة لا تراعي ظروف العمال وتجبرهم على العمل تحت الشمس الحارقة.

وأضاف أنه وغيره من العمال لا يستطيعون الاعتراض لأن هذا مرتبط بلقمة عيشهم، وأنه لا يعرف شيئا عن قوانين مكتب العمل التي تمنع عمل العمال تحت أشعة الشمس الحارقة.

وأضاف بقوله: «نحن نعاني في الصيف من الحرارة الشديدة ونعاني في الشتاء من البرد القارس ولابد أن تقوم شركات النظافة بالتقيد بقوانين مكتب العمل ولا تجبر العمال على العمل تحت أشعة الشمس الحارقة جدا في نهارات الصيف».

وفي نفس السياق أوضح نور خان سائق شاحنة لنقل النفايات، أنه يعمل لمدة ثماني ساعات في اليوم الواحد، لافتا إلى أن شركة النظافة لا تراعي ظروف العمال وعملهم تحت أشعة الشمس.

وأضاف: «أهم شيء عند الشركة أن تجني الأرباح، ولكنها لا تراعي ظروفنا وتجبرنا على العمل تحت اشعة الشمس».

وأضاف أن بعض العمال يحاولون إبلاغ الشركة بعدم تشغليهم تحت أشعة الشمس ولكن لا حياة لمن تنادي فالوضع كما هو عليه، وأضاف: «الكثير من زملائي أصيبوا بضربات شمس نتيجة تعرضهم للحرارة الشمس الحارقة».

ولا بد التحرك لمنع حدوث تلك المأساة الإنسانية والضرب بيد من حديد للشركات التي لا تراعي أنظمة العمل

من جانبه أوضح عامل النظافة محمد علي أنه يعمل لمدة ثماني ساعات في اليوم الواحد ولا تراعي الشركة ظروف تشغيلهم تحت أشعة الشمس، داعيا إلى تشديد الأنظمة العمل، مضيفا: «أصبح لا يوجد لدي سواء راتب الشهري الذي لا يكفي لشراء الماء يوميا لأروي عطشي بسبب العمل المجهد».

ومن جانبه أوضح أبو الكلام محمد، عامل النظافة عند إحد الإشارات المرورية، أن العمل تحت أشعة الشمس متعب للغاية، موضحا أنه يشعر بالسعادة عند عند تحويل عمله إلى فترة الليل وذلك بسبب الهروب من أشعة الشمس وكذلك بسبب ازدحام الإشارة المرورية.
وفي موازاة ذلك أوضح مصدر مسؤول في مكتب العمل في المدينةالمنورة أن قرار منع تشغيل العمال تحت أشعة الشمس خصوصا وقت الذروة وحرارة الشمس قرار ساري المفعول، وعلى الشركات اتباع الأنظمة والقوانين الخاصة بهذا الصدد، وتوعد المسؤول الشركات التي تخالف الأنظمة وتجبر العمال على مواصلة العمل تحت أشعة الشمس.
وتابع أن الشركات المخالفة سيتم إيقاع العقوبات بحقها، لافتا إلى أن مكتب العمل يقوم بجولات ميدانية للتحقق من تنفيذ الشركات اللوائح والقوانين.
ومن جانبها أوضحت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي أن مكتب الجمعية بالمدينة المنورة يرصد ويراقب أي انتهاكات يمكن أن تحدث بتشغيل العمالة ما بين الساعة 12 ظهرا وحتى الثالثة عصرا بسبب ارتفاع درجات الحرارة، ومتابعة قرار وزارة العمل بمنع الشركات والمؤسسات من تشغيل العمالة خلال تلك الفترة.
وبينت القرافي أنه في حال تسجيل مخالفات سيتم التحرك بشكل عاجل لاتخاذ الإجراءات المناسبة ومخاطبة الجهات المعنية، مؤكدة أن نظام العمل السعودي يتضمن مواد تلزم أصحاب العمل بعدم تشغيل العمالة إلا في بيئة عمل مناسبة، ومنها المادة (122) من نظام العمل والتي يشير منطوقها إلى أن على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل والآلات المستعملة ووقاية العامل وسلامته، وعليه أن يعلن في مكان ظاهر في المنشأة التعليمات الخاصة بسلامة العمل والعمال وذلك باللغة العربية وبأية لغة أخرى يفهمها العمال عند الاقتضاء ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية، كما أن قرار وزارة العمل الذي يقضي بتنظيم أوقات العمل تحت أشعة الشمس خلال الفترة الحالية من كل عام والتي تتوافق مع معايير العمل الدولية هذا القرار يؤكد حرص المملكة على منح العاملين حقوقهم والتعامل معهم بطريقة إنسانية.
وأشارت إلى أن المسؤولية عن العمال هي مسؤولية مشتركة بين مختلف المؤسسات الرسمية وأصحاب العمل، أما مساءلة الشركات المخالفة قانونيا فهي من مسؤوليات الجهة المختصة والمتمثلة في وزارة العمل.
وأضافت أنه ومن منطلق حرص مكتب الجمعية بالمدينة المنورة على رفع مستوى الوعي بحقوق العمال فقد وزع عددا من إصدارات الجمعية بهذا الشأن، منها حقوق العاملين غير السعوديين في ظل نظام العمل السعودي، وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد وجميعهما باللغتين العربية والإنجليزية.
إجراءات الحماية
شرف القرافي أعربت عن أملها في أن يبادر أصحاب العمل من منطلق مسؤوليتهم الدينية والأدبية والنظامية تجاه العاملين لديهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس وغيرها من الحالات التي تضر بالصحة والسلامة المهنية.
وكانت وزارة العمل سبق وأن أكدت على الشركات والمؤسسات أن أنظمتها تمنع تشغيل العمال خلال فترة الظهيرة التي تكون فيها أشعة الشمس في أوج عنفوانها.

المحامي عبد العزيز الجارالله ل الرياض :

عدم وجود آليات واضحة لإدارة القضايا تسبب بتأخيرها في المحاكم

المصدر: صحيفة الرياض السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/06/article849809.html

حاوره - سالم كنعان السالم، عدسة: عبداللطيف الحمدان

اعتبر مختص ومهتم في الشأن القضائي بأن قلة عدد القضاة والمستشارين، والزيادة المطردة في عدد القضايا ليست السبب الرئيسي في تأخر المحاكم في البت بالقضايا وأن السبب الرئيسي والذي قد يغفل عنه البعض هو عدم وجود آلية واضحه لإدارة القضية منذ تقديم الدعوى وحتى صدور الحكم.

ودعا للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في نظام (إدارة سير القضايا) والتي ينتهج فيها طريقة وأسلوباً متميزاً في نظامها القضائي لإدارة سير الدعوى من خلالها توفر الكثير من الوقت والجهد والمال.

وفي حوار "الرياض" مع المستشار القانوني في سفارة خادم الحرمين الشريفين في لندن "سابقاً" المحامي عبدالعزيز بن محمد الجار الله، المزيد من التفاصيل فإلى نص الحوار:

* تأخر القضايا يعتبر هماً ومعضلة تؤرق الكثيرين في المملكة، بحكم تخصصكم في القانون وقربكم من المحاكم كيف تشخصون هذه الحالة؟

- كما هو معروف بأن واقع إجراءات سير الدعوى في المحاكم السعودية بطيء جداً في وقتنا الحاضر فعوضا عن أن تتطور اجراءات التقاضي بتطور الإمكانات المتاحة إلا أنها أصبحت أكثر تعقيداً وتستغرق وقتا طويلا قبل البت فيها، كما أن ذلك له سلبيات كثيرة ولعل من أهمها ما ورد في التقرير الثالث للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن المتقاضين وأصحاب الحقوق يتنازلون أو يتركون حقوقهم خوفا من طول مدة التقاضي.

*برأيكم ما أسباب تأخر البت في القضايا؟

- جميع المهتمين بالشأن القضائي يختلفون في أسباب تأخر البت والفصل في كثير من القضايا سواء تلك المنظورة أمام المحاكم العامة والإدارية أو تلك المنظورة أمام اللجان القضائية وشبه القضائية فبعضهم يعتقد أن السببين الرئيسيين في ذلك هما قلة عدد القضاة والمستشارين، والزيادة المطردة في عدد القضايا، ويعتقد البعض الآخر بأن ضعف الإمكانات الواجب توفرها في المحاكم لناظري القضايا وقلة عدد أعوانهم سببان آخران ورئيسيان لبقاء القضايا داخل أروقة المحاكم لسنوات طويلة.

* فعلاً هذه هي الأسباب الشائعة لدى المهتمين وأيضاً لدى عامة الناس، ولكن هل تعتقدون أن هناك أسباباً أخرى غيرها؟

- بصراحة إن المتأمل لواقع محاضر الضبط، وللأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم المختصة يجد أن هناك سببا رئيسيا قل من يلتفت إليه يؤدي وبشكل مباشر إلى تأخر الفصل في القضايا المنظورة أمام الجهات القضائية المختصة، وهو عدم وجود آلية واضحة لإدارة القضية منذ تاريخ تقديم الدعوى وحتى صدور حكم فيها على الرغم من وجود أنظمة تنظم إجراءات الترافع أمام الجهات القضائية وشبه القضائية، منها على سبيل المثال لا الحصر نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، ولائحة المرافعات واجراءات التوفيق والمصالحة امام اللجان الابتدائية واللجنة العليا وغيرها، فلا يكاد محضر ضبط أو حكم أو قرار يخلو من عبارات تكاد تتكرر في أغلب جلسات القضية تُظهر وبشكل جلي أن محاكم المملكة تفتقر إلى ما يعرف بإدارة القضايا.

* ما هي تلك العبارات التي تقصدونها ليكون حديثكم واضحاً؟

- عبارات مشهورة ومتكررة على سبيل المثال عبارة (وبسؤال المدعي هل لديه بينة على دعواه فأجاب بنعم وأطلب إمهالي وعليه رفعت الجلسة إلى تاريخ .."كذا") وعبارة (وبسؤال المدعي هل لديك مزيد بينة أجاب بنعم وأطلب إمهالي

وعليه رفعت الجلسة إلى تاريخ.. "كذا") وعبارة (وعند سؤال وكيل المدعي عن ما استمهل لأجله أجاب بأنه لم يتمكن من إحضار الشاهد وطلب مهلة إضافية لإحضاره وعليه رفعت الجلسة إلى تاريخ..."كذا") وعبارة (وقد سبق أن كتبنا إلى سعادة مدير مستشفى الأمل بالرياض بالخطاب رقم.. وتاريخ.. للإفادة عما ذكرته المدعية "فلانه" كما جرى الكتابة لوحدة مكافحة المخدرات بالخطاب رقم.. وتاريخ... للافادة عما لديهم في موضوع المذكور" فلان") وعبارة (ورفعت الجلسة للكتابة إلى كتابة العدل الأولى في محافظة.. للإفادة عن سريان مفعول صك العقار محل النزاع")، وغيرها من العبارات والجمل التي تدل على أن القاضي والمتخاصمين بحاجة إلى استيفاء الكثير من الإجراءات التي لا غنى للقضية ولا للقضاة عنها لكي يتوصلوا إلى حكم عادل فيها.

* إذن تعتقد أن (وجود آلية واضحه لإدارة القضية) مع قلة عدد القضاة وكثرة القضايا سيكون هو الحل؟

- أعتقد أنه بإمكان المسؤولين بالقضاء أن يتأكدوا من ذلك عندما ينظرون إلى تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال (إدارة سير القضايا) والتي ينتهج فيها طريقة وأسلوبا مميزا في نظامها القضائي لإدارة سير الدعوى توفر من خلالها الكثير من الوقت والجهد والمال.

* حدثنا عن بعض هذه التجارب؟

- على سبيل المثال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ينتهج النظام القضائي فيهما طريقة فريدة في إجراءات سير الدعوى في القضايا المنظورة أمام محاكمهما سواء كانت جنائية أو مدنية أو غيرهما، ففي القضايا الجنائية مثلا وبعد إنهاء جهات الضبط عملها المتمثل بالقبض على المتهم وجمع ما يكفي من الأدلة لتوجيه تهمة له يقوم المدعي العام بإقامة الدعوى ضد المتهم أمام المحكمة المختصة، وعليه تقوم المحكمة وخلال 15 يوما بتحديد موعد جلسة استماع تسمى (Plea and case management hearing) وهي جلسة تمهيدية تعقب تقديم الدعوى وتسبق نظرها والترافع فيها تكون بحضور المتهم ومحاميه وذلك للاستماع إلى اجابته عن التهم الموجهه له، وتعنى أيضا بإدارة سير الدعوى حتى تاريخ جلسة المرافعة والحكم فيها. الذي يحدث في هذه الجلسة التي لا تتجاوز الساعة الواحدة هو عرض التهم على المتهم وفي حال إقراره بها يصدر القاضي حكمه في نفس الجلسة أو يحدد جلسة لاحقة يسبقها غالبا تقريرًا مفصلًا يقدم من جهه تشرف عليها المحكمة بمشاركة المتهم متضمنا سيرة ملخصة عن حياة المتهم والأسباب التي تدعو ناظر القضية لتخفيف الحكم عليه.

وفي حال إنكار المتهم للتهم المنسوبة إليه فإن ناظر القضية في جلسة الاستماع المذكورة وبالتشاور مع المدعي العام ومحامي الدفاع يحدد جدولا زمنيا لإجراءات سير الدعوى والحكم فيها يتضمن (بحسب كل قضية) مهلة زمنية محددة وكافية للمدعي العام لإيداع لائحة اتهاماته المفصلة والمشتملة على كافة أدلته (شهادات الشهود، تقارير الأدلة الجنائية، تقرير الطبيب الشرعي وغيرها) لدى المحكمة مع تزويد المتهم أو محاميه بنسخة منها، كما يحدد القاضي مهلة أخرى لمحامي الدفاع تبدأ من تاريخ استلامه للائحة الادعاء وذلك لإيداع دفوعه لدى المحكمة عن الاتهامات وطعونه على الأدلة المقدمة، ويضرب القاضي في هذه الجلسة موعداً للمحاكمة والترافع أمامه كما يحدد الوقت التقريبي الذي قد تستغرقه تلك المحاكمة، اخذاً بعين الاعتبار حجم الأدلة المقدمة. وعند استيفاء ذلك وفي موعد المحاكمة المحدد وبحسب ما يظهر للقاضي - عند انتهاء الترافع - من براءة للمتهم أو إدانة له يصدر حكمه في القضية.

أما فيما يتعلق بالقضايا المدنية والحقوقية وغيرها فإنها لا تختلف من حيث المبدأ والوصف عن الاجراءات الشكلية في القضايا الجنائية حيث تقوم المحكمة بعد تقدم المدعي بدعواه بمخاطبة المدعى عليه وتبليغه بالدعوى تبليغاً صحيحاً وفي حال تبلغه فإن المدعى عليه ملزم بإشعار المحكمة باستلامه البلاغ وعلمه بالدعوى وتقديم مذكرة بذلك تتضمن اعتراضه على ما ورد فيها، وعليه فإن المحكمة المختصة تحدد جلسة استماع أولية لا تستغرق وقتا طويلا تسبق نظر الدعوى تسمى ((Case Management Conference تسبق نظر الدعوى والترافع فيها، وتعنى بإدارة سير الدعوى يحضرها كل من المدعي والمدعى عليه أو محاميهما يعرض فيها القاضي على الطرفين الصلح والتسوية أو قد يحيلهما إلى مكتب للصلح بينهما، وفي حال عدم رغبتهما في الصلح فإن القاضي وفي نفس الجلسة أو في جلسة لاحقة في حال تعذر الصلح، يحدد جدولًا زمنيا للدعوى يشتمل على مهلة معقولة لكل طرف بعد التشاور معهما وذلك لتقديم ما لديهما من أدلة وبراهين تؤيد ما يدعيانه بمذكرة تسلم للمحكمة ونسخة منها للطرف الآخر في موعد محدد يسبق الجلسة المخصصة لنظر الدعوى. وفي الجلسة المذكورة أيضا ينظر القاضي في طلبات الخصوم المتعلقة بمخاطبة بعض الجهات الحكومية وغيرها لتزويد المحكمة بما قد تحتاجه من معلومات يعتقد ناظر القضية أو أحد الأطراف أنها قد تلعب دورا مهما في بيان الحق المطالب به والحكم به، كما يحدد ناظر القضية موعدا لنظر الدعوى والمرافعة والمدافعة يستمع فيها لشهادات الشهود، وينظر في البينات المقدمة، إضافة إلى ذلك فإن ناظر القضية بعد الاستماع إلى ملخص الدعوى وما تحتويه من بينات يحدد الوقت

اللازم لنظرها والذي يتراوح ما بين يوم إلى خمسة أيام متواصلة وذلك في جلسة تعقب جلسة الاستماع الأولى بمهلة زمنية كافية لاستكمال متطلبات الدعوى، وعندما يحين موعد نظر الدعوى وبعد الاستماع إلى كل طرف وما قدمه من بينات يرفع القاضي الجلسة ويحدد مهلة زمنية لا تتجاوز الشهر لدراسة القضية وتأملها والنطق بالحكم فيها.

* برأيك ما هي إيجابيات تطبيق مثل تلك الإجراءات؟

- الكثير من الإيجابيات التي يصعب حصرها على سبيل المثال أنها تعالج الكثير من المعوقات - ان صحت التسمية - التي تؤثر وبشكل مباشر في تأخر الفصل في الكثير من القضايا في محاكم المملكة، إضافة إلى أنها تساعد على إنهاء أكثر من 70% من القضايا عن طريق الصلح والتسوية، حيث إن تقديم كل من طرفي النزاع ما يملكانه من بينات ودفوع لبعضهما الآخر قبل موعد المحاكمة بوقت كافٍ يفتح المجال لكل طرف في إعادة النظر في القضية ومعرفة موقفه منها وما قد يترتب على صدور حكم ضده مما يجعله أكثر رغبة في انهائها صلحا.

كما أن من إيجابياتها أنها توفر الكثير من الوقت الذي يستغرق لنظر القضية مقارنة بالوقت الذي تستغرقه بحسب الإجراءات المعمول بها حاليا، حيث إن متوسط نظر القضية منذ تاريخ تقديمها وحتى صدور حكم نهائي فيها في الوقت الحاضر لا يقل عن سنتين، بينما يمكن تقليصه إلى 6-9 أشهر.

أضافة إلى أنها توفر الكثير من وقت القضاة ومعاونيهم وغيرهم من موظفي المحاكم وتقضي على تكدس المراجعين من أصحاب القضايا في المحاكم، وتوفير جهد القضاة ومعاونيهم فالمعمول به حاليا أن القضاة يقومون بدراسة القضية ومراجعتها قبل كل جلسة حتى وإن كانت غير مهيئة للحكم وذلك لتباعد أوقات الجلسات من جهة وما قد يعرض للقضاة من الحاجة إلى الكتابة إلى جهة ما للاستفسار عن موضوع له علاقة بالقضية من جهة أخرى وهذا بدوره يستنزف وقت القضاة وجهدهم، بينما يمكن للقاضي عمل كل ذلك بكل يسر وسهولة ولمرة واحدة.

ومن الإيجابيات الهامة أيضاً بأنها تساعد كثيرا في القضاء على مماطلة الخصوم، و تساعد أيضا على إعادة الحقوق إلى أصحابها في أسرع وقت وتشجع كل ذي مظلمة على التقدم للمحاكم بمظالمهم، وتمنع من جهة أخرى استغلال تأخر البت في القضايا من قبل البعض على التصرف في حقوق غيرهم وأموالهم وأكلها بالباطل، وغيرها من الإيجابيات الكثير.

* في الختام هل لديكم كلمة أخيرة؟

- في الختام.. أتمنى من الجهات القضائية المختصة في المملكة الاستفادة من تجارب الدول المتطورة قضائيا بما لا يتعارض - بلا شك - مع أحكام الشريعة الإسلامية للنهوض بمنظومتنا القضائية إلى ما نصبو إليه، خاصة في ظل اهتمام خادم الحرمين الشرفين "رعاه الله" على تطوير القضاء، إضافة إلى ما تقوم به وزارة العدل من جهود جبارة مشكورة للارتقاء بهذا المرفق في كافة المجالات.

ارتفاع مدمنات المخدرات 20 ٪.. ونصف متعاطيها سعوديون

المصدر: صحيفة الرياض السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/06/article849848.html

الرياض - نايف ال زاحم

كشفت مسؤولة فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات تهاني الكوكبي، أن 54 في المئة من متعاطي المخدرات في المملكة سعوديون، مشيرة إلى ارتفاع عدد المدمنات بنسبة 20 في المئة خلال الأعوام الماضية في عدد من المناطق.

ولفتت الكوكبي بعد تدشين فعاليات اليوم العالمي لمكافحة المخدرات التي انطلقت تحت شعار "دع المخدرات وصُنْ صحتك تجدْ نشوتك"، برعاية المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم، ومشاركة مجمع الامل، إلى ارتفاع العدد إلى نحو 320 حالة وفقاً لتلك الإحصاءات، وأن 55 في المئة من المدمنين على المخدرات تتراوح أعمارهم بين 19 و30 عاماً.

وأشارت إلى وجود 200 مليون شخص حول العالم يتعاطون المخدرات مرة واحدة في السنة على الأقل منهم 25 مليوناً مدمنون عليها، فيما يموت سنوياً نحو 200 ألف شخص حول العالم جراء الأمراض المرتبطة بالمخدرات، موضحة أن ثلاثة ملايين شخص من متناولي المخدرات عن طريق الحقن في جميع أنحاء العالم مصابون بالإيدز.

ونوه مدير الخدمة الاجتماعية بصحة الرياض الدكتور مهدي العنزي إلى جهود الإدارة في تنسيق الأعمال ووضع البرامج العلاجية والوقائية بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية بالمستشفيات، فيما ذكر الدكتور محمد المنيع المحاضر في جامعة الملك سعود بمخاطر آفة المخدرات على الفرد والمجتمع والجوانب الشرعية في هذا المجال.
وتطرقت الدكتورة سهيلة زين العابدين رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى حقوق المرضى والتأكيد على واجب علاجهم ومتابعتهم، مؤكدةً أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تهتم كثيراً بالشباب وحمايتهم من الوقوع في آفة المخدرات.
وشهدت الفعاليات، عرض فيلمٍ توعوي عن أضرار المخدرات وعمليات الضبط التي نفذها رجال مكافحة المخدرات، قبل أن يلقي الدكتور العبدالكريم كلمة شدد فيها على حرص صحة الرياض على تنظيم الفعاليات الطبية والتثقيفية وبيان أضرار المخدرات على الفرد والمجتمع، داعياً إلى تظافر الجهود لمحاربة المخدرات، ومشيداً بدور رجال مكافحة المخدرات البواسل في حماية الوطن وشبابه من تجار هذه الآفة الخطيرة.

سجين محكوم عليه بالقتل يدعو أهل القتيل للعفو عنه

زوجته طلبت الخلع ولم يجد محامياً عنه

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
رابط الخبر

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة
ينتظر (صابر ع) المتهم بقتل المعلم أحمد فلمبان والذي يقبع في سجن الإصلاحية بمكة المكرمة تنفيذ حكم القصاص بعد أن أصدر ثلاثة قضاة بالمحكمة العامة بمكة المكرمة في الثاني عشر من شهر شعبان الحالي حكمًا بالقصاص.
وقال صابر لـ«المدينة» إنه من ذوي الظروف الخاصة الذين كانت ترعاهم وزارة الشؤون الاجتماعية وكان مبتعثا لإكمال دراسته العليا في أمريكا وأنه حدثت مشادة بينه وبين المعلم الفلمبان في الطريق الدائري بمكة المكرمة في يوم الحادي والعشرين من شهر محرم لعام 1433هـ أمام مستشفى النور التخصصي نتيجة لحادث مروري مما أدى إلى اشتباكهم حيث قام بطعن المعلم مما أدى إلى وفاته.
وأضاف: تم إيداعي سجن الإصلاحية وطلبت زوجتي الخلع وامتنعت عن زيارتي، مشيرًا إلى أنه لا يعلم شيئا عن مصير زوجته أو أبنائه الأربعة منذ دخوله السجن.
وناشد صابر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين بتوكيل محامٍ لمتابعة الحكم خاصة وذكر أن المحكمة حددت مهلة أسبوعين للاستئناف والاعتراض على الحكم وأن أمله بالله وحده ثم بالوزير نظرًا لعدم وجود أقارب له أو معارف يتابعون قضيته.
وطالب بالتواصل مع ذوي المقتول للتنازل عن الحكم والعفو عنه لوجه الله خاصة مع قرب دخول شهر رمضان المبارك مشيرًا إلى أنه يموت في اليوم أكثر من مرة بعد صدور حكم القصاص.
من جهته قال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة محمد عبدالرحيم كلمتن إن الجمعية لديها محامون متعاونون يترافعون عن مثل هذه الحالات خاصة من ذوي الظروف الخاصة والمحتاجين مشيرا إلى أن الجمعية سوف تتواصل مع قضية صابر.

حقوق الإنسان: 18٪ من ضحايا العنف الأسري.. سعوديات

المصدر: صحيفة الجزيرة الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/2013/20130707/ln42511.htm

الدمام ـ هيا العبيد

كشفت نائبة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وشئون الأسرة الدكتورة نورة العجلان أن 90% من قضايا العنف الأسري الواردة للجمعية هي قضايا تعنيف النساء، مشيرة إلى أن الفرع الرئيسي في الرياض ترد له أكثر تلك القضايا بنسبة 34%، حيث وردت للمقر الرئيسي 111 قضية من 328 قضية تلقتها الجمعية، يليه فرع المدينة المنورة ومكة المكرمة وجازان.

وبينت العجلان خلال تصريحها لـ (الجزيرة أونلاين) أن أكثر شكاوى النساء في قضايا العنف تأتي ضد الأزواج والآباء بنسبة 65%، وهم مصدر العنف في الأسر بنسبة 38% من الأزواج، ثم الآباء بنسبة 27%.

ولفتت العجلان إلى أن إجمالي عدد قضايا العنف الأسري التي تلقتها جمعية حقوق الإنسان الواردة في التقرير السنوي التاسع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للعام 1433هـ بلغت 328 قضية، يشكل العنف البدني 83% منها، والتي تستدعي طلب التدخل، مبينة أن معظم المعنفين بدنياً يلجئون للمقر الرئيسي للجمعية، وذلك لوجود الحماية الاجتماعية والمؤسسات المسئولة عن العنف الأسري كالأمان الأسري.

كما كشفت بأن النساء المصريات هن أكثر النساء لجوءاً للجمعية في حالة العنف الأسري، ويشكلن 39% من الحالات، تليها السعوديات 18% من القضايا.

وعن قضايا العضل والحرمان من الزواج وعدم وجود مأوى، أوضحت أن هذا النوع من القضايا يشكل 3.5% فقط، موضحة إن ليس كل حالات العضل تلجأ لطلب العون من الجمعية، مضيفة في الوقت ذاته أن حالات التحرش الجنسي لم يصل للجمعية منها سوى أربع حالات هذا العام، حيث إن هذه القضايا تباشرها الأجهزة الأمنية والحماية الأسرية والأمان الأسري وهيئة حقوق الإنسان، وأي قضية تصل للجمعية تحيلها الجمعية للجهات المختصة مع متابعتها.

الاستئناف تحكم بتغريم الجيزاوي 10 آلاف ريال واستبعاده من البلاد

المصدر: صحيفة اليوم الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87613.html

عمر المطيري - جدة

أرفقت محكمة الاستئناف بعض الملاحظات بالحكم الصادر على المتهم المصري الشهير بالجيزاوي واثنين من المتهمين معه حيث طلبت تغريم كل من الجيزاوي وإسلام بتغريم كل منهما 10 آلاف ريال والأبعاد من البلاد بعد الانتهاء من المحكومية الصادرة في حكمهما .

حيث مثل الجيزاوي والمتهمين معه امام المحكمة بعد عودة الحكم من هيئة التمييز وتم إبلاغهم عن الملاحظات التي اوردتها هيئة التمييز حيث تم اعتراضهم لهيئة التمييز على الحكم الذي أصدرته محكمة جدة العامة سابقا بالسجن والجلد للمتهمين وصل مجموع الاحكام الصادره بحقهم إلى 13 عاماً و 800 جلدة بعد أن صرفت المحكمة العامة النظر عن عقوبة القتل إلى السجن للمتهمين الثلاثة ،وجاء في رد المتهم الجيزاوي في استئنافه لمحكمة التمييز ضد الحكم الصادر

بحقه وهو خمس سنوات و 300 جلدة الطعن في الشهود نافيا التهمه الموجه له ومدعي ان القاضي اصدر حكمه على شبهة غير مؤكده .فيما اعترض ممثل الادعاء العام مطالبا بالإعدام
وقال المحامي سليمان الحنيني المتابع للقضية إنه على اتصال مع المتهمين بشكل شخصي بعيدا عن دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي كانت تتابع القضية حتى صدر فيها أحكام تم تسليم الطعن في الإحكام وقال إنه حسب علمه إنه تم خلال الأسبوع الماضي تمثيل المتهمين امام المحكمة بجدة بعد عودة الحكم من الاستئناف وإضافة عليه عقوبة الغرامة والأبعاد
يذكر أن قاضي المحكمة العامة سبق وان اصدر الحكم على المتهم الاول وهو الجيزاوي واثنين من المتهمين معه بتهمة تهريب أدوية مخدرة للمملكة عبر مطار الملك عبدالعزيز " بعد استيفاء وسائل الاثبات بموجب ما ادعى به المدعي العام على المتهمين الأول والثاني ولم تثبت على المتهم الثالث وبناء على المادة 40 بعد المائة في لائحة المرافعات الشرعية والفقرة 2 من المادة 37 التي تنص على أنه يجوز للمحكمة النزول من عقوبة القتل إلى السجن 15 عاماً " ، إلى أن تليت الأحكام الصادرة والتي تضمنت ثبوت إدانة المدعى عليه الجيزاوي وثبوت إدانة المدعى عليه الثاني وعدم ثبوت إدانة المتهم الثالث في تهريب الأدوية المخدرة وثبوت إدانة المتهم الثالث في تعاطي الحبوب المخدرة ، ليصدر الأحكام الصادرة على المتهمين الثلاثة وكانت عقوبة المتهم الأول الذي اشتهر بلقب الجيزاوي بالسجن خمس سنوات و 300 جلدة وست سنوات و 400 جلدة على المتهم الثاني والسجن عامين و 100 جلدة على المتهم الثالث ، في حين ابدى كل الإدعاء العام والمتهمين اعتراضهم على الحكم في نهاية الجلسة .
وقال المحامي الحنيني اعتقد أن المحكمة العامة أعادت الحكم لهيئة التمييز بعد الملاحظات التي وردت فيه .

جمعية حقوق الإنسان تتطلع إلى جهد وقائي أكبر في مواجهة فيروس كورونا

د.القحطاني: اكتظاظ السجون لا يزال هاجس الجميع!

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/09/article850547.html

الريـــاض، حوار- أحمـد الأحمـــد
أكد "د. مفلح القحطاني" -رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- على أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- يقود تحركاً كبيراً من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين، حيث أصبحت مفردات الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد من العناصر الأساسية التي يوليها أهمية كبيرة، مبيناً أن الثقافة الحقوقية بدأت تنتشر في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، إلاّ أنه ينبغي أن يرافق ذلك تربية الأجيال الناشئة على مفهومها؛ حتى تعم الفائدة الوطن والمواطن.
وقال في حديث ل"الرياض": لقد تمت زيارة بعض سجون المملكة، وتم إعداد تقارير عنها، لكن عامل الاكتظاظ وزيادة أعداد الموقوفين عن القدرة الاستيعابية لأغلب هذه السجون لازال هو الملاحظة السلبية التي نأمل زوالها قريباً، موضحاً أن الجمعية تابعت عمل وزارة الصحة للعديد من الإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة فيروس "كورونا"، ومع ذلك فإن ارتفاع أعداد المتوفين يؤكد الحاجة الى جهد وقائي أكبر، وتوضيح للإجراءات المتخذة، وفيما يلي نص الحوار:
تحرك كبير
* كيف تقيمون تطبيق المملكة لمبادىء حقوق الإنسان وإلى أي مدى وصلت إليه؟

- قاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- تحركاً كبيراً في البلاد من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين، وأصبحت مفردات الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد من العناصر الأساسية التي يوليها أهمية كبيرة، كما أكد بشكل دائم على التسامح وإحقاق الحق والسعي لتطبيق العدالة، وعمل على إرساء مبادىء المحاسبة والشفافية والنزاهة، مع نشر مشروعات التنمية والمدن الاقتصادية والجامعات في مختلف مناطق المملكة، مما عزز من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في المملكة، وقاد عملية التطوير والتحديث في البلاد، إلى جانب دعم حق العيش الكريم للمواطنين بالرغم من بعض الصعوبات في مرحلة التطبيق والممارسة، وما تحقق من أعمال خلال السنوات الماضية أمر ملموس ونأمل أن تتضاعف الجهود، وأن نصل إلى الأفضل، وأن تؤدي الجهات الحكومية المعنية مهامها المحددة قانوناً؛ لأن ذلك يكفل الوفاء بالحقوق.

ثقافة حقوقية

* ماذا عن انتشار الثقافة الحقوقية؟

- بدأت تنتشر في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، وهذا يعطي انطباعاً أن انتشار الثقافة الحقوقية أخذ في الاتساع وهذا أمر محمود، لكن ينبغي أن يرافق ذلك تربية الأجيال الناشئة على مفهومها؛ لكي يستفيد الوطن والمواطن وتراعى مصلحة البلاد، وعلى العموم فإننا نستطيع القول إن هناك تغييراً ملموساً قد حدث في مجال حقوق الإنسان في المملكة، صحيح أنه يختلف من جهة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، لكن الإحساس بهذا التغير موجود وملاحظ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة وعي الأفراد بحقوقهم وتوجه الدولة -خاصة القيادات العليا- إلى دعم هذا الموضوع، لكننا نتطلع إلى المزيد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتفعيل المراقبة في مرحلة التطبيق والممارسة، فلا يزال هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام، كما أن هناك تقدماً كبيراً في مجال تعزيز حقوق المرأة في المملكة، ودعم دورها في التنمية، ولعل الموافقة السامية على مشاركتها في عضوية مجلس الشورى والانتخابات البلدية وفتح فرص عمل إضافية يؤكد ذلك، كما أن هناك تطوراً ملموساً فيما يخص تطوير مرفق القضاء، ودعم الأجهزة الرقابية والتي نأمل أن تنعكس على مستوى الممارسة والتطبيق قريباً.

وضع السجون

* ما هي موضوعات الشكاوى التي ترد للجمعية؟

- يرد إلى الجمعية العديد من القضايا التي يأتي في مقدمتها القضايا الإدارية وقضايا السجناء، وكذلك القضايا العمالية والقضائية، إضافة إلى الأحوال المدنية والأحوال الشخصية والعنف الأسري وبعض القضايا الأخرى.

* هل زرتم السجون في المملكة؟، كيف رأيتم وضعها حقوقياً؟

- نعم، تمت زيارة هذه السجون، وتم إعداد تقارير عما تمت ملاحظته ومشاهدته، وهناك مكاتب للجمعية في السجون حالياً بعد موافقة سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف على ذلك، الذي وجدنا منه كل الدعم والاهتمام، وبذلك يستطيع منسوبو الجمعية مقابلة السجناء على انفراد، وتفقد أوضاعهم، وهذا يعطي مؤشراً على أنه ليس هناك شيء تخفيه السلطات في هذه السجون، وتقييمنا لبيئة هذه السجون جيد، ونأمل أن يغلق ملف نزلائها قريباً بعد عرض قضايا معظمهم على القضاء مؤخراً، لكن عامل الاكتظاظ وزيادة أعداد السجناء والموقوفين عن القدرة الاستيعابية لأغلب هذه السجون لازال هو الملاحظة السلبية التي نأمل زوالها قريباً، من خلال توسعة هذه الإصلاحيات، أو بناء غيرها، مع أداء الجهات الأخرى -التي تساهم في بقاء بعض الموقوفين لفترات طويلة- دورها للحد من ذلك، كما أن تقديم العناية الطبية لنزلاء هذه الإصلاحيات يحتاج إلى متابعة وتنسيق أكبر بين الجهتين المعنيتين به، بما يضمن حصول النزلاء على حقهم في العناية الطبية بالشكل المناسب.

أشعة الشمس

* في فصل الصيف، تصل درجة الحرارة إلى ما يقارب (50) درجة مئوية، ورغم خطورة هذه الحرارة المرتفعة إلا أن أرباب العمل يصرون على العمالة بالعمل ظهراً، ما هو تعليقكم على ذلك؟، وماذا عملتم بهذا الخصوص؟

- الجمعية سبق وأن تبنت المطالبة بضرورة إيقاف العمل وقت الظهيرة، خلال فصل الصيف، وتأتي تلك المطالبات، حرصاً على حقوق وسلامة العمّال أثناء أداء العمل، خاصة في الأماكن المكشوفة تحت أشعة الشمس الحارقة، ووزارة العمل مطالبة بتنفيذ ومراقبة تنفيذ القرار الوزاري المبني على توجيه مجلس الوزراء، الذي قضى بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الثالثة مساءً خلال الفترة من الأول من شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام، وعلى صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل طبقاً لأحكام مواد نظام العمل مراعاة هذا القرار، الذي يستثنى منه من يعمل في شركات النفط والغاز، وكذلك عمّال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس، وأن تطبق على مخالفة هذا القرار أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة (236) من نظام العمل، التي نصت على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن (3000) ريال، ولا تزيد على (10) آلاف ريال عن

كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق، مع إيقاف مصدر الخطر.

توفير الاحتياطات

* ماذا تود أن تقول للشركات والمؤسسات ممن يعمل عمّالها تحت أشعة الشمس؟

- لابد من مراعاة ارتفاع درجات الحرارة في شهر يوليو وشهر أغسطس، وتحديد ساعات العمل خاصة للعاملين في المناطق المفتوحة، نظراً للأضرار الصحية التي قد يتعرض لها العاملون من ضربات الشمس والإجهاد الحراري، وكذلك التأكد من توفير الاحتياطات اللازمة للعاملين ساعات طويلة في أماكن مفتوحة، خاصة في قطاع الإنشاءات والحراسات ونحو ذلك، والجمعية تطالب جميع المؤسسات الأهلية والحكومية بضرورة الالتزام بقوانين العمل والمحافظة على سلامة عامليهم من الأمراض والأخطار المهنية، وضرورة الالتزام بالمادة رقم (122) من نظام العمل والتي تنص على: "أن كل صاحب عمل عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال"، ونظام العمل يحوي بعض المواد التي تحد من مثل هذه التجاوزات، وتلزم أرباب العمل بتوفير البيئة المناسبة للعاملين لديهم، وتمنع تشغيلهم في ظروف بيئية متقلبة سواء كانت في طقس شديد الحرارة، أو في أجواء باردة تؤثر على صحتهم، ومع ذلك فإن الحاجة تدعو إلى مساعدة أرباب العمل بطرح البدائل المناسبة لتوفير ساعات عمل في أوقات أخرى، يستطيعون من خلالها تشغيل عمالتهم خلالها، تعويضاً عن تلك الساعات التي يمنع فيها تشغيل العمالة؛ لأن الأوقات المسائية قد تتضمن بعض القيود مما يتطلب دراسة ذلك، بحيث يتم التوفيق بين حقوق العمالة وحقوق أرباب العمل وتنفيذ المشروعات في أوقاتها.

أوضاع العمالة

* ما هي الدوافع التي دفعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمطالبة بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة في المملكة؟

- في إطار متابعة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لإجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة وبعد زيارات لأماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات، وكذلك الالتقاء بعدد من العمالة المتواجدين بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح للجمعية أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات، وبما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من ذلك، وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد، مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، أخذما في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا طالبت الجمعية بتمديد هذه المهلة لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها، وهو الهدف الذي يرغب الجميع في تحقيقه، مع إتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، ونأمل أن تسارع هذه العمالة وأرباب العمل للإفادة من الموافقة السامية على تمديد المهلة؛ لأنها ستكون الأخيرة.

جهد أكبر

* هل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان راضية عن تحركات وزارة الصحة لمواجهة فيروس "كورونا"؟

- لاحظت الجمعية عمل وزارة الصحة العديد من الإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة فيروس "كورونا"، وقد زار وفد من الجمعية المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية؛ للاطمئنان على الوضع الصحي، والاطلاع على الاستعدادات الطبية لمواجهة مستجدات هذا الفيروس، ومع ذلك فإن ارتفاع أعداد المتوفين من هذا الفيروس يحتاج الى جهد وقائي أكبر، وتوضيح للإجراءات المتخذة، كما أن الوفاء بالحق في الصحة بشكل عام يحتاج الى جهد مضاعف من المسؤولين، ولعل الانتهاء من المشروعات الصحية التي تم البدء فيها وتفعيل الرقابة ومراجعة آليات تقديم الخدمة يساهم في تحقيق هذا الهدف.

يواجهن ظروفاً مادية قاسية ويتحملن مسؤولية أبنائهن

أعيدوا النظر في ضمان الأرامل والمطلقات..!

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/09/article850548.html

تبوك، تحقيق- نورة العطوي

دعت عدد من "المُطلّقات" و"الأرامل" الجهات المعنيَّة إلى إعادة النظر في مُخصَّصاتهنَّ التي يتم صرفها لهنَّ من قِبل "الضمان الاجتماعي" بشكل يُمكنهن من مواجهة أعباء الحياة اليوميَّة والحصول على حاجاتهنَّ الضروريَّة، في ظل ما يجدنه من غلاء في المعيشة، مُشدِّدات على ضرورة إعادة النظر في المبلغ الذي يتم صرفه كإعانةٍ للغذاء، إلى جانب إعادة النظر في مُخصَّصات دعم مشروعات الأسر المُنتجة؛ لتكون مُحفِّزةً لهنَّ على الالتحاق بها، مقترحات استحداث برنامج دعم مشابهه لبرنامج "حافز" في فكرته، ومساو له في قيمة الدعم المادي الذي يصل إلى (2000) ريالٍ شهريًّا، على أن يتم تاهيلهنَّ عن طريق برامج ودورات تدريبيَّة تُمكنهنَّ من مزاولة الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلاتهنَّ الدراسيَّة.

معاناة مستمرة

"وقالت "فاطمة خضر":" أنا أرملة، ولديَّ أربعه أبناء، وتُوفيَّ زوجي دون أن يترك لنا أيَّ دخل ماديّ"، مُضيفةً أنَّها لا زالت تسكن بمعيَّة أبنائها بمنزل والد أبيهم المُسن يُصارعون معاً للحصول على لقمة العيش ومُتطلَّبات الحياة اليوميَّة، مُشيرةً إلى أنَّ الظروف الماديَّة الصعبة التي تعيشها برفقة أبنائها منعتها من مُساعدة جد أبنائها وأسرته ولو بالشيء القليل، لافتةً إلى أنَّ مُستحقاتها وأبنائها من الضمان الاجتماعي بالكاد تكفيهم الحصول على حاجاتهم الضروريَّة، داعيةً إلى استحداث برنامج مُخصَّص للمُطلَّقات والأرامل ليحصلن من خلاله على مبلغ مالي يصل إلى (2000) ريال، مُشدِّدةً على ضرورة إعادة النظر في المبلغ الذي يتم صرفه كإعانةٍ للغذاء، إلى جانب إعادة النظر في مُخصَّصات دعم مشاريع الأسر المُنتجة؛ لتكون مُحفِّزةً على الالتحاق بها، وكذلك تقديم برامج ودورات تدريبيَّة تُمكّن المُستفيدة من مزاولة الوظيفة التي تتناسب مع مؤهلها الدراسي.

مساعدات مقطوعة

وبيَّنت "أم فادي" -أرملة، وأم لطفلتين- أنَّ ما يتم صرفه لها من الضمان لا يتجاوز مبلغ (1350) ريالاً فقط، في حين لا يوجد لها مصدر دخل إضافي، مُضيفةً أنَّها تسكن في منزل أخيها الذي يشكو ضيق الحال؛ لِقلّة دخله الماديّ، مُوضحةً أنَّها لا تعتمد عليه في الحصول على أيَّة مصروفات تحتاجها لشراء الغذاء والكِسوة والدواء، مُشيرةً إلى أنَّها تُضطر في نهاية كل شهر إلى الاستدانة من شقيقاتها، أو ترهن بطاقة الضمان لدى "بقاله الحيّ" للحصول على حاجاتها الضروريَّة، لافتةً إلى أنَّ مُخصص دعم الغذاء الذي تحصل عليه من الضمان الاجتماعي يبلغ (64) ريالاً فقط، مؤكِّدةً على أنَّه لا يكفيها وطفلتيها لسد حاجاتهم من المواد الغذائيَّة، داعيةً إلى منح كل مستفيد من الضمان الاجتماعي قسائم شراء تموينيَّة لا تقل قيمتها عن (500) ريال شهرياً، وخاصةً أنَّ الجمعيَّات الخيريَّة لا تصرف المواد الغذائيَّة للمستفيدين بشكل ثابت شهرياً، مُقترحةً دمج المساعدة السنوية المقطوعة مع مخصص الضمان المُودع بحساب المستفيدة شهرياً، في حال لم يتم رفع سقف هذا المبلغ إلى (2000) ريال.

"الضمان" لا يكفي

وأشارت "صالحة سلطان" -مُطلّقة- إلى أنَّ مُخصَّصاتها من الضمان الاجتماعي لا تتجاوز (862) ريالاً، مؤكِّدةً على أنَّ هذا المبلغ لا يكفيها إلى نهاية الشهر، وخاصةً مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ولعدم وجود دخلٍ إضافي لها، مُضيفةً أنَّها تسكن مع والدتها التي تحصل من الضمان على مبلغ (500) ريال فقط؛ نتيجة تقاضيها راتبا تقاعديّا لوالدها، مُوضحةً أنَّه لا يكفي لسد حاجة إخوتها الأربعة، كما أنَّه لا يفي بمعظم مصروفات المنزل، مُشيرةً إلى أنَّ المنزل الذي يسكنونه تعود ملكيته لوالدها، وهو منزل قديم يحتاج إلى ترميم، ومع ذلك فهم لا يستطيعون ترميمه، كما أنَّه ليس بمقدورهم الانتقال إلى شقة؛ وذلك يعود لارتفاع قيمة الإيجارات، داعيةً إلى عدم إيقاف الإعانة التي تحصل عليها المستفيدة من الضمان الاجتماعي بمُجرَّد التحاقها بوظيفة، وخاصةً عندما يكون الراتب الذي تتقاضاه المُستفيدة قليلاً جداً.

مُخصَّص للمطلقات

وأيَّدتها في ذلك "وفاء سعيد" -مُطلَّقة-، حيث بيَّنت أنَّها تسكن مع والدتها مُعتمتدين -بعد الله- على المبلغ المُقدَّم لهما من الضمان الاجتماعي، مُضيفةً أنَّه لا يفي بكافة متطلباتهما، داعيةً إلى زيادة المبلغ المُخصَّص للمطلقات، مُشيرةً إلى أنَّ العديد من المُطلَّقات يعانين كثيراً عند امتناع أزواجهنَّ السابقين من دفع النفقات المستحقة لأبنائهم. ولفتت "رهام سعود" إلى أنَّ المبلغ الذي تتقاضاه من برنامج "حافز" يبلغ (2000) ريال، مُضيفةً أنَّ له تأثيرا كبيرا في زيادة راحتها واستقرارها النفسيَّ، مُوضحةً أنَّها تعيش منذ أن تمَّ طلاقها برفقة طفلتها الوحيدة في منزل والدها وزوجاته، مُشيرةً إلى أنَّها كانت تشعر أنَّها تُشكِّل عليهم عبئاً كبيراً، إلى أنَّ حصلت على هذا الدعم من البرنامج، لافتةً إلى أنَّ المبلغ المُخصَّص لها من الضمان الاجتماعي والبالغ (862) ريالاً لا يكفي للحصول على الاحتياجات الضروريَّة للفرد، داعيةً إلى زيادة هذا المبلغ، أو السماح للمطلقات والأرامل بالحصول على الدعم الماديّ المُقدَّم من برنامج "حافز".

العيش الكريم

وأوضح "د.حبيب الله تركستاني" -أستاذ إدارة التسويق بجامعة الملك عبدالعزيز- أنَّ مجتمعنا يُعايش حالياً العديد من التحوُّلات والتغيُّرات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرض إعادة النظر في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وفقاً لحاجات الفرد في ظل هذا الوضع الجديد، مُؤكِّداً على أنَّ مطالبة العديد من المُطلقات والأرامل بضرورة استحداث برنامج مواز لبرنامج "حافز" بحيث يُقدِّم لهنَّ دعماً مادياً مماثلاً يُواكب احتياجاتهنَّ، يُعدُّ ضرورةً مُلحَّةً، وذلك في ظل كثرة المُتطلَّبات الأساسيَّة، وغلاء الأسعار، وخاصة أنَّ بعضهنَّ ليس لها عائل يُعيلها، أو دخل ماديّ إضافيّ يُعينها على العيش الكريم، مُضيفاً أنَّ مُعاناتهنَّ تتضاعف عند تحمُّلهنَّ مسؤولية تربية أبنائهنَّ والإنفاق عليهم، مشيراً إلى أنَّ على "وزارة الشؤون الإجتماعية" أن تأخذ هذه المطالبات بعين الاعتبار، وأن تعمل على إيجاد حلول واقعيَّة وعمليَّة في هذا الخصوص.

مُراجعة الأنظمة

وأكَّدت "د.نورة العجلان" - نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لشؤون الأسرة- على أنَّ مُخصَّصات المُطلَّقات والأرامل لا تقتصر على المبالغ النقديَّة فقط، بل إنَّ هناك مبالغ مقطوعة تُصرف سنوياً، إلى جانب وجود برامج مُسانده مُتنوِّعة تُقدَّم لجميع المستفيدات، مُضيفةً أنَّ البعض منهنَّ تجهل الكثير منها، والبعض الآخر ليس في مقدورهن الحصول عليها؛ إمَّا لِكبر سِنِّهنَّ، أو مرضهنَّ أو وجودهنَّ في قرىً نائيَّة، مُشيرةً إلى أنَّ "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" تتابع ما يرد إليها، وما ترصده وسائل الإعلام من شكاوى ومطالب تتعلق بقلَّة المُخصَّصات، أو عدم الشمول في الضمان الاجتماعي، مُوضحةً أنَّه في إطار سعي الجمعية لإيصال تلك المطالبات؛ فإنَّه كان هناك نقاش مع عدد من المسؤولين في "وزارة الشؤون الاجتماعيَّة"، مُوضحةً أنَّ الوزارة أفادت حينها أنَّ وجهة نظرها قائمة على ألاَّ تقتصر المساعدات على تقديم المبالغ النقدية فقط، بل لا بُدَّ أن يتم تقديمها عبر تلك البرامج المساندة؛ لتكون أكثر تنظيماً وإفادةً. وأضافت أنَّه من الضروريّ مُراجعة الأنظمة وتقييم هذه البرامج عن طريق إعداد دراسات ميدانيَّة وعلميَّه مُوثَّقة يتم إجراؤها على عدد من مُستفيدات "الضمان الاجتماعي"؛ بهدف الوصول إلى حلول تدعم وتُعزِّز حصولهنَّ على مبالغ كافية، وخاصةً أنَّ الحياة لم تَعُد مُجرَّد مسكن وغذاء ومواصلات فقط، مُعتبرةً أنَّ المبالغ المُقدَّمة لهنَّ حالياً تتطلَّب زيادتها إلى (2000) ريال على أقل تقدير، مُشدِّدةً على إعادة النظر في الشروط المُتعلِّقة بحصول بعض المُطلَّقات والأرامل على إعانة "الضمان الاجتماعي"، مُشيرةً إلى أنَّ الجمعية تتلقى شكاوى كثيرة لحالات تشكو العوز والفقر ولم يتم قبولها في الضمان، لافتةً إلى أنَّ الضمان يعني كفالة الناس الذين لديهم عجزٌ مالي، داعيةً من يباشر موضوع المُتقدِّمات اللاتي لا تنطبق الشروط على أحداهنَّ إلى الرفع بتلك الحالة ليتم استثناؤها وتحصل على ما يسد حاجتها.

مطالبات بتغيير أوقات عمل العمالة مع ارتفاع درجات الحرارة

المصدر: صحيفة اليوم الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87765.html

أنور الليلي - الأحساء

أجمع أهالي منطقة الأحساء على تغيير مواعيد عمل العمالة في مثل هذه الأيام ، حيث ترتفع درجات الحرارة بصورة كبيرة ، موضحين أن مكتب العمل في المنطقة يمنع تشغيل العمال من قبل الشركات في حرارة الصيف الحارقة ، غير أن الشركات لا يهمها إلا الربح فقط ، ما يجعلها تجبر عمال النظافة أو عمال البناء والشركات على العمل تحت أشعة الشمس الحارقة ، والضرورة تقتضي تغيير موعد عمل هؤلاء العمال إلى ما بعد العصر حتى تبرد حرارة الطقس ، مؤكدين أن عمال الشركات لا يستطيعون العمل في نهار رمضان ، وأن الضرورة تقتضي بإجبار الشركات على تغيير مواعيد عمل العمال لديهم ، وتكون النسبة العظمى منهم يكون عمله منذ الصباح حتى العصر وتتراوح نسبتهم بين 60 بالمائة إلى 80 بالمائة.

رغم أن أنظمة و لوائح وزارة العمل واضحة وصريحة وتمنع عمل العمال تحت أشعة الشمس في نهار الصيف الحارقة وخاصة أننا مقبلون على رمضان فالكثير من العمالة مسلمة ، إلا أن بعض الشركات تجبر العاملين على أداء المهمات الموكلة لهم خلال ساعات النهار خاصة في مثل هذه الأيام ، حيث ترتفع درجات الحرارة . وتؤكد جمعية حقوق الإنسان أن نظام العمل السعودي يتضمن مواد تلزم أصحاب العمل بعدم تشغيل العمالة إلا في بيئة عمل مناسبة ، ومنها المادة 122 من نظام العمل ، والتي يشير إلى أن على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل والآلات المستعملة ووقاية العامل وسلامته ، وعليه أن يعلن في مكان ظاهر في المنشأة التعليمات الخاصة بسلامة العمل والعمال ، وذلك باللغة العربية وبأية لغة أخرى يفهمها العمال عند الاقتضاء ولا يجوز لصاحب العمل أن يحمل العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية ، كما أن قرار وزارة العمل الذي يقضي بتنظيم أوقات العمل تحت أشعة الشمس خلال الفترة الحالية من كل عام والتي تتوافق مع معايير العمل الدولية هذا القرار يؤكد حرص المملكة على منح العاملين حقوقهم والتعامل معهم بطريقة إنسانية .

وكانت وزارة العمل قد أكدت على تنفيذ القرار الوزاري المبني على توجيه مجلس الوزراء ، والذي يقضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً حتى 3 مساءً خلال فترة الصيف من كل عام.

و ينص القرار على أنه لا يحق للشركة تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى الساعة الثالثة مساءً، وعلى صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل طبقاً لأحكام المواد 98، 99، 100 من نظام العمل مراعاة ما نصت عليه الفقرة الأولى من هذا القرار ، ويستثنى من هذا القرار العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.

وتطبق على مخالفي هذا القرار أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة (236) من نظام العمل، التي تنصّ على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة ، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، أو إغلاقها نهائياً ، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق ، مع إيقاف مصدر الخطر.

وفي حديث «لليوم» أوضح فيروز "هندي الجنسية" ، والذي يعمل مع إحدى الشركات على أنه يعمل في هذه المهنة لمدة ثماني ساعات في اليوم ، أي منذ الصباح الباكر وحتى العصر دون إجازة ، موضحاً أن حرارة الشمس أحرقت بشرته وأصابته بالضنك والإرهاق ، موضحا أن شركة النظافة لا تراعي ظروف العمال وتجبرهم على العمل تحت الشمس الحارقة.

ويضيف أنه وغيره من العمال لا يستطيعون الاعتراض لأن هذا مرتبط بلقمة عيشهم ، وأنه لا يعرف شيئاً عن القوانين بمكتب العمل التي تمنع عمل العمال تحت أشعة الشمس الحارقة ، وفي الوقت الذي أوضح فيه عدد من عمال الشركات في الأحساء أنهم لا يعلمون بوجود قوانين تمنع تشغيلهم تحت أشعة الشمس .

وأوضح المواطن عبدالله الشجار ان الشركات تظلم موظفيها في العمل بنهار رمضان وخاصة نكون في عز الصيف ، ولا رحمة من ملاك الشركات ، ويجب على الجهات المعنية الاهتمام بهم ، مهما كان فهم بشر مثلنا ، يريدون كسب الرزق وتوفير المال لأسرهم في بلادهم .

حقوق الإنسان تقف على شكاوى المواطنين من كتابة عدل الأولى

رئيس كتابة عدل مكة لـ: استأجرنا مبنى جديداً وسننتقل إليه

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
رابط الخبر

عبدالله الدهاس ـ مكة
قام وفد من حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة أمس بالوقوف ميدانيًا على موقع كتابة العدل ورصد كل الملاحظات حوله عقب تلقيه العديد من شكاوى المواطنين من سوء موقع مبنى كتابة العدل والازدحام المستمر من قبل المراجعين.
وقال عضوالجمعية الدكتور محمد السهلي لـ(المدينة) إن الوفد قام بجولة ميدانية على مقر المبنى للاطلاع على حقيقة معاناة المراجعين والوقوف فعليا على شكوى عدد من المواطنين حول صعوبة الوصول إلى المبنى خاصة بالنسبة للعجزة وكبار السن مشيرا إلى أن مكة المكرمة تشهد نهضة عمرانية كبيرة صاحبها عمليات إفراغ وشراء للعقارات خاصة في مجال الأوقاف مما يتطلب أن يكون هناك مواكبة من خلال زيادة أعداد الموظفين لإنهاء معاملات المواطنين بسهولة.
وبين الدكتور السهلي أن الإجراءات التطويرية الكبيرة التي سيشهدها سوق العقار بالمملكة خلال الفترة القادمة والمتمثلة في نظام الرهن العقاري وشراء الشقق تتطلب مواكبة من قبل وزارة العدل لزيادة أعداد الموظفين.
وفي ذات السياق أشار العميد متقاعد توفيق جوهرجي عضو الجمعية إلى أن رئيس كتابة عدل الأولى بمكة الشيخ تركي الأحمدي وعد الوفد خلال اللقاء به بمعالجة كافة الملاحظات التي تم رصدها سواء فيما يتعلق بالمبنى أوازدحام المراجعين مشيرا إلى أن المبنى في طور الاستبدال حسب تأكيدات رئيس كتابة العدل بعد أن تم استئجار مبنى جديد يقع في مخطط بطحاء قريش.
من جهته أكد رئيس كتابة عدل الأولى بمكة المكرمة الشيخ تركي بن عوض الأحمدي أنه تم استئجار مبنى جديد بديلا عن المبنى الحالي الذي يقع في حي الصبان بمكة المكرمة.
وأضاف الشيخ الأحمدي خلال لقائه صباح أمس بوفد جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة المكون من الدكتور محمد بن مطر السهلي والعميد متقاعد توفيق جرهرجي والمحامي سلطان الحارثي أن المبنى الجديد يقع في حي بطحاء قريش ويتم حاليا تجهيزه وتأمين كافة المتطلبات من الأجهزة المكتبية وأجهزة الحاسب الآلي مشيرا إلى أنه يتوقع الانتقال إلى المبنى الجديد في غضون شهر أوعلى الأكثر بعد عيد الفطر.

مقترح شوري بإنشاء قسم نسائي في رئاسة الإفتاء

ننتظر المرأة المفتية ..!

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/10/article850770.html

أبها، تحقيق- مريم الجابر

تناول أحد أعضاء مجلس الشورى مؤخراً، مقترحاً يدعو إلى إيجاد قسم نسائي بالرئاسة العامة للبحوث العلميَّة والإفتاء، حيث تتولّى بموجبه المرأة العالمة الفُتيا في عدد من المسائل ذات العلاقة ببنات جنسها، خاصةً أنَّ هناك نساء يتحرَّجن من سؤال العلماء والمشايخ عن بعض الأمور النسائيَّة الخاصة جداً.

ويبقى من المهم أن نتساءل عن وجود ما يمنع المرأة شرعاً من تولي منصب الإفتاء؟، وهل يُعد هذا المنصب من مناصب الولاية أسوة بالقضاء، الذي يرى جمهور العلماء بعدم تولي المرأة له؟، وبالتالي هل هناك حاجة ماسة لوجود هذا المنصب؟.

وأكَّد مُختصون على أنَّه يجوز للمرأة أن تفتي إذا كانت أهلاً للفُتيا، وتوفَّرت فيها الشروط التي حددها أهل العلم، مُضيفين أنَّ المرأة المُفتية تنفع كثيراً في أوساط النساء من بنات جنسها، خاصةً في الأمور التي تستحي من سؤال الرجال عنها، مُوضحين أنَّه قد وُجد في تاريخ الأمة الإسلامية نساء اشتغلن بالفتيا والعلم في عصور مُختلفة، وذلك بحسب ما ورد في العديد من كتب التراجم، مُشيرين إلى أنَّ خير شاهد على ذلك أُمّنا عائشة -رضي الله عنها-، حيث كانت فقيهة تُعلِّم وتفتي وهي قدوة نساء العالمين، لافتين إلى أنَّه يجوز للمُستفتي أن يستفتيها من وراء حجاب، أو بالكتابة إليها، أو عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف أو الفاكس أو غير ذلك.

أمور مُشاعة

وقال الشيخ "حمد بن خنين" -مستشار شرعي، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-:"إنَّ الإفتاء منصب جليل القدر عظيم الشأن، فالمُفتي مُوقِّع عن الله، والله -جل وعلا- تولى الإفتاء بنفسه، قال تعالى:"وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ"، والنبي -صلى الله عليه وسلم- أول المفتين، ثمَّ أفتى من بعده الصحابة -رضوان الله عليهم-، ثمَّ من بعدهم، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"، مُضيفاً أنَّه لا يكاد يخلو كتاب في أصول الفقه من الحديث عن أوصاف المفتي وشروطه، ومن ذلك الإسلام والبلوغ والعقل والعلم والعدالة، مُوضحاً أنَّه لم يشترط العلماء في المفتي الذكوريَّة والحُريَّة -وهذا بالاتفاق-، بخلاف القضاء، فلا يجوز عند جمهور أهل العلم أن تتولّى المرأة القضاء، مُشيراً إلى أنَّه يجوز للمرأة أن تفتي إذا كانت أهلاً للفُتيا، وتوفَّرت فيها الشروط التي اشترطها أهل العلم، لافتاً إلى أنَّه يجوز للمُستفتي أن يستفتيها من وراء حجاب، وذلك كما كان يفعل الصحابة والتابعون مع عائشة -رضي الله عنها- إذا أشكل عليهم شيء، أو بالكتابة إليها، أو عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف أو الفاكس أو غير ذلك.

وأضاف أنَّ المرأة المُفتية تنفع كثيراً في أوساط النساء من بنات جنسها، خاصةً في الأمور التي تستحي من سؤال الرجال عنها، مُوضحاً أنَّه قد وُجد في تاريخ الأمة الإسلامية نساء اشتغلن بالفتيا والعلم في عصور مُختلفة، وذلك بحسب ما ورد في العديد من كتب التراجم، مُشيراً إلى أنَّ خير شاهد على ذلك أُمّنا عائشة -رضي الله عنها-، حيث كانت فقيهة تُعلِّم وتفتي وهي قدوة نساء العالمين، لافتاً إلى أنَّ أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- كُنَّ يُفتين، مُبيِّناً أنَّ العديد من الصحابيات وهُنَّ من أهل العلم بعد الصحابة، إذا كان عندهنَّ علم من كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- فإنَّهنَّ يتصدين للفُتيا وتعليم الناس، أو ينقُلن لهم من فتوى، فتقول الواحدة مُنهنَّ :"أفتاني فلان"، ذاكراً أنَّه بإمكان نساء الجيل الحالي من أهل العلم إذا كانت حافظة للشيء أن تنقل لبنات جنسها ما سمعت، سواء من إذاعة القرآن الكريم، أو من كتاب معروف من كتب أهل السنة إذا كانت طالبة علم وعرفت المعنى تنقل ما عرفت من المعنى لغيرها، مؤكداً على أنَّ كل هذا هو من باب التعاون على البر والتقوى، كما أنَّه من باب نقل العلم والتواصي بالحق.

وأشار إلى أنَّ العلم يُعدُّ من الأمور المُشاعة بين الخلق للنساء والرجال على حدٍ سواء، مُوضحاً أنَّ المقصود بالعلم هنا هو العلم المطلق، لافتاً إلى أنَّ علم الشريعة والأحكام والاستحكام على الأدلة ومعرفة ضوابط العلم الشرعي العالي والنازل والناسخ والمنسوخ المتقدم والمتأخر تشترك فيه المرأة.

قسم نسائي

وبيَّن "د.عبدالعزيز فُنصل" -أستاذ الفقه بجامعة الملك خالد- أنَّ إنشاء قسم نسائي في دار الإفتاء أمرٌ لا بأس به، وذلك ضمن آلية مُعيَّنة وشروط مُحدَّدة، ومنها أن تتميز المرأة المفتية بالعقل وسعة الأفق، وبُعد النظر، والأمانة الدقيقة، إلى جانب أن تكون ذات شخصيَّة قويَّة استقلاليَّة، وتعود لما يُشكل عليها للعلماء الأكفاء، وكذلك أن تطّلع على الآراء بعدَّة علوم، وأن يكون لديها نوع من الصلة بالعلماء الموثوقين، إضافةً إلى القراءة في اللغة والتمكُّن منها؛ لمعرفة باطن الأدلة، مضيفاً أنَّه من الضروري ألاَّ تقتصر فتواها على الشؤون النسائية، مُرجعاً ذلك إلى مسلك الصحابيات والتابعيات في هذا الجانب، حيث كُنَّ يفتين الرجال بوجود المحرم، أو من وراء حجاب.

حاجة ماسة

وأكَّد "د.أحمد المعبي" -مُستشار ديني- على أنَّه لا يوجد مانع شرعي يمنع المرأة من تولّي الإفتاء ضمن الضوابط الشرعية، ومنها الحشمة والالتزام والحجاب وعدم الاختلاط، وقبل كل ذلك أن تكون مؤهلةً للفتوى، وأن تدرس الفقه والعلوم الشرعية الأخرى، مُضيفاً أنَّ الجامعات السعودية مليئة بالدارسات والمُتخصِّصات في هذه المجالات، مُشيراً إلى أنَّ عائشة - رضي الله عنها- كانت تُمارس الفتوى، مُوضحاً أنّ هناك حاجة ماسة لوجود المرأة المُفتية في المجتمع؛ لتخفِّف عن المُفتين شرح بعض المسائل الفقهية للنساء، أسوة بالطبيبات والممرضات، لافتاً إلى أنَّ هذه المسألة بحاجة إلى البحث والدراسة والتأمُّل، ذاكراً أنَّ النساء يحتجن إلى من يتعلمن منهن، مُبيِّناً أنَّه إذا كان المعلم لهنَّ من جنسهن كان التعلم أيسر لهن، كما أنَّ من تكون مؤهلةً لتصدُّر الإفتاء لا بُدَّ أن تكون مُلمَّة بشريعة الله وفقهها ومقاصدها.

وأضاف أنَّ الفتوى تتعلَّق بالعلم الذي يُحمل في الصدر، بخلاف القضاء والولاية الكبرى اللذين لا يتناسبان مع طبيعة المرأة، مُوضحاً أنَّ الفقهاء اتَّفقوا على أنَّ إفتاء المرأة جائز إجماعاً، كما أنَّ من منع ذلك منهم إنّما منعه لمُتعلقات، لا للإفتاء ذاته، مُشدِّدًا على أنَّ مجال الإفتاء لا يلزم خروج المرأة كثيراً من منزلها، إذ أنَّ الوسائل الحديثة من المُمكن أن تُعينها على نقل كثير من الفتاوى والآراء، مُعرباً عن أمله أن يتم تخصيص دائرة إفتاء تُعنى بالمرأة في المسائل التي تخص النساء، وذلك من باب رفع الحرج والضيق، إلى جانب التيسير الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، إذ أنَّه يُعتبر من مقاصدها العظيمة، وكذلك حل القضايا الخاصة بالمرأة التي لا يَطّلع عليها إلاّ أمثالها، إضافةً إلى أنَّ المصلحة العامة تتطلَّب في الوقت الحالي وجود نساء يفتين لبعضهن البعض، مُشدِّدًا على ضرورة أن تكون المرأة على علم واطّلاع ومعرفه كافية.

أمور نسائيَّة خاصَّة

وأوضحت "د.أماني عبدالقادر" -أستاذة دراسات إسلامية بجامعة الملك خالد- أنَّ المرأة المُفتية موجودة كُلَّما دعت إلى وجودها الحاجة، مُضيفة أنَّ العديد من النساء يتوجهن بأسئلتهن التي تتعلَّق بالطهارة والأمور النسويَّة إلى المرأة المُفتية، مُشيرةً إلى أنَّه يصعب على المرأة الاتصال بالعلماء للسؤال عن أمر شرعي يختص بحياتها؛ ولذا فهي تضطر في كثير من الأحيان إلى السكوت عن بعض الأمور الشرعية بسبب الإحراج، لافتةً إلى أنَّ ذلك يدعو إلى وجود امرأة عالمة لتسألها النساء، وخاصة فيما يختص بالأمور النسائية الخاصة جداً، مُبيِّنةً أنَّ المرأة في هذا الجانب تكون عادةً أكثر معرفة وخبرة من الرجل، ذاكرةً أنَّها تعرف العديد من المُتخصِّصات في الفقه يفتين في مجال تخصُّصهنَّ، وينقلن الفتوى عن كبار العلماء والمشايخ لعامة المسلمات، مؤكِّدةً على أنَّ المرأة ليست عاجزة عن إصدار الفتوى، كما أنَّ الفتوى ليست مُقتصرةً على جنس بعينه، وإنَّما يستطيعها من يملك أدواتها، ومن ذلك العلم بالأدلة الشرعيَّة، والفهم الصحيح، والقدرة على الاستنباط والقياس، ونحو ذلك.

حقوق الإنسان : تجاوزات التجار بلا رقابة الغش متزايد..

الأسعار ترتفع .. وحماية المستهلك بلا فاعلية

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/10/890799

أبها، الدمام، – عبده الأسمري، جابر اليحيوي
شكل الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية هاجسا لعدد من المواطنين والمقيمين، خصوصا عند إقبال موسم شهر رمضان، «الشرق» قامت بجولة ميدانية في الأسواق والمحال التجارية واستطلعت رأي المتسوقين الذين تذمروا من ارتفاع بعض السلع، حيث أوضح «عبدالله العمري» أن نسبة الطلب على المواد الغذائية الاستهلاكية تزيد في شهر رمضان، الأمر شجع بعض الشركات على الاستغلال ورفع أسعار المواد الغذائية لزيادة الطلب عليها مطالباً الجهات المختصة التدخل ومراقبة الأسعار وفرض الجزاءات والغرامات عليهم. فيما أكد «مشاري الفوزان» تفاوت الأسعار من سوق إلى أخرى مشيراً إلى استغلال بعض التجار، بوضع عروض على أحد المنتجات، ورفع سعر المنتج الآخر، وناشد «الفوزان» وزارة التجارة بتوعية شرائح المجتمع بكيفية التواصل والتبليغ عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتوزيع المنشورات، وكذلك تعليق لافته على الأسواق والمحال، والسماح للسلع المشابهة بالدخول، ما له دور في تخفيض السلع الموجودة ومراقبة الأسعار والتجاوب مع البلاغات بشكل جدي وسريع.

غش تجاري

وقال مصدر رفيع المستوى في جمعية حقوق الإنسان «إن حماية المستهلك غير فاعلة في ظل عدم وجود قانون واضح وصريح يواجه ارتفاع الأسعار العالية التي تتزامن مع المواسم، وتعرض عديدا من المستهلكين إلى غش تجاري، ورفع للأسعار، وعدم وجود قنوات صريحة لتنفيذ القرارات» وأضاف أن حقوق الإنسان تلقت سيلا من الشكاوي والتظلمات حول ارتفاع غير مبرر للأسعار، وقد رفعت الجمعية مسودة مشروع متخصص يحتوى على آليات عمل لرصد المخالفين في رفع الأسعار ..

غياب الرقابة

وزاد المصدر «في ظل الأنظمة الحالية والاجتهادات البسيطة فإن الرقابة لن تجدي نفعا وأن حقوق المستهلكين ستظل ضائعة ما لم يتم إصدار مشروع القرار الخاص بحماية المستهلك من وزارة التجارة الذي لا يزال قيد الدراسة لديها. وستظل تجاوزات بعض التجار قائمة في ظل غياب الرقابة الحقيقة وسن قانون حقيقي يفي بمتطلبات وحقوق المستهلكين بمختلف شرائحهم أو تأخذ مسارا عكسيا.

شكاوى المستهلكين

وقال مصدر في وزارة التجارة «إن وزارته وجهت مراقبي الغش التجاري لرصد مخالفات الغش في المجمعات التجارية والرفع بالأسعار واستجلاء شكاوى المستهلكين، وسترفع تقريرا إلى وزارة التجارة الأسبوع المقبل على ضوء ما تم تنفيذه من جولات على المراكز التجارية، وألمح المصدر إلى أن هنالك مخالفات تتضمن تخفيضات على مواد شارفت على الصلاحية بأيام قليلة جدا، وقد لا يكون لدى كل المستهلكين ثقافة تدفعهم لمباشرة التواريخ وبضائع مرتفعه في الأسعار.

حملات رقابية

من جانبه أوضح مدير فرع وزارة التجارة في المنطقة الشرقية المهندس محمد سعد العبداللطيف استعدادات الوزارة ممثلة في إدارة مكافحة الغش التجاري لمراقبة الأسواق والمحلات التجارية ومتابعة ارتفاع الأسعار وخاصة المواد الغذائية خلال شهر رمضان الكريم، وأوضح «العبداللطيف» أن الوزارة تقوم بعمل حملات رقابية بشكل يومي موضحا في الوقت نفسه ما يوليه سمو أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز من اهتمام كبير بهذا الجانب في جل اجتماعاته، وحرصه على حماية المستهلكين ومراقبة الأسعار، ومضيفا أنه تم تقسيم المدن التابعة للمنطقة

إلى مربعات رقابية ما يسهل على الوزارة احتواء تلك المحال والأسواق التجارية، موضحا في الوقت نفسه أنه يتم التعامل مع البلاغ بشكل فوري والنظام يعمل على توزيعها على مدار الساعة.

وضع الأسعار

وشدد «العبد اللطيف» على ضرورة تقيد أصحاب الأسواق والمحال التجارية بتعليمات وزارة التجارة بما فيها وضع الأسعار على المنتجات المعروضة. مبيناً أن الوزارة ستتخذ إجراءات حيال من لا يقوم بوضع السعر على المنتج بإعطاء المخالف إنذارا مع غرامة ألف ريال، والمرة الثانية تتضاعف المخالفة إلى ثلاثة آلاف ريال مع إمكانية إغلاق المحل، وفي المرة الثالثة إغلاق فوري للمحل ومخالفة تصل إلى خمسة الآف ريال.

توزيع المنشورات

وبين «العبد اللطيف» حرص وزارة التجارة على تثقيف المواطنين بكيفية الإبلاغ عن المخالفات، وذلك في توزيع المنشورات التي توضح رقم الشكاوى والبلاغات، وكيفية تقديم البلاغ، وآلية التجاوب مع البلاغ، إضافة إلى التطبيقات الهاتفية.

لِتنُهْ معاناة موظفي 905 يا ريس!

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/11/891661

أحمد هاشم

عندما يواجه القادة العظام مشكلة ما في إدارة مؤسساتهم فهم بلا شك سيلجؤون إلى البحث والاستطلاع للتعرف على المشكلة ومن ثم الحصول على المعلومات اللازمة التي تساعد على مواجهة الموقف بحيث لا يكون أحد أطراف تلك المشكلة متضرراً أو مظلوماً، ثم يكون اختيار الحل المناسب وتطبيقه ومتابعة تنفيذه وتقويم نتائجه.

أقول «القادة العظام»، لكن في العالم الثالث سيريح القادة أنفسهم من عناء تلك الخطوات التي سترهق تفكيرهم وتفكير بطانتهم كما حدث لموظفي 905 بعد أن تلقى 507 موظفين رسالة لم تكلف ميزانية الشركة المسؤولة عنهم سوى 1260 ريالاً فقط كان نصها: «نود الإحاطة بضرورة توقيع العقد الجديد مع مراكز الاتصال حيث إنه بعد هذا التاريخ سنقوم بالبحث عن بديل، لذا نأمل سرعة التوقيع». مجرد رسالة داهمت أولئك الآمنين ذات مساء ليُفَاجأوا دون أي مقدمات، أنهم أمام خيارين لا ثالث لهما إما الطرد إلى قارعة الطريق أو التوقيع على العقد وتحويلهم مرغمين إلى إحدى الشركات الهندية دون أي بدلات إضافية أو مميزات أو حتى تقدير لتلك الخبرات، لم يكن أمامهم سوى الخيار الثاني وهو التوقيع على العقد فظروفهم الاقتصادية لا تسمح لهم إلا بالإذعان و (الحوسبة) على متخذ القرار، خاصة أن منهم المقترض من البنوك وشركات التقسيط كعادة السعوديين إضافة إلى متطلبات الحياة. شركة الاتصالات التي نعتز بها كثيراً بعد أن أنقذتنا من شراء أرقام الهواتف قبل أكثر من 15 سنة، التي كانت تباع في السوق السوداء بعشرات الآلاف من الريالات بعد فشل وزارة البرق والبريد والهاتف في إدارتها، والتي حققت (أيضاً) خلال تسعة أشهر الماضية أرباحاً بنسبة 27.64 % مطالبة الآن بإغلاق ذلك الملف الأسود في تاريخها، كما على رئيسها الحالي الذي لا نشك في قدراته الإدارية – الذي يتفاءل به موظفو 905 خيراً – أن يعالج أخطاء الإدارة السابقة التي ذهبت دون رجعة بعد تلك (الكارثة) الإنسانية، كما صرح مصدر رفيع لصحيفة «الشرق» في عددها 122 الذي أوضح أن فصل 500 موظف وتحويل خدماتهم لشركة هندية هو القرار الذي عجل بإزاحة الرئاسة التنفيذية لشركة الاتصالات السعودية، وذلك بعد ضغوطات طالبت الرئيس التنفيذي بالاستقالة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وعقب أخطاء ارتكبتها إدارته وتوجتها بذلك الفصل مما دعى إلى ضرورة اتخاذ مجلس الإدارة موقفاً حازماً مع الإدارة التنفيذية، وأن يعلم أن حقوق 507 موظفين ستسجل في ذمته.

ذلك القرار الصائب يلزمه قرار مصاحب أكثر صواباً وهو إعادة الحق لأصحابه، باحتضان أولئك الموظفين الذين (طردوا) دون وجه حق لشركتهم الأم من جديد وتعويضهم عن تلك السنوات التي قضوها دون أمان وظيفي واستقرار نفسي وبين ردهات المحاكم. ملف 905 فتح الباب على مصراعيه لكشف هموم موظفي مراكز الاتصال السعوديين في الشركات والبنوك وما يتقاضونه بعد توقيعهم على عقود تعسفية يضطر ابن هذه البلد للإمضاء عليها للخروج من دائرة الفقر، برواتب تتراوح بين 5000 و 5500 ريال، يذهب نصفها للشركة المتعاقدة مع الجهة الرسمية، وبهذا تُسلب حقوقهم في وضح النهار ناهيك عن طبيعة عملهم الصعبة والمرهقة التي يُقذفون على كراسيّها دون أي تدريب، تلك القضية أيضاً، وما يليها من قضايا عمالية كقضية معلمات اللغة الإنجليزية في جامعة نورة واللاتي تم طردهن أيضاً من العمل، كل هذا يسلط الضوء على الدور المفقود لوزارة العمل التي ظن بعضهم أنها وزارة أُنشأت لحل مشكلات العمالة الوافدة فقط، إضافة إلى أنظمتها الخاصة بالقضايا العمالية التي هي أيضاً بحاجة إلى قراءة جديدة، يضمن فيها العامل السعودي حقه المالي دون أي انقطاع أو حجب أو إيقاف للراتب أثناء رفع الشكوى والبت فيها، الأمرالذي يستغرق عادة فترة زمنية ليست قصيرة.

كذلك فتح ملف الدور الغائب لهيئة حقوق الإنسان وزميلتها الجمعية الوطنية وانشغالهما بمتابعة الموقف و(الفرجة) دون أن يكون لهما أي دور حقيقي لإعادة الحقوق، ولسان القول ينطبق على هيئة مكافحة الفساد التي تفرغت منذ إنشائها لمتابعة مشاريع وزارة الصحة والمباني المدرسية.

أسباب العنف

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130710/Con20130710619088.htm

عبد الرحمن الشمراني

تزداد حالات العنف الأسري في المجتمع عاما بعد آخر رغم العقوبات التي تطبق بحق الجناة ثمة مشكلة حقيقية خلف استمرار حالات العنف هل قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بدورها كما يجب لمعرفة الأسباب والحلول؟ يتساءل الكثيرون عن دور الجمعية في التوعية والتدخل السريع، والحماية اللاحقة يتساءلون أيضا عن مستوى التنسيق بين الجمعية والجهات الحكومية ذات العلاقة لحماية البشر من هذا المرض المستشري.

الشباب وإدمان المخدّرات

المصدر: صحيفة المدينة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 112/42 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1987، الاحتفال بيوم 26 حزيران/يونيه بوصفه اليوم العالمي لمكافحة المخدّرات ، وقد دعتني مشكورة المديرية العامة للشؤون الصحية بالرياض للمشاركة في احتفالها باليوم العالمي لمكافحة المخدّرات ، وإلقائي كلمة في هذه المناسبة.

و أقول كما قلتُ في كلمتي أتمنى أن يكون دورنا جميعًا في التوعية بمخاطر المخدرات لا يقتصر على يوم واحد في السنة ، وأن تستمر التوعية على مدار السنة ، لخطورة الإدمان على مصير ومستقبل وصحة وسلوك شبابنا وشاباتنا ، فقد بلغ عدد المدمنين في السعودية 150 ألف مدمن بتكلفة علاج تصل إلى 3.6 مليار ريال ، 55% منهم تتراوح أعمارهم بين 19 و30 عامًا، وهذا يعني أنّ 82,500 من شبابنا مُغيّبة عقولهم ، ممّا يدفعهم إلى ارتكاب جرائم من قتل وسرقة وعنف أسري ، بما فيه من تحرش ، فنسبة قضايا العنف الأسري الناجمة عن الإدمان الواردة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على مدى تسع سنوات تشكل 5% بالنسبة لقضايا العنف الأسري، وأغلب هذه القضايا تدخل في التحرّش ، إضافة إلى مخاطر الإدمان على الصحة، فطبقًا للإحصاءات العالمية :

- ثلاثة ملايين شخص من متناولي المخدرات عن طريق الحقن في جميع أنحاء العالم مصابون بالإيدز.
- 7,4 مليون شخص من متناولي المخدرات عن طريق الحقن في جميع أنحاء العالم مصابون بالتهاب الكبد الوبائي ج.
- 2,3 مليون شخص من متناولي المخدرات عن طريق الحقن في جميع أنحاء العالم مصابون بالتهاب الكبد الوبائي ب.
- كل سنة يموت حوالي 200000 شخص حول العالم جراء الأمراض المرتبطة بالمخدرات.
- وممّا يستوقفنا في هذه الإحصائية أنّ عدد المدمنين على المخدّرات في العالم 25 مليوناً ،منهم 10 ملايين في العالم العربي [حملة حماية لتشجيع العلاج من إدمان المخدرات] وإن فرضنا صحة هذه الإحصائية ، فهذا يعني أنّ المدمنين العرب يمثلون 40% من عدد مدمني العالم ، 4.5% من مجموع سكان العالم العربي ،وهذه الإحصائية تبيّن لنا أنّ شبابنا العربي مستهدف لتغييب عقله، وإضعاف قدراته الفكرية والإنتاجية ، واتجاهه إلى ارتكاب مختلف الجرائم ليحصل على المال لشراء المخدّرات ، إضافة إلى ارتكابه جرائم العنف الأسري بكل أنواعه ،ولإصابته بأمراض تودي بحياته ، واستهلاك نسبة كبيرة من ميزانيات الدول العربية لعلاج المدمنين من الإدمان، ونلاحظ أنّ إغراق البلاد العربية و لاسيما الدول المجاورة لإسرائيل بالمخدّرات ازداد بأضعاف مضاعفة بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978 م ، واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام 1995م واللتين تضمّنتا تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ممّا سهّل لإسرائيل تهريب المخدّرات إلى البلاد العربية ولاسيما الدول المجاورة لها ، لأنّها تريد تدمير قدرات شبابنا وإضعافهم وإصابتهم بأمراض معدية قاتلة ليسهل لها السيطرة علينا، ممّا يجعل مكافحة المخدرات ،والتوعية بمخاطرها واجبا دينيا ووطنيا نُحاسب على تقصيرنا فيه.

وعلينا كمؤسسات مجتمع مدني مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والداخلية أن نشترك في وضع خطة استراتيجية للتوعية بحرمة المخدّرات، وبيان مخاطرها التي لا تقتصر فقط على الصحة والأعراض والأموال، بل على الأمن الوطني أيضًا، وأرى أن تُنسِّق هذه الجهات فيما بينها في تنظيم برامج توعوية على مدار السنة من خلال ندوات ومحاضرات في المدارس والجامعات، وبرامج تلفازية وإذاعية، وبروشورات توعوية، وأفلام تسجيلية ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

وقبل أن أختم مقالي هذا أحيي المديرية العامة لمكافحة المخدّرات بوزارة الداخلية على الجهود الجبارة التي بذلتها وتبذلها في ضبط ملايين الحبّات المخدرة بكل أنواعها ، وسقوط شهداء من رجالها في ملاحقة وضبط مهربي المخّدرات.

وأوجه نداء لسعادة مدير مجمع الأمل بالرياض بتشديد الرقابة على زوّار نزلاء ونزيلات مجمع الأمل وتفتيشهم قبل لقائهم بمرضاهم ، لأنّ من خلال بعض هؤلاء قد يتسرّب إلى المدمنين حشيش وأنواع من المخدّرات، ممّا يفسد علاجهم ، ويُحوّلهم إلى مدمنين لأنواع أخرى من المخدّرات .

صوم رمضان فرصة لاتعوض للإقلاع عن التدخين والشيشة

المصدر: صحيفة الرياض السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/06/article849700.html

ا.د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

لا شك أن التدخين والشيشة وكل سموم من الآفات التي تقضي على حياة الإنسان، وتُدمِّر الاقتصاد وتلوِّث صحة البيئة. بات التدخين والشيشة موتاً محققاً بين المدخنين وجلسائهم، ومشكلة عالمية عامة تسبب آثاراً سلبية في شتى المجالات، الصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والحضارية.. حيث يقضي هذا الوباء الفتّاك على أكثر من خمسة ملايين إنسان سنوياً نتيجة مصاحبة المدخنين ومعايشتهم والجلوس معهم، ومهما اختلفت أشكال التدخين أو أعمار المدخنين، فإنه يؤثر تأثيراً فتاكاً على أجهزة الجسم المختلفة ويؤدي إلى الإدمان. ونسمع عن الكثير من ضحايا هذا السُّم القاتل الذي قضى ولا يزال يقضي على أرواح الكثيرين والكثيرين من الناس..! مما يتوجب علينا جميعاً الوقوف ضده؛ فالتدخين آفة كبرى -سواء كان سيجارة أو شيشة (معسل) بجميع أنواعه المختلفة- انتشرت في شتى أنحاء العالم دون استثناء، وحتى تاريخ هذا اليوم سأذكر بعض عدد الضحايا الذين يُقدَّرون بالملايين من البشر سنوياً، يموتون بسبب هذا الداء القاتل! وهو مسؤول بشكل مباشر عن وفاة شخص كل 10 حالات وفاة حول العالم. أكثر من 100 ألف شخص يموتون سنوياً في الصين.. نتيجة التدخين!! لكن هل تعلمون أين تكمن الفاجعة؟ إن هؤلاء الأكثر من 100 ألف ليسوا من المدخنين. هؤلاء ممن فقط مروا بجانب أناس يدخنون، أو عاشوا مع مدخنين، أو استنشقوا الدخان في مطعم أو سوق! أي ما يُسمَّى بالتدخين السلبي. فهل أدركتم حجم الكارثة؟ هل رأيتم إلى أية درجة تبلغ سُمِّيّة الدخان؟ أما طريقة الموت، فحسب كلام موسوعة ويكيبيديا فإن التدخين السلبي يمكن أن يسبب الأمراض التالية: السرطان: بجميع أنواعه وخاصة سرطان الرئة، وأمراض الأنف والأذن والحنجرة: خاصة التهابات الأذن، وأمراض الدورة الدموية: خاصة أمراض القلب، وأمراض الرئة: خاصة ازدياد مخاطر الإصابة بالربو، وأمراض الحمل: خاصة الإسقاط والتشوهات الخلقية، والحمل خارج الرحم. أما بالنسبة إلى مَن لديهم أصلاً مثل هذه الأمراض فإن التدخين السلبي يمكن أن يزيدها سوءاً مثل الربو والحساسية. أما الأطفال فتأثيره أشد فتكاً بهم، وحسب الدراسات المستفيضة التي أُجريت في هذا المجال فقد توصل العلماء والباحثون إلى أن البلايا التالية تحل بالأطفال الذين يتواجدون حول المدخنين: حالة الوفاة المفاجئة للوليد، نشوء مرض الربو، التهابات الرئة، نشوء مرض التهاب الشعيبات الهوائية وزيادة حدتها، مرض السل القاتل، مرض كرون (التهاب الأمعاء المزمن) وإعاقات ذهنية. مرة أخرى هذه أمراض لا تصيب المدخنين، وإنما تصيب فقط الذين يتواجدون حولهم! المدخن أصدر حكماً بالإعدام على نفسه ، ولكن ما ذنب الأطفال والنساء والرجال غير المدخنين ممن يمرون في الأسواق والمطاعم والشوارع ويستنشقون هذه القنبلة المدمرة رغماً عن أنفهم. وقد سرني وأعجبني القرار الجميل الذي اتخذه مجلس الوزراء السعودي الموقر وبعض الحكومات، وذلك بمنع التدخين في الأماكن العامة منعاً تاماً، وفرض الغرامة لمن يخالف ذلك. ومن هنا دار في ذهني بما أننا ننتمي إلى دين الله الإسلام (ولله الحمد والفضل والمنة) الذي يُحرم الضرر وينهى عن قتل النفس، ويأمر بضرورة عدم إيذاء الغير، ومن هذا المنطلق أصبح من الأجدر تفعيل هذا القرار الرشيد بكل حزم وحسم ومتابعة وعدم التهاون في تطبيقه وما ذنبنا أن نستنشق هواء غير نقي وغير صحي؟ فمن المقترحات لحل هذه الآفة المدمرة: أملنا ورجاؤنا من وزارة الصحة ووزارة التجارة وصحة البيئة وهيئة وجمعية حقوق الإنسان وهيئة الغذاء والدواء وحماية المستهلك والمركز العربي لمكافحة التبغ وجميع الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان في أن يهبُّوا جميعاً مسرعين دون تهاون أو تباطؤ لمطاردة وملاحقة شركات التدخين لمطالبتهم قضائياً لأخذ العوض منهم نتيجة لأضرار التدخين التي تصيب المدخنين وجلسائهم، وعليهم جميعاً المبادرة في ذلك على وسائل

الإعلام المختلفة الإكثار من نشر ثقافة أضرار التدخين والشيشة. وكذلك على كل من تلك الهيئات دراسة هذا الموضوع دراسة معمقة مستفيضة لوضع إستراتيجية للحد من تفشي أضرار التدخين والشيشه والنظر بجدية في مسألة رفع الغرامات والجزاءات المالية على رسوم علب السجائر؛ لأن ذلك سيحدّ إن شاء الله بشكل كبير من تلك الظاهرة القاتلة التي تسببت في وفاة الملايين من البشر. وأخيراً تفعيل دور جمعيات مكافحة التدخين والمركز العربي لمكافحة التبغ ودعمهم مادياً ومعنوياً لكي تؤدي دورها على أكمل وجه. فيا أخي المدخن -أعانك الله ووفقك لكل خير- عليك الإقلاع عن التدخين ومحاربته لسلامة صحتك وصحة أسرتك. ومجتمعك فنريد يا أخي تفعيل قرار مجلس الوزراء السعودي الموقر لمنع التدخين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وسائر أرجاء مملكة الإنسانية التي تحارب الضرر أياً كان نوعه فكن أول الداعين لذلك. وفق الله الجميع لكل ما يحبه الله ويرضاه وإنا لمنتظرون.

هيئة حقوق الإنسان

طفران" في الصيف..!»

المصدر: صحيفة الرياض السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/06/article849881.html

حائل، تحقيق - منال الزايد

أدى تزامن مواسم الصرف المادي في زيادة معدلات نسب الإنفاق للأسرة، حيث الإجازة الصيفية ومتطلبات السفر، واحتياجات شهر رمضان المبارك، والعيد، ثم العودة إلى المدارس؛ مما يشكّل هاجساً لأرباب الأسر في توفير مستلزمات أبنائهم، خاصةً من أصحاب الدخل المحدود، حيث لا تفي السيولة المادية لدى الأب بالغرض المطلوب، وأصبح تفكيره منصباً في طريقة إنقاذه من مأزق الإنفاق اليومي، وتحديداً مع تزايد العروض التجارية والترويجية هذه الأيام.

وذكر «عبدالله الفهد» أنّ موسم الإجازة الصيفية أصبح يشكل عبئاً عليه، فما أن يبدأ الموسم تبدأ معاناته في إيجاد طريقة لتوفير سيولة تكفي لتلبية مطالب الأسرة، من مشتريات، ولوازم، وهدايا، ومصروفات متنزهات وأسواق، وغيرها الكثير؛ مما يجعله دائم الاقتراض لتوفير السيولة المادية، وأصبح يعاني من الديون بسبب هذه المواسم، التي أرهقته في الالتزام بالمصروفات.

واشتكى «محمد الجابر» من الوضع الذي تعيشه أسرته في الإجازة الصيفية؛ من كثرة المصروفات، حيث أنّ زوجته وبناته يصبحون أكثر نهماً للتسوق حين يقبل الصيف، ويسعون يومياً للخروج من المنزل للإنفاق دون حاجة؛ بذريعة التنزه الذي يتطلب الدفع بشكل مستمر، من دون أي تقدير للدخل الشهري، مشيراً إلى أنّ تقليد العوائل لبعضهم البعض هو ما يدفعهم للإنفاق دون مبالاة، خاصةً الفتيات والزوجة؛ مما يسبب الضغط المادي على كاهل الزوج، الذي يضطر أحياناً للاستدانة أو الاقتراض.

ولفت«رياض الحمدان» إلى أنّه كثيراً ما يتعجب من زوجته التي أصبحت تهتم بالصيف ومشترياته، مبيّناً أنّها كثيراً ما تطالبه بالإنفاق على الملابس والمجوهرات والهدايا؛ بحجة منافسة أخواتها وقريباتها، اللواتي غالباً ما تكثر اجتماعاتهن صيفاً، مضيفاً: «كثيراً ما أحتاج لتقسيط ديون من أجل مشتريات إضافية لا حاجة لنا بها وتعتبر من الكماليات»، مشيراً إلى أنّ المرأة بطبعها تحب الشراء، وهذا هو المعتاد عليه، لكن أن يكون الشراء بالشكل المعقول، فهذا لا بأس منه لا أن تبذخ وتسرف في المشتريات، فهذا يعرض سيولة الزوج الصيفية للهدر في أسرع وقت؛ مما يعرضه للضغوط النفسية.

وقالت «ربيعة الشمري»: «يشكل الصيف بالنسبة للأسرة هاجساً دائماً، فالتفكير كله منصب حول كيفية إنفاق ما في الجيوب، وبالنسبة لي ولأبنائي فأنا دائماً ما ألتمس الوسط لي ولعائلتي في الإنفاق، نخرج ونتنزه ونصرف بالمعقول، أما ما نراه من بعض العوائل في محاولة قضاء الإجازة الصيفية أكملها بمصروفات ضرورية وأغلبها غير ضرورية فهذا أمر مرفوض لدي أنا وعائلتي، فنحن ننفق الوسط ليس لحد الإسراف والتبذير، إذ تتلاحق المواسم الأربعة: الصيف، ورمضان، والعيد، وعودة المدارس؛ ما يضطرنا لتقسيم المصروف عليها، كي نؤمن لأنفسنا متطلباتنا.

وأكدت «خيرية سالم الزبن» - أخصائية اجتماعية ومديرة هيئة حقوق الإنسان بحائل - على أنّ بعض الأسر تبالغ في الاستهلاك، دون النظر إلى عواقب الأمور، والتي يحصل بسببها مشاكل أسرية؛ نظراً لعدم توفير الزوج سيولة للأسرة، أو مشاكل مادية في الاضطرار للاقتراض، من أجل تلبية متطلبات وكماليات تهم الزوجة وسرعان ما تنتهي أو تطلب تجديدها، لتستمر على هذا الوضع حتى نهاية الموسم.

وأضافت أنّ المتضرر الأول هو الزوج، الذي وقع ضحية الصرف والتبذير دون وجه حق، منوهةً بأنّ نسبة الاستهلاك تتضاعف في الصيف؛ مما يجعل الأسر بحاجة لسيولة مادية إضافية، حيث يعتبر مصيدة لالتهام ما تبقى في جيوب الأزواج، الذين تحتم عليهم مناسباتهم توفير ما تحتاجه الزوجة والأولاد، منتقدةً تصرفات بعض الزوجات في الضغط على رب الأسرة لتوفير المال الذي قد تضيعه بلحظات.

وأشارت إلى أنّ قلة الوعي هو سبب الإنفاق والصرف وعدم التخطيط للميزانية؛ مما يوقع الأسرة في تدني سيولتهم المادية، وقد يحتاجون لإعادة الاقتراض، مضيفةً: «لا تجد فقط الزوج وحده من يتحمل توفير مال للمواسم، أيضاً قد تكون

الزوجة شريكة من باب التعاون، ومع ذلك بعضهم لا يحسنون التصرف، من خلال ما نرى ونسمع من تورط كثيراً منهم في الديون.«

توصية رسمية بتدريس السعوديين حقوق الإنسان منذ الصغر

هيئة حقوق الإنسان أوصت بتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار

المصدر: صحيفة العربية نت الخميس 25 شعبان 1434 هـ - 4 يوليو 2013م

رابط الخبر

العربية.نت

دعت هيئة حقوق الإنسان السعودية إلى تضمين المناهج الدراسية السعودية في التعليم العام والعالي مفاهيم واضحة تعزز الحوار والتسامح ونبذ العنف وتقبل الآخر، في تقرير مفصل يتضمن توصياتها الموجهة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، تتضمن أهم القضايا والبرامج التي يحتاجها السعوديون وفقا للهيئة.

وأوصت الهيئة بالاستمرار في وضع البرامج والآليات الهادفة لتعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار، ومواصلة الخطط الرامية إلى منح صلاحيات أوسع للجهات التي تتولى دوراً تشريعياً أو رقابياً، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في آليات صنع القرار.

ورصد التقرير جوانب القصور في عدد من الأجهزة الحكومية، التي أدت إلى بعض التجاوزات في حقوق الإنسان، أو عدم تفعيل بعض الأنظمة والقرارات من قبل بعض الجهات الحكومية، ودعت الهيئة من خلال تقريرها إلى معالجة تلك الانتهاكات وتطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات حيالها.

وتطرق التقرير إلى برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، وما تقوم به الهيئة في سبيل ذلك بتطبيق خطة وطنية لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى وغيرها، تهدف إلى تنمية وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع والسعي إلى تمكينهم من ممارسة هذه الحقوق، والتنبيه والتحذير من خطورة انتهاكها.

نظام جزائي لتدوين الأحكام

وأوصت هيئة حقوق الإنسان في مجال القضاء بإعداد مشروع نظام جزائي لتدوين أحكام الحدود والقصاص والديات، وتقنين الجرائم والعقوبات التعزيرية، مع الأخذ بمبدأ العقوبات البديلة متى كان ذلك ممكناً، إضافة إلى تدوين أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالأحوال الشخصية، والإسراع بإنشاء المحاكم المتخصصة، ونقل الاختصاصات إليها وفقاً لما نص عليه نظاما القضاء وديوان المظالم الجديدان، وآلية العمل التنفيذية لهما، داعية إلى زيادة عدد القضاة بما يتلاءم مع تزايد الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم.

وأوصت الهيئة بقصر منع السفر على الحالات التي صدر بحقها حكم قضائي أو التي تكون مقررة بموجب نص نظامي.

وشددت الهيئة على ضرورة سرعة البت في قضايا التجنس، ومعالجة قضايا المقيمين غير النظاميين.

ودعت هيئة حقوق الإنسان في توصياتها إلى الإسراع بإصدار نظام لمكافحة جرائم الاعتداء على المال العام، وإساءة استعمال السلطة، وتضمينه أحكاماً تتعلق بتقديم إقرارات الذمة المالية، ودراسة تعثر تنفيذ المشاريع الحكومية، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وإلزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بإنشاء وحدات للمراجعة الداخلية، وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (235) وتاريخ 1425/8/20هـ.

تطوير برامج إعداد المعلمين

أوصت هيئة حقوق الإنسان بتطوير برامج إعداد المعلمين والمعلمات وتأهيلهم وتطوير المناهج الدراسية والوسائل التعليمية، بما يكفل بناء قدرات مواطنين أكفاء قادرين على المشاركة في جهود التنمية الوطنية، وتضمين المناهج الدراسية في التعليم العام والعالي مفاهيم واضحة تعزز الحوار والتسامح ونبذ العنف وتقبل الآخر، وتربية النشء على قيم

ومبادئ حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن تكون المباني المدرسية مطابقة للمعايير الدولية، ومراعية للظروف المناخية لمختلف مناطق المملكة.
وأكدت الهيئة في توصياتها في مجال الرعاية الصحية على أهمية تفعيل وثيقة حقوق المرضى، وأن تكون ملزمة لجميع مقدمي
الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص، وأوصت بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العامة والتخصصية ومستشفيات التأهيل الطبي والنفسي والعلاج من الإدمان، وتوفير عدد كافٍ من الأطباء بما يتناسب مع المعدلات العالمية مقارنةً بعدد السكان.
مؤشر وطني إحصائي دقيق
وأوصت هيئة حقوق الإنسان بتوفير (مؤشر وطني إحصائي دقيق) يوضح نسب البطالة بشكل دوري، وإعطاء أولوية قصوى للتوظيف والتأهيل وإيجاد فرص العمل للشباب والشابات، وتوسيع مجالات عمل المرأة في الوظائف التي تناسب طبيعتها وفقاً للضوابط الشرعية.
وخصصت الهيئة للمرأة والطفل عددا من التوصيات، طالبت فيها بتسهيل حصولهما على حقوقهما في الأجهزة الحكومية، ومن ذلك توفير موظفات يتعاملن مباشرة مع المرأة، وسن قواعد وإجراءات تقضي بضبط وتوثيق السجلات المدنية (الولادة، الزواج، الطلاق، الوفاة) آلياً وتلقائياً.
وأوصت هيئة حقوق الإنسان بأهمية تنسيق كافة الجهود الوطنية، وتعزيز أوجه التعاون والمشاركة الفاعلة بين مختلف قطاعات الدولة والقطاع الأهلي والأفراد، من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والعمل على تطبيق نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص وتعاون الجهات الحكومية وغير الحكومية على ذلك.
رصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة
وأشارت الهيئة إلى أنها أعدت التقرير وفقاً لتنظيمها الذي كلفها برصد حالة حقوق الإنسان في المملكة، والتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن.
وستعمل الهيئة على متابعة التوصيات التي تضمنها التقرير مع الجهات المعنية، من خلال التواصل المستمر وعقد اللقاءات وورش العمل مع كل جهة وفق ما يخصها من هذه التوصيات.
وستقوم هيئة حقوق الإنسان بنشر التقرير على موقعها الإلكتروني (http://www.hrc.gov.sa)، حيث يمكن الاطلاع عليه.

توصية بإيجاد رقم موحد يسهل وصول الأطفال والشباب للاستفسار حول مضار المخدرات

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/08/article850404.html

الرياض - محمد الحيدر
استضافت المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالرياض ممثلة في إدارة الشؤون النسوية مؤخرا حلقة النقاش الثانية للبرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات (حماية) بحضور عدد من عضوات مجلس الشورى والأكاديميات والمختصات والمسؤولات من وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، برنامج الأمان الأسرى، مركز الملك عبدالعزيز للحوار والوطني، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للبنات، هيئة حقوق الإنسان.

واستهلت حلقة النقاش بعرض فيلمين وثائقيين الأول تعريفي يوضح جهود المملكة في مكافحة المخدرات والثاني عن موقع جناد.(GINAD)
وبحثت حلقة النقاش التوصيات التي نتجت عن حلقة النقاش الأولى والتي تركزت حول أهم المفردات المستخدمة والمفاهيم المرتبطة بهذه الفئة والتي تشكل نقطة البداية للبرنامج الوقائي الوطني للطلاب والطالبات (حماية.(
وأوصى المشاركون في حلقة النقاش بالتأكيد على الاستفادة من التجارب والدراسات التي تمت في الدول الأخرى في كيفية بناء برامج التدريب والبرامج الإعلامية، والمواقع الالكترونية. وشدد الحضور على أهمية التحرك السريع نحو تنفيذ البرنامج وضرورة الوعي بالخصائص النفسية والمراحل العمرية المختلفة في بناء مثل هذه البرامج حيث إن البرنامج الموجه للذكور لا يخدم الإناث.
وأكد المشاركون على أهمية تفعيل مهارة الحوار فيما بين الطالب والمعلم والمرشد الطلابي وإيجاد رقم موحد يسهل الوصول إليه يخدم فئة الأطفال والشباب للاستفسار وتقديم المعلومات بشكلها الصحيح. ونوه المشاركون بضرورة تنشيط دور مجالس الأحياء التابعة للبلديات على أن يكون لها دور في التوعية تحت مظلة برنامج حماية.
الى ذلك اشارت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي الى انه سيكون هناك اجتماع لاحق للخروج بالصيغة النهائية لهذا البرنامج الذي يستهدف الطلاب والطالبات. وقالت إن برنامج حماية برنامج علمي وقائي وطني موجه للطلاب والطالبات يحتوي على فعاليات ورسائل عبر وسائل متعددة تركز على الجانب الديني والوطني والأخلاقي وتحذر من تعاطي المخدرات.

حقوق الإنسان تنتقد صمت الصحة على تردي خدمات الصدرية

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130708/Con20130708618555.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
انتقدت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة عدم تجاوب الشؤون الصحية بمحافظة الطائف مع الملاحظات الواردة في خطابات موجهة إليها من عدة جهات حول وضع مستشفى الأمراض الصدرية بالمحافظة، وذلك خلال زيارة قام بها للمستشفى أمس وفد نسائي من الهيئة ضم كلا من الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري مديرة المكتب النسوي في المنطقة والباحثة رقية المطيري بناء على تعليمات من المشرف العام على الهيئة مازن بترجي إثر ورود عدة شكاوى من المواطنين.
ورصد الوفد قدم مبنى المستشفى وملاحظات على قسم العزل حيث لا تتوفر به المعايير والمطلوبة ويوجد فيه المرضى الذين يقضون فترة النقاهة ويفترض نقلهم إلى مستشفى الملك فيصل، وكذلك انتهاء العمر الافتراضي للعديد من الأجهزة ومبنى قسم الأشعة الآيل للسقوط.
وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) رصدت في وقت سابق وجود عدد من الملاحظات على هذا المستشفى. وذكرت في بيان أصدرته في حينه أنه تم تكليف ممثل عن الهيئة للوقوف على وضع مستشفى الأمراض الصدرية في الطائف، واتضح للهيئة قدم مباني المستشفى وتهالكها، حيث مضى عليها أكثر من (60) سنة، وقد سبق طلب إخلاء أحد المباني من قبل مدير الشؤون الصحية للخدمات العلاجية بالطائف لخطورته إلا أن ذلك لم يتم، كما أن سيارة الإسعاف بالمستشفى متعطلة منذ فترة طويلة ولم يتم إصلاحها.
وأضاف بيان نزاهة: كما لوحظ انتشار الحشرات والقطط داخل المستشفى، ونقص بعض الأجهزة الكهربائية، وعدم صيانتها، مثل المكيفات، والثلاجات، والغسالات، وقلة كراسي الانتظار، إضافة لقلة الكوادر الطبية المختلفة من أطباء

وممرضين، وأن قسم النقاهة الخاص بالدرن (رجال) سبق نقله من مستشفى الملك فيصل بشكل مؤقت منذ عام 1426هـ وما زال موجودا إلى هذا الوقت، كما لوحظ عدم توفر وسائل السلامة في المستشفى؛ مثل نظام إنذار للحريق، إضافة لعدم وجود وسائل نداء في غرف المرضى لطلب المساعدة من قسم التمريض، نظرا لقدم المبنى وأن معظم الأجهزة الطبية قديمة وكثيرة الأعطال مثل جهاز الأشعة وجهاز اختبار التنفس، مع عدم وجود قسم للإعاشة في المستشفى، حيث يتم إحضار الطعام للمستشفى بشكل يومي من مستشفى الملك فيصل. وطلبت الهيئة من وزارة الصحة التحقيق مع المتسببين في الإهمال والنقص الملحوظ ومجازاتهم وفق الأنظمة، ومعالجة وضع المستشفى، بما يكفل توفير الخدمات الصحية للمواطنين بالمستوى المطلوب وإفادتها بما يتم في هذا الشأن.

حقوق الإنسان : غرف "توقيف" الشرطة والمرور تفتقد للتهوية

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152593&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي

سجلت هيئة حقوق الإنسان عددا من الملاحظات على بعض مراكز الشرطة والمرور في الطائف بعد جولة ميدانية، قام بها أعضاء الهيئة للوقوف على أداء مراكز الشرطة والمرور وغرف التوقيف في تلك المراكز.

ورافقت "الوطن" فريق الهيئة برئاسة المشرف على إدارة الرصد والمتابعة والتحقيق بفرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة ياسر بن سعيد الغامدي، والذي قال: "من أبرز الملاحظات التي تم رصدها نقص عدد الأفراد والضباط في جميع مراكز الشرطة والمرور، وعدم ملاءمة المباني وهي عبارة عن مبان مستأجرة، إضافة إلى عدم ملاءمة غرف التوقيف في جميع المراكز التي تمت زيارتها، حيث تبين أنها غير مهيأة وتنقصها التهوية ومواقع للتشميس".

وأضاف الغامدي أن الهيئة تقوم من خلال جولاتها المفاجئة بمهامها التي نص عليها النظام والوقوف على أداء الأجهزة الحكومية وغرف التوقيف في السجون ومراكز الشرط، مشيرا إلى أنه تمت زيارة عدد من مراكز الشرطة والمرور خلال اليومين الماضيين، وما زالت الجولات متواصلة. وأفاد بأن فريق الهيئة ضم في عضويته الباحثين حسام آل محسن، وحسن الزهراني، أثناء جولة بدأت أول من أمس، وشملت مركز شرطة ومرور الهدا ومراكز شرط السلامة والفيصلية والحوية والشرقية ومخفر شرطة الشفا ومرور الحوية وشعبة الحوادث بمرور الطائف، فيما أعد الفريق تقريرا بجميع الملاحظات التي تم رصدها، وسيتم تقديمه لرئيس الهيئة ومن ثم رفعه للجهة المختصة لمعالجة تلك الملاحظات.

وجاء مركز شرطة الشرقية على قائمة أكثر المراكز التي زارها فريق الهيئة من حيث الملاحظات، إذ سجل أعضاء الفريق تقريرا يفيد بعدم صلاحية المبنى بالكامل، وعدم ملاءمة موقعه، إضافة إلى سوء غرف التوقيف من حيث سوء التهوية.

حرب العراق" فاقمت الأخطار الصحية على"السعوديين

حقوق الإنسان" تحقق في 212 شكوى تتعلق بالتلوث البيئي"

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152693&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل

كشفت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن حرب العراق الأخيرة مسؤولة عن تفاقم الأخطار الصحية للسعوديين، وتحديدا أمراض الجهاز التنفسي والجلدية. ووجهت الهيئة الحكومية انتقادات حادة بسبب الخطر البيئي الذي شكلته الطفرة التنموية التي شهدتها البلاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

وفي تقرير، حصلت "الوطن" على تفاصيله، قالت الهيئة الحقوقية إن "معظم مشاريع التنمية والبنية التحتية في المملكة لم تخضع لدراسة الأثر البيئي قبل إنشائها، الأمر الذي أدى إلى أن تكون سبباً في تلويث البيئة".

وحققت الهيئة منذ إنشائها في 212 شكوى تمثل انتهاكات للبيئة، بما نسبته 2.5% من إجمالي الشكاوى الواردة إليها.

وتلخصت الشكاوى في "التلوث البيئي في محيط المساكن والأضرار الصحية على حياة الإنسان مثل القرب من أبراج الجوال وشبكات الضغط العالي والشواطئ ومجاري الصرف".

كشفت هيئة حقوق الإنسان، أن حرب العراق الأخيرة مسؤولة عن تفاقم الأخطار الصحية للسعوديين، وتحديدا أمراض الجهاز التنفسي والجلدية.

ووجهت الهيئة انتقادات حادة بسبب الخطر البيئي الذي شكلته الطفرة التنموية التي شهدتها البلاد في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي.

وفي تقرير، حصلت "الوطن" على تفاصيله، قالت الهيئة الحقوقية إن "معظم مشاريع التنمية والبنية التحتية في المملكة أقيمت في مرحلة السبعينات والثمانينات ولم تكن تخضع لدراسة الأثر البيئي قبل إنشائها".

وحققت الهيئة منذ إنشائها في 212 شكوى تمثل انتهاكات للبيئة، بما نسبته 2.5% من إجمالي الشكاوى الواردة إليها.

وتلخصت الشكاوى في "التلوث البيئي في المحيط القريب لمساكن المواطنين والأضرار الصحية على حياة الإنسان مثل القرب من أبراج الجوال وشبكات الضغط العالي والشواطئ ومجاري الصرف الصحي".

وشخصت الهيئة الواقع البيئي في المملكة من خلال تقريرها الأول. وقالت إن "التقنية المستخدمة في الإنتاج الصناعي والحرفي معظمها تقنيات غير نظيفة نتج عنها ملوثات ومخلفات للوسط البيئي".

ورأت الهيئة أن من أهم التحديات التي تواجه البيئة في المملكة، شح الموارد المائية وقلة هطول الأمطار وسوء استغلالها وتزايد أعمال الاحتطاب والرعي الجائر، كما أنها رصدت تلوث الهواء داخل المدن بعودام وسائل النقل ولوحظ منذ سنوات ظهور طبقة سوداء تلوث سماء مدينة الرياض.

وشدد التقرير الأول للهيئة، على أهمية التدخل لإيجاد أساليب حديثة ليتم من خلالها تجاوز الملوثات الصلبة والسائلة والغازية التي تخلفها صناعات استراتيجية ضخمة كقطاع النفط والحديد والصلب والأسمنت ومحطات توليد الكهرباء.

وفي إطار شرحها لمعاناة المملكة من التصحر والجفاف الشديدين، نظرا لوقوعها ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، ذكرت الهيئة في تقريرها ازدياد تواتر العواصف الرملية عددا وكثافة في السنوات الأخيرة، وقالت إن الحرب في العراق زادت من التأثير الذي أحدثته الآليات العسكرية على سطح التربة وما صاحب ذلك من رياح موسمية شديدة قد تكون ساهمت في تشكيل العواصف الرملية الضخمة التي تهب على المنطقة من فترة لأخرى، وقد ازدادت تبعا لذلك الأخطار الصحية المرتبطة بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض العيون والأمراض الجلدية.

وأشار تقرير الهيئة إلى أن من بين الأخطار البيئية "توسع مشاريع العمران والبناء والنشاطات الصناعية"، إضافة إلى تقلص المساحات الخضراء والتشجير داخل المدن في مقابل التوسع العمراني وإنشاء الطرقات، كما وجه التقرير انتقادا

لـ"غياب الثقافة البيئية والمسؤولية المجتمعية"، وهو ما يمكن ملاحظته في رمي المخلفات في الطرقات وعدم المحافظة على المرافق العامة.

مرضى الكُلَى..تهميش وخدمات غائبة ومواعيد سائبة

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/11/891637

أبها – عبدالله الوائلي – سارة القحطاني

تأرجحت معاناة مرضى الفشل الكلوي ما بين التهميش ونقص في الخدمات وتأخر للوجبات والمواعيد المكوكية من الانتظار في مواعيد الغسيل، -بحسب عدد منهم- الذين نقلوا لـ «الشرق» شكاوى تتضمن معاناتهم من نقص وقصور في بعض الخدمات المقدمة لهم في مراكز غسيل الكلى في أبها، ونجران، وبيشة، وقد اعتبر المرضى ذلك إهمالاً، وعدم إحساس بمعاناتهم.

أنظمة المركز

يقول المريض أحمد العسيري «حدث مؤخراً تغيير في أنظمة مركز غسيل الكلى في أبها، حيث لوحظ تشديد الإدارة الجديدة على مواعيد المرضى بحيث إن المريض الذي يحصل له ظرف مفاجئ لا يستطيع تغيير موعده إلا بعد انتظار طويل جداً، وإذا لم يجد كرسياً، فإنه يؤجل موعده لليوم الثاني». وعن الوجبات، قال العسيري «تم تغيير موعد الوجبات وعددها فموعد وجبة الظهر الساعة 12 ظهراً والذي يصل متأخراً لا يجد وجبة لتحديد العدد مسبقاً، مشيراً إلى أن الوجبة لا تكفي الشخص البالغ، وكذلك موعد وجبة المساء فإنها تأتي متأخرة جداً في الساعة 5:20م مع العلم بأننا نبدأ الغسيل الساعة 2 أو 4م ونحن نستهلك جهداً ونتعب أثناء الغسيل ونريد وجبة منذ بداية جلوسنا على الجهاز تفادياً لانخفاض السكر والضغط»، وعن مستوى دم المرضى، قال «لوحظ اختلاف كبير عما كان عليه في السابق حيث كان معدل أغلب المرضى 10 إلى 12 جرام/ديسيليتر أما الآن فقد انخفض مستوى الدم عند أغلبهم من 6-7-8 جرامات/ديسيليتر، مطالباً المسؤولين بالاهتمام بالمركز وتلبية حوائج المرضى وتغيير أسرة المرضى القديمة والطاولات المتكسرة.

مختبر متكامل

وطالب عبدالله آل مقبل، وعبدالرحمن عبود، وعلي الأسمري وسعيد شيبان وأيمن المكرمي، ومحمود المكرمي، ومحمد إبراهيم (نزلاء مركز غسيل الكلى في أبها) بضرورة تأمين قسم مختبر متكامل داخل مركز الغسيل الكلوي لكي يتمكن الطبيب المعالج من متابعة حالة المرضى، حيث إن جميع التحاليل الآن ترسل إلى مختبر مستشفى عسير ولا يتم إرسال نتيجة التحاليل إلا في جلسة الغسيل المقبلة، كما طالبوا المرضى بضرورة تأمين جهاز أشعة للحالات الطارئة لأنه يتم حالياً إرسال المريض لقسم أشعة مستشفى عسير بعد الانتهاء من الغسيل. وأكد عدم وجود سائق سيارة إسعاف خاصة بمركز الغسيل، وأنه يتم استدعاء سائق سيارة الإسعاف من مستشفى عسير، وقد يتأخر ما يؤدي إلى عواقب لا تحمد عقباها. بالإضافة لسرعة تحسين المواقف الغربية للمركز لأنها منطقة مهمشة لا يستفيد المركز منها كونها خصصت مواقف وبعد أخذ جزء منها لصالح طريق الملك عبدالله حُرم المرضى من تلك المواقف.

وأشار المرضى إلى أنه لا يوجد فني لصيانة أجهزة الغسيل في حال تعطل الجهاز، ولا يوجد تنسيق بين المركز ومستشفى عسير لحجز مواعيد للمرضى في عيادات مستشفى عسير.

تحسين الأوضاع

وقال عبدالله آل مقبل -أحد مرضى الفشل الكلوي- إنه طالب عدداً من الجهات بتحسين الأوضاع في المركز ومن ذلك برقية للديوان الملكي، وعدد اثنين معروض لأمير منطقة عسير بالإضافة لبرقية لوزير الصحة وفاكس وخطاب لهيئة الفساد وخطاب لهيئة حقوق الإنسان بأبها، وخطابات عدة لمدير مديرية الشؤون بمنطقه عسير.

غرف ضيقة

واشتكى المريض عيضة ضيف الله أحد مرضى الفشل الكلوي في منطقة نجران من عدم وجود رعاية للمرضى من حيث الوجبات، وأكد أن حتى وجبتي الإفطار والغداء لا تصلهما وإن وصلتهما يكونان بعد طلبهما بالإضافة لعدم وجود (القهوة والشاي) أسوةً بالمراكز الأخرى، وأيضاً تأخر الشروع في الغسيل بحجة تأخر الطبيبة. وعدم كفاءة الممرضات، وتجلى ذلك من خلال «سوء ضرب الإبر»، كما قال إن الطبيب ينتظر المرضى ليأتوا له في عيادته دون مراعاةً لمرضهم وإعيائهم بعد وقبل الغسيل، كما اشتكى من ضيق الغرف وأنها لا تتسع إلا لمريض واحد بالإضافة لعدم وجود «أجهزة تلفاز» سواء واحداً فقط..

دورات المياه

أوضح حسن عبدالرحمن أحد مرضى الكلى (ببيشة) أنهم يعانون مشكلات كبيرة جداً مع المركز في بيشة، وأن أشد ما يعانون منه هو سوء نظافة دورات المياه، وعدم الاهتمام بأجهزة التكييف في صالات المرضى، وأنهم يواجهون متاعب كبيرة في استخراج المشاهد الطبية من المركز، وأضاف أن الوضع تحول للأسوأ مع الإدارة الجديدة.

إغلاق المداخل

وأفاد حسين الجبيري ابن المريضة أم حسين (75 عاماً) من بيشة أنهم يعانون من عدم توافر المواقف، وذلك بسبب إغلاق المداخل بسيارات النقل في بعض الأيام من أجل تنزيل المواد الطبية في المركز، وهذا ما يسبب لهم إشكالية في التوقف بعيداً والدخول مشياً إلى المركز، وذكر أن المركز على حجم إمكاناته الكبيرة لا يوجد به إلا طبيب وطبيبة فقط، ويعملان بنظام المناوبة، وأضاف أنهم يعانون أيضاً من إشكالية عدم توافر العربات النقالة، حيث إن مريضتهم بعد الغسيل الكلوي لا تستطيع المشي والنهوض على ساقيها ما يجبرهم على حملها بأيديهم، وبيّن أن كل هذه الإشكاليات لم يواجهوها إلا بعد نقل سعد شافي الذي كان يحتويهم ويحتوي جميع المرضى، وينهي مشكلاتهم بأريحية -على حد قوله-.

تطوير للمركز

من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي في صحة عسير سعيد بن عبدالله النقير أنه تم مؤخراً عمل تطوير للمركز ومن ذلك تم تأمين قسم مختبر بمركز الكريمات وتم تزويده بجهاز تحليل صورة الدم وتم تشغيله بتاريخ 17/6/1434هـ كما تم تأمين جهاز كيمياء الدم وما زال في طور التشغيل بعد الانتهاء من أعمال التوصيلات الكهربائية. وتم التنسيق مع إدارة مستشفى عسير المركزي لربط المركز بقسم الأشعة بالمستشفى عن طريق نظام (pacs)، مؤكداً أنه توجد سيارة إسعاف بالمركز ويتم استدعاء سائق من قسم الحركة بالمستشفى لنقل الحالات الحرجة، كما هو المتبع في مثل هذه الحالات.

وفيما يخص المواقف الغربية أوضح النقير أنه يتم استخدامها حالياً من قبل المراجعين وأما الجزء المستقطع لطريق الملك عبدالله فهناك تعميد من سمو أمير منطقة عسير لأمين عام منطقة عسير ومديرية الطرق والنقل ومديرية الشؤون الصحية للتنسيق لإعادة الجزء المستقطع لحرم المركز.

وأبان النقير أنه بالنسبة للصيانة الطبية وغير الطبية، فإنها تتم بانتظام عن طريق شركة الصيانة في مستشفى عسير المركزي بعد ضم المركز للمستشفى بقرار إداري من سعادة مدير عام الشؤون الصحية.

وعن تأخر المواعيد أشار النقير إلى أن التنسيق للمواعيد يتم عن طريق إدارة المركز بالتنسيق مع الملفات والعيادات الخارجية وشؤون المرضى بالمستشفى شأنهم شأن أي قسم بالمستشفى كون المركز يتبع المستشفى إدارياً.

تغيير إيجابي

وبخصوص التغييرات التي حصلت في المركز، قال النقير إنه تغيير إيجابي لصالح خدمة المرضى ولتنظيم العمل بشكل أفضل ما يؤدي إلى تحسين جودة الغسيل وإعطاء كل مريض حقه بعدالة ومساواة. وأضاف «فيما يخص تغيير مواعيد المرضى، فقد كان بعض المرضى في المركز يتأخرون عن موعدهم لأكثر من ساعتين بشكل مستمر أو يحضر إلى المركز في أي وقت ما يؤدي إلى إرباك عمل الفريق الطبي من أطباء وتمريض ويؤدي إلى إنقاص بعض المرضى في عدد الساعات حتى تحل مشكلة المريض المتأخر عن موعده، ويعمل المركز الغسيل الكلوي لثلاث مجموعات من المرضى مجدولة بشكل معلوم للمرضى وتناسب احتياج المريض في المجموعة التي نستطيع وضعه فيها حسب توافر السرير.

رقم خاص

وأضاف النقير «بفضل الله تم عمل مواعيد مجدولة ومحددة للمرضى، وأعطيت جميع المرضى ورقة خاصة بالتعليمات المهمة لمرضى الفشل الكلوي، وشُرحت لهم بشكل وافٍ، ووضع في هذه الورقة رقم خاص لاستقبال اتصالات المرضى إذا كان لدى المريض ظرف طارئ حتى نوفر له بقدر المستطاع موعداً آخر، ما يؤدي إلى حصوله على موعد غسيل آخر وبما لا يضر بالمرضى الآخرين».

تعقيم كامل

وذكر النقير أن من إيجابيات هذا التغيير إعطاء نصف ساعة بين المريض والمريض على جهاز الغسيل نفسه حتى يتم عمل تعقيم كامل لجهاز الغسيل الدموي وبدون ضغوط خارجية من قبل بعض المرضى على الطاقم الطبي في الاستعجال حتى لا يتم انتقال عدوى من مريض إلى مريض بالإضافة إلى منع دخول المرافقين وأصدقاء المرضى إلا إذا كان المريض يحتاج إلى مرافق، حيث إن دخولهم يؤدي إلى إرباك عمل الفريق الطبي من أطباء وتمريض وإزعاج المرضى الآخرين وخطورة إصابة مرضى الفشل الكلوي بالتهابات العدوى من المرافقين وأصدقاء المرضى.

وجبة الغداء

أما من ناحية الوجبات، فقال النقير إن وجبة الغداء كانت تأتي بكمية كبيرة وزائدة عن الحاجة بهدف حفظها لوجبة العشاء لمرضى المجموعة الثالثة الذين يأتون الساعة الرابعة عصراً ما يؤدي إلى أن وجبة العشاء تحفظ لمدة أكثر من أربع ساعات، وقد تمت مناقشة هذا الأمر مع قسم التغذية في مستشفى عسير المركزي وتم توفير وجبة عشاء خاصة طازجة توفر لمرضى المجموعة الثالثة بعد ساعة من بداية الغسيل.

مستوى الهيموجلوبين

وأضاف «بالنسبة لمستوى الهيموجلوبين في الدم ونقصه فهو متوقع من مرضى الغسيل الدموي نظراً للفشل الكلوي وتتم متابعة تحاليل المريض بشكل دوري شهري وإذا استدعى الأمر فبشكل أسبوعي، حيث إن مرضى الفشل الكلوي الهدف للهيموجلوبين بين 10-11 مج دسل حسب المعايير الطبية العالمية».

36 جهازاً

من جهته، قال المتحدث الرسمي لصحة بيشة بالإنابة علي البخيتان أن المركز يوجد به أربعة أطباء ما بين اختصاصي واستشاري كلى، وطبيب وطبيبة مقيمين، كما يتوافر به عدد 24 ممرضة وممرض واحد، بالإضافة إلى سكرتيرة طبية وموظف استقبال وغيرهم من الاختصاصيين الاجتماعيين. وأضاف «يوجد بالمركز 36 جهاز غسيل، وعدد المرضى المسجلين بالمركز « 91» مريضاً وتسعة منهم مرضى زائرون ويجري المركز أسبوعياً « 300» جلسة غسيل بمعدل خمسين جلسة يومياً، أما فيما يخص الموظف الذي يطالب المرضى بإعادته فأفيدكم بأن نقله تم لحاجة العمل له في موقع آخر، علماً بأنه غير متخصص ولا تستدعي الحاجة لتخصصه الوظيفي كونه موظفاً إدارياً ويحمل مؤهل ثانوية عامة وتم تكليف موظف استقبال يكون بديلاً له. وبالنسبة لعربيات نقل المرضى فلا يوجد بها عجز ومتوافرة لمَنْ يحتاج لها من المرضى، ولم يشتك أي مريض من ذلك مطلقاً.

رضا المرضى

وفيما يخص المواقف بيّن البخيتان «حتى لو كان هناك ما يمنع دخول سيارات المرضى إلى بوابة المركز الداخلية عبر الممر المخصص لدخول السيارة حتى البوابة الداخلية، فإن المسافة بين المواقف والبوابة لا تتجاوز ستة أمتار وهي سعة الممر الخاص بالسيارات فقط كونه الفاصل بين المواقف والبوابة الداخلية. أما الشاحنات التي ذكرتم أنها شاحنات لنقل المواد الطبية فهذا غير صحيح وما هي إلا المركبة الخاصة بنقل الإعاشة ووقوفها لا يستغرق وقتاً طويلاً.

وفيما يخص نظافة دورات المياه أؤكد لكم أنها جيدة وتتم نظافتها بشكل دائم والتكييف حالته جيدة ومستوى التبريد مناسب لحاجة المرضى، والمكان كما أود أن أبين لكم بأن المشرف العام على مستشفى الملك عبدالله الذي يتبع له المركز، والمدير الطبي بالمستشفى وحسب جدول الزيارات المعتمد لأقسام المستشفى فإنهما يقومان بزيارة المركز بشكل أسبوعي يلتقيان خلالها المرضى ويناقشان معهم احتياجاتهم وشكاواهم ومن خلال رصد مستوى رضا المرضى عن الخدمة والقائمين عليها الذي يدونه فريق العمل في الزيارة فإن نسبة الرضا لدى المرضى تتجاوز 90٪.

منشآت متكاملة

وقال المشرف على مستشفى الملك خالد في نجران الدكتور عبده الزبيدي «إن منطقة نجران حظيت كغيرها من مناطق المملكة بتوفير المنشآت الصحية المتكاملة. ومن ضمن المنشآت التي وفرتها حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-

مركز الأمير سلطان لأمراض الكلى، وقد تم تجهيز هذا المركز بأحدث الأجهزة الطبية بالإضافة إلى وجود استشاريين واختصاصيين وأطباء، وهم على مستوى عالٍ وذوي خبرة كبيرة».

سلامة المريض

وشدد الدكتور الزبيدي على جميع العاملين في المركز سواء من الكادر الصحي أو الإداري أن يبذلوا قصارى جهدهم لتقديم أفضل خدمات الرعاية لهذه الفئة الغالية على قلوب الجميع.

مشيراً إلى أن الجميع في المركز حريصون على سلامة المريض أولاً، وعلى توفير متطلباتهم واحتياجاتهم حيث تم توفير سخانات مياه وأباريق شاي مغلفة بطريقة صحية سليمة داخل غرف الغسيل، مؤكداً أن المركز لا يمنع تناولها في حال تم طلبها من قبل المريض، ويقوم على تقديمها مختصون لخدمة المرضى تحت متابعة ورقابة من قبل المشرف الطبي على الحالة، كما أنه يتم عملها أمام المرضى. يأتي ذلك من منطلق الحرص على سلامة المرضى وعدم تعرض أي منهم لأي عدوى لا قدر الله أثناء عملية الغسيل، وعن اتساع مساحات غرف الغسيل، أوضح الزبيدي أن المركز يوجد به قسمان منفصلان للجنسيين وكل منهما يشتمل على غرف جماعية مزودة بأحدث الأجهزة الطبية وأجهزة غسيل الكلى وأسرّة على مستوى عالٍ مزودةً بأجهزة تلفاز بالإضافة إلى توفير تبريد مركزي يتناسب مع حالة المرضى الصحية منوهاً إلى أن كلا القسمين توجد بهما غرف مفردة مجهزة بأحدث الأجهزة الطبية، وكذلك بجهاز تلفاز ويتم استخدامها للمرضى الذين يعانون مع الفشل الكلوي أمراضاً وأوبئة، مثل: الفيروس الكبدي، فيتم وضعهم بتلك الغرف خوفاً وحرصاً على سلامة البقية من حدوث أي عدوى لا قدر الله.

جلسات أسبوعية

واختتم الزبيدي حديثه أن مراجعي المركز تحدد لهم جلسات أسبوعية كل حسب حالته الصحية وتتم متابعته بشكل مستمر من قبل الاختصاصي المشرف على حالة المريض، وإدارة المركز تتعامل مع المرضى بكل يسر وسهولة فعند حضور المريض لموعده لا يحتاج المرور على إدارة الاستقبال أو خلافه إنما فوراً يجد ملفه الطبي في غرفة الغسيل ويتم فور وصوله قياس وزنه، ومن ثم مباشرة الغسيل دون أن يكون هناك أي إجراءات تتسبب في تأخيره.

القفز المنخفض في تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/11/891659

زكي أبو السعود

فاجأت الصحف السعودية في الخميس الماضي قراءها بنشرها ملخصاً للتقرير الأول للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التي مضى على تأسيسها تسعة أعوام، لم يصدر عنها خلال كل هذه السنين أي تقرير أو بيان يوحي بتفاصيل الأعمال التي تقوم بها. ورغم أن موظفيها كانوا يقومون بأنشطة مختلفة في مراقبتهم لأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا، إلا أن عدم صدور أية أدبيات منها جعل كثيرين يعتقدون بأن هذه الهيئة قد أُسست ونُسيت، خاصة وأنها لم تبادر بتأسيس موقع لها على الإنترنت، يتعرف الناس من خلاله على أنشطتها ومواقفها من واقع حقوق الإنسان. هذه الحقوق كما جاء في ملخص التقرير كانت عرضة للانتهاكات من قبل جهات مختلفة غير مكترثة بالمواثيق والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية. وكما هو معروف بموجب القانون الدولي فإن هذه المواثيق والمعاهدات بمجرد التوقيع عليها من قبل الحكومات والتصديق عليها من قبل الجهات التشريعية تكتسب صفة القانون الوطني ويكون لها السيادة فوق القوانين المحلية، إذا كان هناك ما يخالفها أو يتعارض معها.

يستدل مما نشر عن التقرير، احتواؤه على عناوين كبيرة لمواضيع شتى كالقضاء والعدالة الجنائية وحقوق السجناء والموقوفين ومكافحة الاتجار بالبشر وشؤون اقتصادية وأخرى، لها أهميتها الخاصة في المجال الحقوقي والتنموي. وهي مواضيع ليست بمحط اهتمام واختصاص جهات رسمية محددة لوحدها، بل تهم أيضاً قطاعا كبيرا من المواطنين وخاصة

الناشطين في قضايا الشأن العام والمهتمين بواقع حقوق الإنسان في بلادنا الغالية. فقد سبق لعديد من الصحفيين وكتاب الرأي في مقالات وكتابات متنوعة أن طرحوا كثيرا من الأفكار التي جاءت في التقرير، وناشدوا الجهات الرسمية بالعمل والالتزام بهذه الاتفاقيات وإزالة العوائق النظامية والإجرائية المحلية المتعارضة مع روحها ونصها، وتقوية البنية الحقوقية الإنسانية المحلية بالانضمام إلى بقية المعاهدات الدولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن عدم انضمام أي بلد إلى هذين العهدين وتعديل القوانين والأنظمة المحلية كي تنسجم وتتطابق مع محتوياتهما كاملة يفند الادعاء بأن حقوق الإنسان مصانة ومحمية وكاملة فيه، فحقوق الإنسان في هذا العصر معروفة ومتفق عليها من قبل المجتمع الدولي، وصيغت كي تخدم الإنسان في أي بلد يعيش، وهو ما يجعل من تقسيمها وتعديلها حسب الظروف والأوضاع الخاصة لكل بلد يُفرغها من جوهرها القائم على صياغتها كمنظومة حقوقية واحدة متناسقة ومكملة لبعضها.

إن تشعب المواضيع والتوصيات التي جاءت في التقرير تعكس واقعاً حقوقياً معقداً يحتاج إلى جهد سباقي وإرادة سياسية وشعبية كي تتمكن البلاد من السير على نفس مضمار الدول التي استطاعت تخطي حواجزها الذاتية التي كانت تعوقها عن الوصول إلى مجتمع عصري ومتحضر حقوقياً، يرتكز في تسيير نفسه على أسس وقواعد احترام حقوق الإنسان التي نصت عليها مجموعة المعاهدات والمواثيق الدولية.

لقد احتوى التقرير على ثمانية عشر بنداً، ورغم الأولوية التي يمنحها ترتيب التبويب لهذه البنود، إلا أن ضمها جميعا في تقرير واحد قد اكسبها بشكل مظهري صفة التساوي بينها، ما قلل من الوزن التي يفترض أن تناله بعض البنود في مسار التوجه نحو تحسين البيئة الحقوقية لواقعنا الحالي. إن صياغة التقرير بهذا الاتساع سيبعثر إمكانية التركيز على كل بند أو موضوع في حد ذاته، وسيشتت الإلمام بكافة وصاياه الـ 75. أما حين المقارنة بين سقوف بعض التوصيات وبين ما يُكتب في الصحف المحلية أو المنتديات الإنترنتية حول إصلاح الواقع الحقوقي للإنسان في بلادنا العزيزة فإن نتيجة ذلك لن تمنح التقرير مكانة تميزه عن غيره من المشاركين في هذه المقارنة، وإنما بطاقة اشتراك في سباق غدا من حق الجميع الاشتراك فيه.

حقوق الإنسان تحاول أن تثبت وجودها

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/07/article849967.html

عابد خزندار

أقرأ بين وقت وآخر عن هيئة حقوق الإنسان، أو بكلمات أدقّ أسمع جعجة ولا أرى طحناً، وآخر ما قرأته عنها كان في صحيفة الحياة العدد الصادر بتاريخ ٤ يوليو الجاري

حيث شددت على ضرورة الاستمرار في وضع البرامج والآليات الهادفة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، ويفهم من هذا الكلام أنّ هناك برامج لمشاركة المواطنين والمواطنات في صنع القرار، والمطلوب الاستمرار فيها، وهذا مالم أقرأ أو أسمع عنه، وأنا مثلاً كمواطن اقتربت من الثمانين(أتحدث عن نفسي غصباً إذ أكره الحديث عنها) وألفت وترجمت عشرة كتب وأكتب عموداً يومياً منذ ثلاثين عاماً، ومع ذلك لم يحدث أن دعيت للمشاركة في أي لجنة من اللجان الحكومية التي تصدر توصيات أو قرارات، بل لم تدعُني وزارة الإعلام قط إلى المؤتمرات التي تعقدها للمثقفين والأدباء، هذا عنّي أنا فما بالك بالمواطن العادي، وكان أحرى بحقوق الإنسان لكيلا تستخف بعقول المواطنين أن تدعو إلى وضع هذه البرامج بدلاً من أن توهمهم بأنها موجودة والمطلوب الاستمرار فيها، وإذا قيل إن مجلس الشورى ومجالس المناطق تشارك في صنع القرار، فهذا غير صحيح لأن دورها يقتصر على إصدار توصيات، والقرار يتخذ بعد موافقة

مجلس الوزراء عليها، ولهذا فأنا أؤيد مطالبة حقوق الإنسان (التي جاءت في نفس الخبر) بمنح صلاحيات أوسع للجهات التي تتولى دوراً تشريعياً أو رقابياً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عقب أن رصدت تجاوزات فادحة في مستشفى تثليث العام

نزاهة" تطالب وزير الصحة بتكوين لجنة للتحقيق في مخالفات» المستشفيات

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/07/article850045.html

الرياض – أسمهان الغامدي

طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة بتشكيل لجنة تبرأ بعملها الذمة أمام الله ممن يوثق بهم، للتحقيق في المخالفات والملاحظات على مستشفيات الوزارة، وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم، وتطبيق ما يقتضيه النظام بحقهم، ومعاقبة المتهاون والمتباطئ وفق الأنظمة واللوائح، وذلك للاستفادة من الخدمات الصحية للمستشفى وتقديمها للمواطن على أكمل وجه، والعمل على سرعة تصحيح الأوضاع عاجلاً.

وأكدت "نزاهة" في خطابها أهمية الحرص على تطوير الخدمات وتقديمها لكل محتاج من المواطنين، مشيرة إلى أن هذا ضمن مهامها واختصاصاتها الذي يخولها بمباشرة بلاغات المواطنين التي تتلقاها عن قصور أو إهمال في تنفيذ بعض مشاريع الخدمات المباشرة، والوقوف على ما أبلغ عنه ومعرفة الحقيقة، ومتابعة توفير الخدمات للمواطنين، وأن تصل إليهم على أفضل مستوى.

ومن دواعي هذا الخطاب ما رصدته الهيئة حول تردي الخدمات الصحية، والإدارية، والتشغيلية، وعدم انضباط العاملين بأوقات العمل بمستشفى تثليث العام التابع للمديرية العامة للشؤون الصحية بمحافظة بيشة، إلى جانب عدم توفر نظام إلكتروني لقسم السجلات الطبية البالغ عددها(77160) ملفاً. وجاء هذا بعد أن تفقدت الوضع والخدمات المقدمة وجمعت المعلومات، التي أبانت أن المستشفى يعمل منذ (27) سنة، ومع ذلك لا تتوفر فيه العيادات التالية: (عيادة المسالك البولية –عيادة المخ والأعصاب-عيادة جراحة أطفال –عيادة النفسية (كما أن بعض العيادات يقتصر عملها خلال الفترة الصباحية فقط، رغم كثرة المراجعين لها مثل (عيادة الباطنية –عيادة العظام-عيادة العيون-عيادة النساء والولادة-عيادة الأنف والأذن والحنجرة، ولوحظ وجود كميات كبيرة من الأدوية منتهية الصلاحية، تم إتلافها دون وجود محاضر لحصر كمياتها ومحاضر إتلافها، كما لوحظ وجود بعض الأجهزة الطبية المتعطلة في المختبر مثل: أجهزة قياس أمراض الدم، وأجهزة قياس الدم الكامل، ولم يتم إصلاحها للاستفادة منها، ووجود نقص في الأجهزة والمعدات ببنك الدم مثل: "مبردات –اختبار كومبس قياس Hb-هزاز صفائح –وصل أنابيب معقم –فصل أنابيب كهربائي –طرد مركزي مبرد-فصل دمالي"، بالإضافة لعدم توفر كراسي متحركة وسرير تنقل عليها الحالات الطارئة عند مدخل الطوارئ، ورصد أيضاً تجمع أملاح داخل وعلى الفلتر الخاص بخزان تغذية المياه لمرضى غسيل الكلى، وتبين وجود بعض الجثث محفوظة بثلاجة الموتى لمدة طويلة تتجاوز الثلاثة أشهر، وسوء نظافة غرف التنويم ودورات المياه وتواجد البعوض والحشرات الزاحفة فيها، كما اتضح سوء التكييف بوجه عام داخل أروقة المستشفى، نتيجة تهالك المواسير الخاصة بتغذية المياه لشلترات التكييف، وعدم توفير عربات نقل لتوزيع الوجبات مع الصواني المقدمة للمرضى، يكون بها جهاز تحكم بدرجة السخونة والبرودة طبقاً للمواصفات المطلوبة، وتردي حالة الأسقف المستعارة وتهالك بعض الحوائط الجبسية داخل غرف التنويم بالمستشفى، وسوء سفلتة الطرق الداخلية، وتردي وضع البردورات والانترلوك للأرصفة داخل نطاق المستشفى.

غياب دراسات الجدوى أغرقهن في بحر الديون

قروض المشروعات النسائية.. "آخرتها في المحاكم"!

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/07/article849996.html

الرياض، تحقيق- غزيل العتيبي

تسبب لجوء عدد من النساء لاقتراض مبالغ مادية من أجل الدخول في مشروعات صغيرة، إلى تعريض أسرتهن لبعض الأزمات المالية، خاصةً بعد أن واجههن الفشل، الأمر الذي جعلهن بين خيارين، إمّا السداد، أو الدخول في أروقة المحاكم.

ويُخطئ كثير من "ربات المنازل" في عدم وضع خطة لأي مشروع، مما يجعلهن يقعن في بحر الديون التي لا نهاية لها، متوقعات تحقيق هوامش أرباح كبيرة، لتأتي الصدمة وتقضي على كل شيء، وهو ما يجعلهن يبحثن عن مُنقذ لهن، عبر اللجوء إلى الزوج في تسديد المديونيات، وهنا قد تتأثر ميزانية الأسرة، وربما لم يستطع الزوج أن يجمع المال، لتصبح الزوجة مُهددة بالإيقاف والسجن، مما يتطلب نشر الوعي في المجتمع بآثار الديون، والتوعية بأهمية ثقافة الادخار والاستثمار لتجنب الاقتراض، كما أن لوسائل الإعلام دوراً فعّالاً وكبيراً، عبر إيجاد حملات إعلامية بشكل منهجي ومبرمج لتوعية ربات المنازل من خطر الديون، وكذلك خطر الدخول في مشروعات دون تخطيط مُسبق.

قضية مالية

وقال "محمد العجمي": أخبرتني زوجتي أن والدتها أهدتها "مشغلا نسائيا"، ولم أعلم أنها استدانت من إحدى قريباتها لشراء المشغل كمشروع صغير يساعد في دخل الأسرة وقضاء وقت الفراغ لديها، مضيفاً: "ذات يوم أوضحت لي أن الشرطة تطلب حضورها بسبب قضية مالية، وعندما حضرت معها أدركت مدى حجم المشكلة، وقد طلبت من صاحبة الشكوى مهلة للسداد ووافقت لأنها تريد الحصول على حقها"، مبيناً أن النتيجة هي بيع المشغل ب(45) ألف ريال، مؤكداً على أنه اضطر أيضاً إلى الاقتراض من أحد الأصدقاء مبلغ (5000) ريال.

غير مدروس

وأوضحت "هاجر خالد" أن إحدى قريباتها أرملة وأم لثلاثة أطفال، وليس لديها دخل سوى الضمان الاجتماعي، مضيفة أن قريبتها اقترضت مبلغ (100) ألف ريال لأجل مشروع صغير مقابل قسط شهري، لكن المشروع لم يحقق النجاح، ولم تلتزم بالدفع بشكل منتظم، حيث حصل المدعي على حكم بسجن المرأة، مبينة أنها سُجنت لعدة أشهر، لكنها خرجت بعد أن سدّد أحد أقاربها المبلغ، مشيرةً إلى أنها لم تكن مجبرة على ذلك، لكن تصرفها غير المدروس كان سبباً في دخولها السجن وتعريض أقاربها أعباء مالية.

درس مهم

وقالت "منى": يحرص زوجي دائماً على إعطائي مبلغا معينا، لذلك قررت تجديد أثاث مجلس الرجال، وكانت قيمته (20) ألف ريال، مضيفةً أنه تم الاتفاق على الدفعة الأولى (5000) ريال، والالتزام بدفع (1000) ريال بشكل شهري، وقد استمررت في الدفع، وعندما بقي أربعة أشهر من العقد لم يعطني زوجي المصروف؛ لأنه يمر في ضائقة مالية، فلم أجد حلا سوى السلفة من إحدى شقيقاتي، مؤكدةً على أنها استفادت من ذلك بأن لا تُغامر في أشياء كبيرة.

طلب سُلفة

وذكرت "هيا" أن القرض كاد أن يكون سبباً في طلاقها وضياع أبنائها، مضيفةً أن راتب زوجها أكثر من (10) آلاف ريال، وكانت تنعم بحياة مستقرة، ورغباتها مجابه، مبينة أنها طلبت من إحدى صديقاتها الدخول معها في أحد المشروعات الصغيرة، وهو عبارة عن محل متخصص في بيع المستلزمات النسائية، تكلفته (60) ألف ريال، مشيرةً إلى أنها أخبرت زوجها بالموضوع، إلا أنه رفض مساندتها وإقراضها (30) ألف ريال، مؤكدةً على أنها لجأت إلى طلب

"سُلفة" من إحدى القريبات، وتم افتتاح المشروع، لكن الأرباح لم تكن كافية لتغطية إيجار ورواتب العاملات، مما دفعها إلى الوقوع في الاقتراض بشكل أكبر، وعندما علم زوجها تفاقمت المشكلة، حتى وصل الأمر إلى الطلاق، وذهابها إلى منزل أهلها أكثر من سبعة أشهر، موضحةً أنه بعد أن سدّد المستحقات المالية، عادت إلى المنزل، بعد أن قطعت وعداً بعدم الاقتراض مرةً أخرى.

خلافات كبيرة

وقال "د.خالد عمر الرديعان" -أستاذ مشارك علم اجتماع جامعة الملك سعود-: أي سيدة تتورط بأمر كهذا فإنها حتماً ستلجأ إلى الزوج أو الأب أو الأم، أو أحد الأقارب أو القريبات، من أجل المساعدة في سداد الدّين، ليُصبح الأمر مشكلة بين الزوج والزوجة، خاصةً إذا كان الزوج لا يستطيع تحمل تلك الديون أو سدادها، أو بسبب أن الزوجة استدانت دون علمه والتنسيق معه سلفاً، مبيناً أنه من المحتمل ظهور توتر بين الزوجين، قد يتطور إلى ما هو أسوأ كالخلافات والمشاحنات، التي ربما قادت إلى الهجر أو الطلاق، خاصةً إذا كان المبلغ كبيرا لا يمكن سداده بسهولة، أو خلال فترة زمنية قصيرة، في ظل عدم توفر الزوج على مرتب شهري كاف يمكنه من مساعدة زوجته والوقوف معها في أزمتها المالية.

تفكك الأسرة

وأوضح "د.الرديعان" أن أسوأ احتمال قد يواجه سيدة تورطت بدين عجزت عن سداده الحجز أو السجن، بعد أن تتقدم الجهة صاحبة الدين بشكوى للجهات المختصة، وهو ما يترتب عليه خلخلة في وظيفة الأسرة؛ خاصةً إذا كان لدى السيدة أطفال صغار بحاجة إلى رعايتها، مما يعني تفكك الأسرة جراء أزمة مالية كان بالإمكان تلافيها منذ البداية، بتجنب الاستدانة غير محسوبة العواقب، ذاكراً أن أي زوج عاقل لن يجعل زوجته تقع في مأزق السجن، فهو حتماً سيكفلها لدى الجهات الرسمية كالشرطة والحقوق الخاصة، لكن الأزمة ستظل قائمة عندما يعجز الزوج عن السداد، حيث سيزج به في السجن، جراء كفالته للزوجة، وذلك في حال عدم قدرته على السداد، مؤكداً على أن الأسرة هنا ستفقد عائلها الرئيسي، مما يترتب عليه كذلك تفكك الأسرة أو وقوعها في مشكلة يصعب الخروج منها بسهولة.

نظام تنفيذ

وقال "فواز العتيبي" -محامي-: إن الحقوق لا تسقط إلاّ بثلاثة أركان، وهي ركن التنازل وركن الصلح وركن الإبراء، وبمثل حالات أخواتنا، وبالعودة للأنظمة المعمول بها في وطننا، فإننا نجد أن هناك نظام التنفيذ الجديد، الذي جعل للقاضي الفصل في المنازعات مهما كانت قيمتها، وأيضا له إصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، وله أيضاً الأمر بالحبس والإفراج والإفصاح عن الأموال والنظر بدعوى الإعسار، مضيفاً أن المدين إذا لم يف بالدين وادعى الإعسار ينظر قاضي التنفيذ في إثبات إعساره بعد استكمال إجراءات الإفصاح عن الأموال، مشيراً إلى أنه النظام الجديد حدّد الحبس التنفيذي، وكذلك حالات سقوطه على المدين التي منها؛ إذا قدّم كفيلاً مالياً أو كفالة مصرفية، أو إذا ثبت إعساره، أو كانت امرأة حاملاً، أو كان لها طفل لم يتجاوز عامين من عمره كونها حاضنة له.

وأضاف أن الحلول التي يراها ناجحة هو دعم المؤسسات المالية المشروعات المتعثرة، وإقامة جديدة لهم، على أن تكون الأرباح بنسبة مناسبة بينهم، كونهم يعولون أسرهم وذويهم.

غياب الوعي

وأكدت "هند الدبيان" -مستشارة اقتصادية- على أن هناك أسبابا مختلفة تدفع ببعض ربات المنزل للاقتراض من أجل توفير بعض الكماليات أو شراء السلع الثمينة كالمجوهرات، وأحياناً من أجل السفر خارج المملكة للسياحة، إضافةً إلى الدخول في مشروعات صغيرة دون أي وعي بالمخاطر الاقتصادية المترتبة على ذلك؛ وهو ما يُشكل عبئاً على الأسر، خاصةً ذات الدخل المتوسط، مشيرةً إلى أن الحل للحد من تلك الظاهرة هو نشر الوعي في المجتمع بآثار الديون، والتوعية بأهمية ثقافة الادخار والاستثمار لتجنب الاقتراض، مؤكدةً على أن دور وسائل الإعلام المشاركة الفعالة الدائمة، وأن تكون هناك حملات إعلامية بشكل منهجي ومبرمج لتوعية ربات المنازل.

الشورى يناقش غدا دراسة أعدتها وزارة الداخلية

مطالبات بإيقاف مضاعفة مخالفات "ساهر" وتخفيض رسوم رخص القيادة

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130707/Con20130707618039.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى غدا تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن دراسة أعدها فريق من وزارة الداخلية عن نظام ساهر المروري من خلال المنظور الشرعي والاجتماعي، واقتراح تعديل المادة 73 من نظام المرور المتعلقة بآلية ضبط مخالفات السير (مضاعفة المخالفة عند التأخر عن موعد تسديدها).

وكان عضو الشورى السابق الدكتور عبدالرحمن العناد قد قدم مقترحا بموجب المادة 23 من نظام عمل المجلس، يطالب فيه بتعديل المادة 73 من نظام المرور، يتضمن تعديل هذه المادة التي تنص على «تحرر مخالفات السير بموجب نموذج ضبط موحد ومعتمد، يحدد المخالفة والمدة المقررة لدفع قيمتها، وللمخالف دفع الحد الأدنى للغرامة لأقرب إدارة مختصة في مدة أقصاها (30) يوما من تاريخ تحرير المخالفة بموجب إيصال رسمي، وعلى الإدارة المختصة في حالة عدم التسديد في المدة المقررة إلزام المخالف بدفع الحد الأعلى للغرامة، وتحدد اللائحة إجراءات ضبط المخالفات والمدد المقررة لدفع قيمتها».

وطالب العناد بإلغاء الفقرة «وعلى الإدارة المختصة في حالة عدم التسديد في المدة المقررة إلزام المخالف بدفع الحد الأعلى للغرامة»، مشيرا إلى أن مبررات التعديل تنطلق من؛ أولا ما أثاره سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حول أن مضاعفة المخالفات المرورية «ربا» ولا يجوز العمل به مطلقا حتى لو القصد من ذلك حمل الناس على عدم ارتكاب المخالفات المرورية.

والمبرر الثاني هو ما ذكر أحد المستشارين أنه ضد مضاعفة المخالفات المرورية ليس من ناحية شرعية وإنما رفقا ورحمة بالناس وتخفيفا عليهم، موضحا أن كثيرا ممن يرتكبون المخالفات المرورية يعانون من ديون وفقر، لذلك فلا يرى مضاعفة المخالفات بل أوضح أنه «يقف ضدها». وأضاف العناد: يتضح أن تأخر السداد يرجع لتأخر المرور نفسه في إدخال المخالفة في الحاسب الآلي، حيث يرفع المرور الغرامة للحد الأعلى بعد مرور شهر من تاريخ تحريرها، حتى وإن لم يتم إدخالها الحاسب الآلي إلا قبل يوم أو يومين من انتهاء الشهر، وربما بعد انتهاء الشهر، وقد يكون من المقبول أن تحتسب مدة السداد من تاريخ إدخال المخالفة للحاسب الآلي وبعد إبلاغ المخالف برسالة جوال عن تاريخ الاستحقاق، إلا أنه من غير المقبول وغير المنطقي تطبيق الحد الأعلى للغرامة المالية عندما يكون المرور نفسه هو السبب في تأخر تسجيلها في الحاسب الآلي.

وطالب بتعديل المادة 41 من نظام المرور والخاصة بمدة صلاحية رخص القيادة الخاصة، وذلك بموجب المادة 23 من نظام عمل المجلس.

وبين في مقترحه أن المادة 41 من نظام المرور تنص على «تكون مدة صلاحية رخص القيادة الخاصة ورخص قيادة الدراجات الآلية عشر سنوات، وبقية أنواع الرخص خمس سنوات»، مشيرا إلى أن التعديل الذي يطالب به يكون على النحو التالي «تكون مدة صلاحية رخص القيادة ورخص قيادة الدراجات الآلية من خمس إلى عشر سنوات، وبقية أنواع الرخص خمس سنوات»، مبينا أنه يراد من ذلك أن تراوح المدة بين خمس وعشر سنوات حسب اختيار طالب الرخصة.

وكانت مبرراته على التعديل تتمثل في أنه يوجد في المملكة عدد كبير من العمالة غير السعودية من الموظفين والعمال والسائقين الذين يحتاجون لرخص القيادة لفترة أقل، فكثير منهم لا يستمر بالعمل في المملكة عشر سنوات، ويتحمل الكفيل في الغالب تكاليف إصدار رخصة القيادة وهو -وفقا لما هو معمول به حاليا- ملزم بدفع رسوم عشر سنوات والكفيل كما هو معلوم لا يضمن بقاء السائق لديه هذه المدة الطويلة، كما أن التعديل المقترح يتيح فرصة اختيار طالب الرخصة بين خمس أو عشر سنوات ومن المتوقع أن يستفيد من فترة السنوات العشر المواطنون بينما يستفيد المقيمون من فترة السنوات الخمس والمادة بالتعديل المقترح تتيح للجميع فرصة الاختيار بين الفترتين.
كما طالب العناد بتعديل الرسوم السنوية لرخص القيادة الخاصة من 40 ريالا للسنة الواحدة (400 ريال لعشر سنوات) لتكون 20 ريالا للسنة الواحدة (200 ريال لعشر سنوات)، حيث أشارت المادة السادسة والثلاثون إلى أن من شروط الحصول على الرخصة دفع الرسوم المقدرة (فقرة 8 من المادة 36) وجاءت رسوم رخصة القيادة الخاصة ضمن الجدول الملحق بالنظام وعنوانه جدول رسوم رخصة القيادة بأنواعها كالتالي؛ الرسم السنوي 40 ريالا، رسم التجديد السنوي 40 ريالا، رسم بدل تالف أو مفقود 100 ريال، ويقترح تعديلها في جدول رسوم رخص القيادة بأنواعها الملحق بالنظام لتكون كالتالي؛ الرسم السنوي 20 ريالا، رسم التجديد السنوي 20 ريالا، رسم بدل تالف أو مفقود 100 ريال.
وكانت مبررات العناد تتمحور حول؛ أولا قيادة السيارات حق أساسي من حقوق المواطنين والمقيمين القادرين على القيادة، ولا ينبغي أن يدفع لقاء التمتع بهذا الحق مقابل مادي، وما يتم دفعه يجب أن يكون معقولا ومعادلا للتكاليف الإدارية التي تتطلبها إجراءات استخراج الرخصة أو تجديدها، وليس أكثر، ثانيا التخفيف على ملايين المواطنين والمقيمين بالعودة إلى مبلغ قريب من الرسوم السابقة التي استمرت سنوات طويلة، حيث كانت الرسوم المقررة لرخص القيادة الخاصة في النظام السابق 15 ريالا في السنة (75 ريالا لخمس سنوات)، ثالثا نتج عن ارتفاع الرسم السنوي بالإضافة إلى تطبيق المادة الحادية والأربعين (عشر سنوات) ارتفاع المقابل المادي المطلوب دفعة عند استخراج الرخصة وعند تجديدها (400 ريال)، وتعاني نسبة كبيرة من المواطنين والمقيمين من هذا الارتفاع، وفي تخفيض الرسم وإتاحة خيار تخفيض مدة الرخصة إلى خمس سنوات تسهيل وتيسير على الجميع.
ومن جانبه أكد لـ«عكاظ» الدكتور عبدالرحمن العطوي نائب رئيس لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس أن اجتماع اللجنة مع مسؤولي الإدارة العامة للمرور الذي عقد مؤخرا، ناقش عددا من الموضوعات ومنها مقترح تعديل المادة 73 من نظام المرور وكذلك قضية الحد الأعلى للمخالفة المرورية. وقال «اللجنة ناقشت مع المسؤولين بالإدارة العامة للمرور عددا من المقترحات والتي كانت تصب في الصالح العام للمواطنين، وقدمت تلك المقترحات إلى مسؤولي المرور، واستمعت لمقترح قدمه المسؤولون بالإدارة العامة للمرور يتعلق بتعديل المادة 73 من نظام المرور ومضاعفة المخالفة، يختلف عما لدى اللجنة من مقترحات بهذا الخصوص، وقد روعي في المقترح المقدم من الحكومة المصلحة العامة».
وبين أن اللجنة لا تزال تدرس كافة المقترحات التي قدمها عضوا المجلس الدكتور عبدالرحمن العناد والدكتور عبدالجليل السيف، وكذلك تناقش مقترح الحكومة المتعلق بهذه التعديلات.

المحكمة تستكمل اليوم قضية إرث عمرها55 عاما لـ 3 شقيقات

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130707/Con20130707618047.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تستكمل المحكمة العامة في جدة اليوم النظر في قضية إرث مضى عليها أكثر من 55 عاما، واستمرت منظورة أمام القضاء 14 عاما، تتمثل في طلب ثلاث شقيقات تمكينهن من إرث والدهن رجل الأعمال المتوفى قبل أكثر من 55 عاما.

وطالب القاضي من الشقيقات حصر الإرث وتقديم صك الورثة في جلسة اليوم التي يتوقع أن تحضرها المدعيات وأعمامهن المدعى عليهم. وأخضع القاضي مؤخرا الشقيقات لعدد من الأسئلة حول الدعوى والأملاك المدعى بها، وطالبهن بتقديم صك حصر الورثة، وقدمن له ما يثبت أصل الشراكة وإثبات الوصاية الشرعية عليهن، على أن يستكمل النظر في القضية اليوم تمهيدا للنطق بالحكم.

وتتمثل القضية وفق لائحة الدعوى في أن مواطنا كان يعمل في التجارة بالشراكة مع اثنين من أشقائه، توفي قبل 55 عاما وترك أموالا وعقارات ومعارض، وكانت له آنذاك ثلاث فتيات قصر، وفي وقت لاحق أدركن تعرضهن لهدر حقوقهن والاستيلاء على أموالهن، فتقدمن بدعوى قضائية أمام المحكمة بطلب حصر الإرث وتوزيعه على الوجه الشرعي.

وكشفت لائحة الدعوى أن مورث المدعيات كان له نشاط تجاري ومعه شقيقاه، وكان ذلك عام 1380هـ، وفي نهاية 1382هـ، حرمن من الإرث واستولى العصبة بالتملك بينهم على كامل التركة. وطالبت اللائحة بوضع اليد على كامل الإرث ومنع التصرف فيه وتعيين محاسب قانوني للتصفية وإعادة توزيع الإرث.

وقالت الابنة الكبرى «قدمنا مذكرة اضافية للمحكمة أكدنا فيها أن المدعى عليهم لا يريدون إظهار أصل الشراكة بينهم وبين والدنا يرحمه الله، ولا ندري على أي أساس تم توزيع المال وتثمين الأصول وبيعها دون وصي شرعي، كما طالبنا بإبطال أية معاملات تجارية وقعت بأسمائنا دون وكالة شرعية». وأضافت: خلال فترة التقاضي تخلى أحد المحامين ممن وكلناه عن القضية أربع سنوات، بعد أن تسلم مقدما قدره (100) ألف ريال، ما ألحق الضرر بنا وأدى لحفظ القضية طيلة هذه الفترة، وجار تقديم شكوى بحقه للجنة التأديبية للمحامين في وزارة العدل بسبب ما تعرضنا له بسببه.

ارتفاع أجورهن إلى 2500 ريال

مخالفات يرفضن تصحيح الأوضاع والارتباط بالعمل

المصدر: صحيفة عكاظ السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20130706/Con20130706617729.htm

عبدالعزيز الربيعي(الطائف)
اشتعلت أجور العاملات المنزليات في محافظة الطائف مع قرب شهر رمضان المبارك، حيث تجاوزت أجور العاملات المنزليات من الجنسية الحبشية 2500ريال، فقط للتنظيف وليس لعمل الإفطار والمأكولات الرمضانية، فيما تعذر حصول بعض الأسر على عاملات منزليات مهما كانت الأثمان خاصة بعد الازدحام الذي يواجه المصححين والشروط التي تفرضها العاملة على رب العمل من (راتب وإجازة وعدم إزعاج وعدم منعها من الخروج).
وارتفعت أسعار السمسرة للخادمات من 100ريال سابقا، إلى 350ريالا في الوقت الحالي، بينما رفض الكثير من العاملات المنزليات، وخاصة «الحبشية» تصحيح أوضاعهن بحجة أنها ستكون مقيدة بعد التصحيح، بينما في الوقت الحالي تعمل بحرية، في أكثر من منزل شهريا وبأسعار مختلفة.
وقالت العاملة منى «أعمل في ثلاثة منازل ولمدة 4ساعات يوميا في كل منزل بمبلغ 800ريال، أقوم بالتنظيف والتجهيز، بينما تتكفل الأسرة بتجهيز الأكل»، حيث رفضت منى تصحيح وضعها رغم وجودها من العام 1424هـ،
وتقول جميلة فكري عاملة منزلية إن التصحيح يزعج العاملة، ويقيدها بدوام رسمي لدى الكفيل، حيث أعمل في منزلين وبراتب ألف ريال في كل منزل، غير محددة ساعات العمل حسب طلب الأسرة، أسكن مع عائلتي في الكثير من الأوقات ولن أصحح، حيث إنني من العام 2004ميلادي في المملكة.

إعفاء ٢٠٧٩٢ مقترضاً ممن توفاهم الله

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/06/887753

الرياض – واس
إنفاذاً للأوامر السامية الكريمة القاضية بالموافقة على إعفاء جميع المتوفين المقترضين من سداد أقساط صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة ، وصندوق التنمية الزراعية ، والبنك السعودي للتسليف والادخار للأغراض الاجتماعية ، وإعفاء جميع المقترضين من صندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والادخار من سداد الأقساط لمدة عامين ، فقد اعتمد معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف منذُ صدور هذه الأوامر مبالغ قدرها (1.840.300.547) ريالاً لإعفاء عدد (20792) مقترضاً ممن توفاهم الله وعليهم قروض مستحقة لم يتم تسديدها.
وبلغ عدد المتوفين الذين شملهم الإعفاء من سداد أقساط صندوق التنمية العقارية (8259) مقترضاً بمبلغ إجمالي مقداره (1.247080.222) ريالاً ، وبلغ عدد المتوفين الذين شملهم الإعفاء من سداد أقساط صندوق التنمية الزراعية (7076) مقترضاً بمبلغ إجمالي مقداره (472.961.212) ريالاً، وبلغ عدد المتوفين الذين شملهم الإعفاء من سداد أقساط البنك السعودي للتسليف والادخار (5457) مقترضاً بمبلغ إجمالي مقداره (120.259.113) ريالاً.

كما اعتمد وزير المالية مبالغ قدرها (16.609.256.435) ريالاً لإعفاء جميع المقترضين من سداد الأقساط لمدة عامين من قروض صندوق التنمية العقارية والبنك السعودي للتسليف والادخار ، حيث بلغ ما اعتمد لإعفاء المقترضين من سداد أقساط الصندوق (8.600.000.000) ريالاً ، فيما بلغ ما اعتمد لإعفاء المقترضين من سداد أقساط البنك (8.009.256.435) ريالاً .

وقد رفع الدكتور العساف خالص شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين ـ حفظهما الله ـ على رعايتهما لجميع المواطنين في هذا الوطن الغالي سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهما.

مؤسسات تدفع العمالة للمخالفات

المصدر: صحيفة الشرق السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/06/887085

عرعر – عبدالله الخدير

أجبرتهم الحياة على الغربة عن أوطانهم بحثاً عن لقمة عيش كريمة، ليعتاشوا منها ويعيلوا أسرهم ، وأجبرتهم قلة الرواتب وعدم الانتظام في صرفها على اللجوء إلى البحث عن أعمال أخرى يقومون بها، وبيع علب المشروبات الغازية والإسفنج بثمن زهيد. ولم تقف معاناتهم على هذا الحد، بل امتدت لابتزاز بعض الكفلاء لإنهاء إجراءاتهم التي يحتاجونها مثل تجديد إقامتهم أو الحصول على تأشيرة خروج وعودة وغيرها وعدم إنجازها إلا بمقابل مالي، وعلى الرغم من قلة نوعية هؤلاء الكفلاء ووجود أنظمة رادعة في المملكة كفلت لهم حقوقهم كاملة، إلا أن عدداً من العمال الذين التقتهم «الشرق» أكدوا معاناتهم من هذه التصرفات الفردية، كما عبّروا عن مآسيهم مع نوعية السكن الذي توفره لهم بعض المؤسسات مبينين أنها تفتقر إلى البيئة الصحية المناسبة حيث تكدسهم في غرف لا تتجاوز مساحتها 4×6م وعادة ما تكون هذه الغرف من الصفيح أو شبه متهالكة، مؤكدين أن هذه التجمعات تشكل مرتعاً خصباً للجريمة.

الشرق زارت بعض العمال في مساكنهم ووقفت على نمط الحياة التي يعيشونها واستمعت لمشكلاتهم التي سردوها بحرقة وألم شديدين في الأسطر التالية:

عمل بالمجان

يقول البنجلاديشي جاويل «أعمل بالمجاني !فلم أكمل عامي الأول في المملكة أعمل لدى إحدى مؤسسات الصيانة والتشغيل براتب شهري قدره 500 ريال وتقوم المؤسسة بخصم 200 ريال شهرياً مقابل التأشيرة، وأدفع ما يقارب 150 ريالاً مكالمات شهرية مع عائلتي التي أجبرتني الظروف على الاغتراب من أجلهم، فوالدي وأخي الصغير وأخواتي الثلاث لا عائل لهم سواي، و 150 ريالاً للإعاشة التي نأكلها، وبذا لا يتبقى لي من راتبي شيء، ولم يعد أمامي سوى البحث عن عمل آخر في أحد محلات بيع الخضار من الساعة 3 عصراً وحتى الساعة 12 ليلاً بمبلغ 35 ريالاً يومياً، واليوم الذي لا أحضر فيه ليس لي عنه راتب وأصبح معدل ساعات العمل لدي 18 ساعة يومياً. وحينما أعود إلى مقر السكن في الغرفة التي أسكن فيها يوجد معي 10 أشخاص، في غرفة صغيرة».

خوف من الضرب.

ورفض «أسد الزمان» الحديث معنا خوفاً من ضربه من قبل مسؤول المؤسسة (من الجنسية العربية) لو علم بحديثه ولكن مع إقناعنا له بأنه ليس له الحق في ذلك، ولو حصل مثل هذا فسنكون معه وبعد أن زال الخوف عنه حدثنا بأنه عامل بنجلاديشي يعمل لدى إحدى الشركات الوطنية منذ 6 سنوات لا يتجاوز راتبه 650 ريالاً رغم ساعات العمل التي تصل إلى 12 ساعة، ولا يستطيع أن يقوم بتحويل مبالغ مالية لأسرته ووالديه إلا مرة كل شهرين وأحياناً كل 3 أشهر. فما يتقاضاه من مرتب يستقطع منه 170 ريالاً قيمة الغذاء الجماعي الذي يتناوله ومعه 16 شخصاً آخر يسكنون في نفس الغرفة، إضافة إلى ما يعادل ضعف هذا المبلغ يدفعها قيمة بطاقات شحن ليتمكن من التواصل مع أسرته.

علب المشروبات
وعن ظروف معيشتهم يقول إن المؤسسة جمعت قرابة 20 شخصاً ووضعتهم في غرفة واحدة، وضعهم فيها يشكل خطراً على حياتهم فهذه الغرفة تضم ثلاجة ومطبخاً.»
ويضيف مع تدني المستوى المعيشي والراتب الذي لا يكاد يستفيد منه شيء وخوفه من تجاوز الأنظمة والتشديد عليه من المؤسسة التي يعمل بها لم يجد سوى جمع علب المشروبات الغازية وقطع الحديد وبيعها ليتحصل على ما متوسطه 300 ريال شهرياً لتكون أشبه بالحصاة التي تسند الجرة.
قلة الرواتب
ويعمل وحيد الباكستاني سائقاً لشاحنة في إحدى شركات النظافة منذ أكثر من عامين وقال: «إن مشكلة غالبية العمالة في الشركات قلة الرواتب وعدم الانتظام في دفعها ، وعدم حصولهم على تأمين طبي و يتعالجون على حسابهم الخاص في المستوصفان والمستشفيات.ومشكلة السائقين فمشكلتهم مع الرواتب يضاف اليها أنها عُرضة للنقص بسبب ما تخصمه الشركة من مستحقاتهم المالية في حال وقوع حادث مروري لإصلاح المركبة التي يقودونها وكذلك دفع المخالفات المرورية، وفي المقابل لا نجد أي تحفيز أو دعم في حال قيامنا بعملنا على أكمل وجه، وأعتبر أن هذه الأسباب هي التي تدفع العمالة إلى البحث عن عمل آخر.
التذاكر والعلاج
واعترف محمد الرباع – صاحب إحدى المؤسسات التجارية – بتدني الرواتب، وقال إن أي حسم يؤثر على راتب العامل. مرجعاً تدني رواتب العمالة إلى المميزات التي يمنحها أصحاب المؤسسات مثل تذاكر الطيران والعلاج والسكن ومن لا يؤمّن له سكن يمنح 3 رواتب سنوياً من قبل بعض المؤسسات.
وعن بعض الحسميات التي تتم بحق العمالة قال إنها نظامية في حالات مثل الغياب أو التقصير في العمل. ولا يشترط أن تقدم المؤسسة أي حوافز مالية للعمالة التي تعمل لديها إلا لمن يعمل منهم ساعات إضافية .
مستحقات العمالة
من جهته ذكر نائب أمين منطقة الحدود الشمالية المهندس خميس دلاش الحازمي أنه في حال تلقي الأمانة أي شكوى أو تظلم من العمالة التابعين للشركات المتعهدة التي تقوم بتنفيذ مشاريع الأمانة مثل شركات النظافة وغيرها بتأخر صرف مستحقاتهم لمدة 3 أشهر فإن الأمانة تقوم بحسم مستحقاتهم من مستحقات الشركة التي يعملون فيها وتسليمها لهم دون الرجوع للشركة، كما أنه من حق العمالة المتضررين اللجوء إلى مكتب العمل.
عقود عمل
وبيّن مصدر مسؤول في وزارة العمل – تحتفظ الشرق باسمه -أن تحديد رواتب العمالة يخضع للعقد الموقّع بين المؤسسة والعامل وتختلف الرواتب حسب الكفاءة والمهارة ونوع العمل.
وكشف عن وجود توجيهات سامية بخصوص الجهة الحكومية المانحة للعقد بأن يكون لكل إدارة متابعة وجهات رقابية تتابع العقود ومدى الالتزام بها والتأكد من تسلم العمالة رواتبهم، ومن يتأخر صرف مستحقاتهم من العماله لهم الحق باللجوء للأقسام التفتيشية أو أقسام القضايا في مكاتب العمل يوضحون مطالبتهم بالرواتب المتأخرة، ويتم استدعاء الكفيل أو صاحب المؤسسة وإذا اتضح صحة مطالبتهم فيلزم الكفيل بصرف مستحقاتهم.
عقوبات صارمة
وأكد المصدر وجود عقوبات منظمة وصارمة منصوص عليها، وعما تلجأ إليه العمالة من البحث عن فرصة عمل أخرى لدى غير الكفيل ذكر أن الآن هناك فترة تصحيح تنتهي مع نهاية العام الحالي وفي هذه الفترة تم إيقاف حملات التفتيش.
وأن هناك عقوبات سابقة تطبق على العامل والكفيل والمشغل تصل إلى الترحيل والغرامات المالية.
وسيكون هناك عقوبات جديدة تصدر لاحقاً بعد فترة تصحيح الأوضاع الممنوحة للعمالة.
جرائم العمالة
وقال المتحدث الرسمي بشرطة منطقة الحدود الشمالية العميد بندر بن عطا الله الأيداء «العمالة يرتكبون عدداً من الجرائم نسبتها موزعة على الجنسيات وليست من قبل جنسية واحدة فقط، وهذه الجرائم التي تقع من هذه العمالة لا تشكل ظاهرة في مجملها ولم تصل إلى أن تكون جرائم منظمة وتتنوع القضايا التي يتم ارتكابها ما بين مطالبات مالية وقضايا جنائية مختلفة مثل سرقات وأخلاقيات وحين ورودها يتم التعامل معها بالطرق النظامية».

الشؤون الإسلامية تحذر من التبرعات النقدية في مشاريع إفطار الصائم

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/07/888127

القصيم – عـارف العضيلة

دعت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالتنسيق مع إمارات المناطق جميع إدارات الأوقاف والمساجد إلى التعميم على جميع الأئمة والمؤذنين والخطباء وإدارات توعية الجاليات إلى ضرورة الالتزام بالضوابط المنظمة لمشاريع إفطار الصائم التي حددت من قبل لجنة عليا، التي سبق أن تم التنبيه عليها، في قرارات عممت سابقاً.

وشددت الوزارة عبر فروعها أنه يلزم أي مسجد يرغب في إقامة مشروع إفطار صائم أن يتقدم بطلب خطي إلى أقرب إدارة للأوقاف وأن يعين شخصا مسؤولا عن هذا المشروع، وأن يوقع إقراراً بالالتزام بالضوابط المنظمة للمشروع، التي تتضمن: عدم السماح بقيام الإمام والمؤذن أوخادم المسجد بقبول أو جمع التبرعات النقدية لهذا الغرض، وعدم السماح لأي فرد بإقامة مشروع لتفطير الصائمين في داخل حمى المسجد إلا بعد الحصول على الإذن المسبق من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد عن طريق إمام المسجد، والتقيد بالأوامر والتعليمات المنظمة لجمع التبرعات النقدية التي تقتصر على استقبال التبرعات في الحسابات البنكية العائدة للجهات الخيرية أو مقارها بموجب إيصالات رسمية ذات أرقام متسلسلة ومختومة ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام الصناديق أو الكوبونات، كما أنه على المؤسسة أو الجهة الخيرية المنفذة لمشروع إفطار الصائم إظهار إيرادات ومصروفات المشروع في ميزانيتها التي يعدها المحاسب القانوني المعتمد. وشملت القائمة التنظيمية لمشاريع إفطار الصائم التي تعدها الجمعيات الخيرية، أن يقتصر دورها على تقديم الوجبات، وأما المناشط الدعوية فتتولاها الجهة المعنية بوزارة الشؤون الإسلامية، كما يمنع منعا باتا توزيع أي مبالغ نقدية على الصائمين المستفيدين من مشروع إفطار الصائم، وأن تلتزم وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الخيرية الخاضعة لها والراغبة في إقامة إفطار للصائم بوضع لوحة توضح اسم الجهة ورقم تسجيلها وترخيصها في مكان تفطير الصائمين.

المدينة: إحالة ضحايا طبيب الختان إلى الرياض وجدة والتقارير تحدد الحكم الخاص

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/530347

المدينة المنورة -مصلح مطر
أحال المكتب التنسيقي الطبي بمستشفى النساء والولادة في منطقة المدينة المنورة جميع الحالات المتضررة من الأخطاء الطبية في قضية الأطفال الستة، التي اقترفها «طبيب الختان» إلى مستشفيات الرياض وجدة على فترات متقطعة.
وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي في الرياض بادر بإجراء بعض العمليات الجراحية للطفل بتال الحربي الذي ما زال يرقد في المستشفى منذ أسبوعين، إضافة إلى الطفل سعود أحد المتضررين من طبيب الختان، فيما يراجع أهالي بقية الأطفال الآخرين مستشفيات في جدة والرياض.
وأوضح والد الطفل بتال الحربي لـ «الحياة» أن مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي لم يصدر حتى الآن أي تقرير طبي بشأن ابنه، بسبب أنه ما زال يتلقى العلاج في المستشفى، وفي ما يختص بقضية الطبيب قال «لم تحدد جلسة للحكم في الحق الخاص».
وأشار إلى أن الأطفال المتضررين تتم معاينتهم طبياً وفق مواعيد على فترات متباعدة، مطالباً بتشديد العقوبة على الطبيب الذي تسبب في فقدان وتشويه العضو الذكري لطفله والأطفال الآخرين .
يذكر أن الهيئة الطبية الشرعية في المدينة المنورة أصدرت في وقت سابق حكماً في الحق العام على الطبيب المصري المتسبب في قضية الأطفال الذين فقدوا أعضاءهم الذكورية خلال عملية ختان في مستوصف أهلي قضى بسجنه ستة أشهر، وغرامة قدرها 100 ألف ريال، إضافة إلى سحب رخصة «مزاولة المهنة»، ومنع التعاقد معه في دول مجلس التعاون الخليجي.
وأجلت الهيئة الطبية النظر في الحق الخاص إلى حين استقرار حالات الأطفال المتضررين، بينما اكتفت بإغلاق المنشأة التي يعمل بها الطبيب 60 يوماً مع تغريمها مبلغ 100 ألف ريال.

جسر الملك فهد يهمش خدمات المعاقين ويستخدم حقوقهم

المصدر: صحيفة اليوم السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/87564.html

إبراهيم اللويم ـ الخبر
وضع عدد من المواطنين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة جملة من مطالبهم وحقوقهم المسلوبة على طاولة الادارة العامة لجسر الملك فهد، وطالبوا بضرورة النظر لهذه الامور بعين الاعتبار، والتي من أهمها تطوير الخدمات المقدمة لهم وهي عدم استخدام المسارات المخصصة لهم لإنهاء اجراءات السفر، بالإضافة الى عدم توافر دورات مياه مخصصة لهم إضافة إلى الرسوم المالية التي يدفعونها والتي تقدر بحوالي 525 ريالا مقابل تأمين كافة الخدمات التي تسهل لهم عبورهم دون عناء ومشقة، وطالب هؤلاء المواطنون من ذوي الاحتياجات الخاصة- منهم طلبة يدرسون في مملكة البحرين

ويترددون بشكل يومي منها الى السعودية- إدارة الجسر بوضع حلول عاجلة لهم تأتي في مقدمتها تخصيص مكاتب تعنى بتقديم الخدمات اللازمة لهم دون أن يتكبدوا العناء.
عبدالله المنصور أحد هؤلاء الأفراد وهو يعاني من مرض الصرع قال في بداية حديثه بأن الخدمات المخصصة للمعاقين في جسر الملك فهد غير متوافرة.. ويضيف: لقد تعبنا من كثرة المطالبة بتوفير الخدمات التي تسهل عبور المعاقين من الجانبين، ولكن لا حياة لمن تنادي رغم أننا نقوم بدفع كافة الرسوم المفروضة علينا والمقدرة بـ 525 ريالا وهي قيمة البطاقة المخصصة للمعاقين والتي على ضوئها يسمح للمعاق بالوقوف في مسار واحد لوجود كبينة مخصصة لهم لإنهاء كافة اجراءات السفر دون عناء، ولكن هذه الكبينة أحياناً يتم استخدامها من قبل المسافرين الأصحاء.
وأضاف المنصور في حديثه بأنه عندما تكتظ ساحة عبور المسافرين يتم فتح جميع الكبائن المخصصة للمغادرين ويتم السماح بفتح هذا المسار واستخدام هذه الكبينة من قبل أفراد الجوازات لتخفيف الزحام دون اعتبار للمعاقين المسافرين..
ويستطر قائلاً: نضطر أن نقف كغيرنا من المسافرين الاصحاء بجانب بقية الكبائن، ويضيف: عندما نطلب من أفراد الجوازات عدم استخدام الكبينة لغيرنا يأتي الجواب بأن ادارة الجسر هي من سمحت لهم بذلك.
أما جواد الهاشم -يعاني من إعاقة حركية- فأشار في حديثه الى أن إدارة الجسر عندما سمحت باستخدام كبينة المعاقين للمسافرين الاصحاء فهذا يعتبر مخالفا للنظام الذي حددته هي كإدارة حيث يقول: في تلك الاثناء نضطر للنزول من سياراتنا من أجل إنهاء اجراءات السفر وعندما يكون ذلك فهذا يعتبر بالنسبة لنا معاناة، فالبعض في الواقع يجد صعوبة في النزول من سيارته بسبب إعاقته وعندما تحاول طلب المساعدة من موظف الجوازات لا تجد من يعيرك أي اهتمام.
ويضيف الهاشم: أن الامر لم ينته بالنسبة لسوء الخدمات التي تقدم للمعاقين حيث انه لا يوجد هناك دورات مياه مخصصة للمعاقين يستطيع المعاق استخدامها عندما يريد قضاء الحاجة في الجسر ويبين الهاشم أننا نشعر احيانا بالمعاناة عندما نضطر لدخول لهذه المرافق بحيث ان جميع الحمامات المتوافرة غير مهيأة بتاتاً لاستخدام المعاق.
من جانبه طالب عبدالله المغامس "رئيس جمعية المعاقين بالمنطقة الشرقية" إدارة الجسر بدراسة اوضاع المعاقين مقدراً ما تتعرض له حركة الجسر من ضغوطات خاصة في مواسم الاجازات والعطل الاسبوعية والتي يكثر فيها اعداد المسافرين، مقترحاً في حديثه أن يتم تخصص مكاتب بالجسر تعنى بالمعاقين فقط، بحيث تكون هذه المكاتب مسئوليتها إنهاء جميع الاجراءات المتعلقة بسفر المعاق.
وأشار المغامس في حديثه الى أن ادارة الجمعية على اتم الاستعداد بالتعاون مع ادارة الجسر بشأن وضع خطة تنهي معاناة المعاقين أثناء السفر ولكن يجب أن يكون ذلك عبر القنوات الرسمية والمتمثلة بوزارة الشئون الاجتماعية موضحاً في حديثه أن الجمعية سبق لها وأقامت تعاونا مع ادارة الجمارك قبل 3 سنوات بشأن توضيح كيفية التعامل مع المعاق الحركي وتحديداً الذي يقوم باستخدام سيارته أثناء السفر وحالياً تم ايقاف ذلك الامر بسبب تزايد اعداد المسافرين.
وبين المغامس في حديثه أن ادارة الجمعية لا تمانع في تقديم كافة الاستشارات التي تخدم المعاق سواء داخل المملكة أو خارجها خاصة وأن هناك اعدادا كبيرة من الطلبة المعاقين الذين يدرسون في الدول المجاورة وتحديداً في مملكة البحرين يجدون صعوبة في التنقل من والى المملكة حيث يقول: المعاق يعتبر فرداً من أفراد المجتمع لذا يجب أن يكون هناك مرونة في النظام المتبع لدى إدارة الجسر بخصوص المعاق المسافر بحيث يتم مراعاة ظروفه أثناء خروجه ودخوله إلى المملكة.

فتاة تحاول الانتحار بسبب عضل الأب وتهديده لها بالقتل

ناشدت أمير تبوك التدخل من أجل الزواج

المصدر: صحيفة المدينة الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
رابط الخبر

أحمد العطوي - تبوك

ناشدت فتاة معاقة صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك التدخل لفك عضل والدها لها وتزويجها من خطيبها وإنهاء معاناتها التي دفعتها إلى الإقدام على محاولة الانتحار قبل عدة أعوام، فيما قال مصدر قضائي: إنه إذا عضل الولي ابنته ينتقل تزويجها لجدها لأبيها فإن تعذر فلابنها فإن تعذر فشقيقها أو لولي الأمر إذا رأى ذلك، تقول (أ ،ح ، ص): «والدى كان يعاملنى بوحشية بعد طلاق أمي وعمري 3 سنوات بمحافظة حقل التابعة لمنطقة تبوك، ولصغر سني لم أكن أعي ماهو الطلاق والزواج ولكن الذي كنت أعرفه أن والدتي متوفية وصدقت هذه الكذبة حتى وصلت إلى السابعة عشر من العمر، ولم أكمل تعليمي في المرحلة المتوسطة بسبب تعنت والدي وزواجه المستمر من نساء كن يعتدين على بالضرب والتعذيب»، وأضافت: «عرفت أن والد تي تقيم في تبوك وجاءت إلى حقل لمقابلتي بأحد المنتجعات وعرفت أنها تملك صكًا وتستطيع أن تراني كل شهر مرة ولكن أبي يرفض ذلك وطالبها بالتنازل عن مؤخرها مقابل ذلك، وقد التقيا بالفعل للاتفاق على هذا الأمر ولكن أمي رفضت ذلك: وقال لها حينها إن أردت بنتك فخذيها عن طريق المحاكم».

وأوضحت: «في شهر رمضان قبل عدة سنوات ذهبت للإفطار عند زميلتي التي قامت بالاتصال بخالي وماهي إلا لحظات حتى حضرت أمى لتراني وجلبت لي أغراضًا وجوالًا لكي تستطيع أن تكلمني، واكتشف والد ي أمر الجوال فضربني واعتدى على والدته بالضرب والإهانه لأنها تقف دائمًا بصفي وتدافع عني، وقام بحبسي ثلاثة أشهر بمخزن المنزل وبدأ يتفنن في ضربي هو وزوجاته

وفي أثناء عدم وجود والدي بمحافظة حقل لانتدابه اصطحبتني والدتي إلى تبوك وبقيت عندها، وتقدمنا إلى رئيس المحاكم السابق للسماح لى بالزواج، ولكنه أفادنا بأن القضية جنائية ولابد من عرضها على الإمارة وتحولت المعاملة لشرطة السليمانية وبعد الاطلاع على التقارير التى تفيد بتعرضي للتعنيف أودعوني الحماية الاجتماعية ومنها للسجن العام خوفًا من تهديدات أبي بقتلي، وبعد 7 شهور في السجن ودار الحماية الاجتماعية سكنت مع والداتي بأمر من الإمارة، وأعددت توكيلا لأحد المشائخ من الهيئة لإقناع أبي بتزويجي ولكنه طرده من المنزل وقال له: ليس لدي بنت، وكلما قدم شخص لخطبتي رفض»، وأضافت: «قبل حوالى عامين رميت نفسي من الدور الثالث في محاولة للانتحار ولكن مشيئة الله حالت دون ذلك والآن أعيش على كرسي متحرك، وتم توجيه خطاب من إمارة المنطقة بوضعي لرئيس محاكم تبوك الحالي لتزويجي ولكنه أحالها لقاضي حقل ولم يتم عمل شيء رغم تكرار المحاولة»،

وطالبت الفتاة أمير منطقة تبوك تزويجها وتخليصها من عضل والدها لها والنظر بعين الرحمة في علاجها من إصابتها وإعطاء الوصاية لأخيها من أمها، وقال خطيب الفتاة (ع، ن): «إنه متمسك بالفتاة ويرغب بالزواج منها رغم وضعها الصحي وطرد والدها له».

من جهته قال المستشار الأسري بجمعية الملك عبدالعزيز بتبوك سالم الشلهوب: «إن الإسلام أوصى بتربية الأبناء والبنات وأمر بالعدل والمساواة بينهم، وقد رفض رسولنا الكريم أن يشهد على أعطية رجل لابنه، وقال أكل ولدك مثل هذا قال لا، قال: لا أشهد على جور، وأوضح أن من يعنف ويعضل ابنته ويمنعها من الزواج؛ يفتح لها باب ا لانحراف علي مصراعيه وسيدفع ثمن ذلك في الدنيا والآخرة؛ وأوضح أن أغلب الزيجات التي تتم من غير موافقة الولي مصيرها الفشل بسبب استغلال الزوج لزوجته وتهديدها عند أدنى مشكلة والذي أميل إليه أن تتولى مثل هذا الزواج جهة إشرافية متخصصة ترفع لولي الأمر عند حدوث أية المشكلة حتى يرتدع الزوج و لايطلق أو يعنف وبذلك لايقدم الشاب إلا وهو جاد وعلى قدر المسؤولية».

الأمير فيصل بن خالد لـ"التجار": لا تستغلوا حاجة الناس

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152239&CategoryID=5

أبها: زايد الأسمري
وجه أمير عسير الأمير فيصل بن خالد بتشكيل لجنة من الجهات المختصة لمتابعة الأسواق وأسعار السلع والمنتجات الرمضانية ومصادرة الفاسدة وضبط المخالفين في هذا الخصوص وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم. ويأتي توجيه أمير عسير قبل أيام معدودة من حلول شهر رمضان المبارك، حرصا منه على سلامة المواطنين وراحتهم وتوفير السلع بأسعار مناسبة، إذ أوضح أن مراقبة أسعار السلع وجودة وسلامة المنتج، من أهم الأمور التي يجب ضبطها مع دخول الشهر الكريم. ودعا الأمير فيصل بن خالد جميع التجار والباعة إلى مراقبة الله تعالى، وعدم استغلال حاجة الناس في هذا الشهر للحصول على السلع والمواد الغذائية التي يتميز فيها شهر رمضان عن سواه وعدم العمد إلى رفع الأسعار بصورة مفاجئة أو تسريب البضائع الفاسدة أو التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء إلى الأسواق دون رحمة.

التجارة تطلق حملة خذ الباقي 10 شوال

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130708/Con20130708618315.htm

نواف عافت (الرياض)
تبدأ وزارة التجارة والصناعة بإلزام المحال التجارية بتوفير جميع العملات المعدنية ابتداء من يوم الأحد بتاريخ 1434/10/10هـ؛ وذلك بعد أن أمنت مؤسسة النقد عملات معدنية كافية في البنوك.
ونسقت وزارة التجارة خلال الفترة الماضية مع مؤسسة النقد لتوفير العملات المعدنية من خلال البنوك التجارية في المملكة، حيث ستعمل الوزارة على مخالفة المحال التي لم تلتزم بتوفير تلك العملات، فيما ستعمل أيضا مؤسسة النقد على مخالفة البنوك التي لم توفرها للمحال التجارية. وأكدت مؤسسة النقد أن العملات المعدنية متوفرة في البنوك بكميات كافية، ولا يوجد أي عذر لأي محل تجاري في عدم توفير العملات المعدنية.كما وتعتزم وزارة التجارة والصناعة تنظيم حملة توعوية تحت اسم «خذ الباقي» لتعريف المستهلك بحقه في أخذ المتبقي لثمن السلعة من أجزاء الريال التي تمثل العملات المعدنية عند شرائه للسلع. في الوقت الذي ستبدأ فيه وزارة التجارة تطبيق الجولات الرقابية على المحال التجارية بتاريخ 1434/10/10هـ؛ وذلك للتأكد من توفر العملات المعدنية لديها، والتزامها بما ورد في الحملة، وفرض الغرامات للمحال غير الملتزمة برد الباقي من العملات للمستهلكين.

مصادر عكاظ :

العفو عن السجناء مرتبط بزيارة الوفد السعودي لبغداد

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130708/Con20130708618303.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن صدور المرسوم الخاص بالعفو عن السجناء السعوديين في العراق البالغ عددهم 55 سجيناً عدا المحكومين بالإعدام، مرتبط بزيارة الوفد السعودي لبغداد والذي تقرر أن يكون برئاسة وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم.
وأكدت المصادر أن ما تم الاتفاق عليه أثناء زيارة وزير العدل العراقي حسن الشمري للمملكة قبل عدة أيام، أن يتم إعداد مرسوم عفو رئاسي عن السجناء السعوديين في العراق في حالة وصول وفد من الجانب السعودي إلى بغداد، مؤكدة أن المرسوم شبه جاهز للتوقيع ولم يتبقى سوى زيارة الجانب السعودي ليتم التوقيع فورا وبالتالي إعادة السجناء مع الوفد، وقالت إن الجانب العراقي عمل على تجهيز السجناء وجمعهم من سجون مختلفة تمهيدا لصدور المرسوم الرئاسي.
يذكر أنه لم تظهر حتى بعد ظهر أمس أية بوادر تشجع على اقتراب انتهاء ملف السجناء السعوديين في العراق خلال الأيام القليلة المقبلة، مما يتوقع معه تراجع العمل على إنهاء الملف رغم الخطوة الجيدة التي أقدم عليها الجانب العراقي بتجميع السجناء السعوديين في بغداد تمهيداً لنقلهم إلى المملكة.

ترصد معاناة واحتياجات قاطنات الأربطة

أرامل ومطلقات يكابدن قسوة الزمن

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130708/Con20130708618547.htm

أميرة المولد (الطائف)
تمثل الأربطة ملاذا آمنا من قسوة الزمن لمن أرهقتهم المعاناة. والاطلاع على تفاصيل معاناة وواقع قاطنيها وملامسة احتياجاتهم يساعد على التفكير بمنظور واسع ليجعل أصحاب الحاجة ضمن أولويات الأيادي البيضاء في مجتمعنا التي تسوده قيم التراحم والعطف من منطلق ديني وإنساني. وتبرز هذه القيم بوضوح في رمضان الذي يوصف بأنه شهر الخير والبركة ويتسابق فيه المحسنون طلبا للأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى.
«عكاظ» التقت في جولة ميدانية على رباط الطائف عددا من قاطناته من أرامل ومطلقات ومعلقات وغيرهن للوقوف على احتياجاتهن وتطلعاتهن. فقالت أم غالب (مطلقة وأم لولدين) تتعالى على معاناتها بالصبر والإيمان الصادق بأن كل شيء مقدر ومكتوب. لا يفتر لسانها عن ذكر الله، فتشكره وتحمده وتثني عليه. وتقول: أواجه سطوة الزمن بالصبر وظروفي صعبة كوني حديثة في الرباط الذي ساقتني إليه يد القدر واحتياجاتي تتمثل في الأساسيات (غسالة وبوتاجاز) ولا أستطيع تأمينها، وأملي في الله كبير ثم في أهل الخير في مجتمع يسوده الترابط والتكافل.

بينما تقول أم فاطمة (مطلقة): للمعاناة عدة أوجه لكن نحمدالله ونشكره على كل حال. وكل ما أطمح إليه هو سداد ديوني البالغة 11 ألف ريال. فأنا عاجزة عن سدادها. ولعل زيارتكم لي تفتح أبواب الأمل في ظل وجود أهل الخير والإحسان. فأنا مطلقة أقطن في الرباط. ومعي ابنتي المطلقة وأبناءها.

أم محمد (مطلقة وأم لولد وبنت) تسرد معاناتها قائلة: أعاني من عدة أمراض في الكلى والمسالك البولية والغدد وضعف في النظر. وعلاجها يتطلب مبلغا من المال لا يتوفر لي لضيق ذات اليد. واحتياجاتي تتمثل في ثلاجة أحفظ فيها طعامي وتعينني على الارتواء بالماء البارد في الصيف. وتضيف: أملي كبير في الله سبحانه وتعالى ثم في أصحاب الأيادي البيضاء.

وكذلك أم ماجد أرهقها الزمن وما تزال تكابد قسوته لأن الحياة حسب وجهة نظرها تتطلب التعايش مع مختلف الأوضاع. وتقول: كل ما آمل فيه هو الحصول على جهاز تكييف ووظيفة لابني البالغ من العمر 20 عاما. فهو خريج ثانوية لم تؤهله شهادته للقبول بالجامعة ويبحث عن عمل لإعالتي وأخته وتقدم لعدة جهات حكومية وخاصة لكن لم يوفق. فطرق أبواب (حافز) لعل وعسى يكون معينا له على مواجهة مصاعب الحياة. واستكمل جميع الإجراءات المطلوبة لكن لم يتم الصرف له حتى الآن. ولا ندري ما سبب ذلك.

أما أم منصور (أرملة) تعاني من عدة أمراض تلزمها الفراش فتقول إنها لا تشترط على أحد وتستقبل كل ما يجود به أهل الخير في مجتمعنا الذي يتسم بالعطاء والتكافل والتراحم.

المستثمرون مخيرون بين تخصيصها للعوائل أو للنساء

العمل تمهل مخالفي تأنيث المحلات النسائية أسبوعين قبل الإغلاق وتجميد النشاط

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/08/article850325.html

الرياض – فهد الثنيان

أكدت وزارة العمل أنه يحق لصاحب العمل إما تخصيص الدخول للعوائل أو للنساء فقط مع الالتزام بعمل الترتيبات الضرورية لتهيئة بيئة العمل كوضع لوحة إرشادية تبين أن المحل للعوائل أو للنساء فقط في محلات بيع العباءات والإكسسوارات وفساتين السهرة وفساتين العرائس.

وأضافت مع بدء تطبيق قرار إلزامية التأنيث الذي يسري ابتداء من اليوم وعزمها بدء حملتها التفتيشية المكثفة على هذه المحلات أن على صاحب العمل أن يحجب رؤية ما بداخل المحل إذا كان المحل مخصصاً للنساء فقط، ويمنع الرجال من دخوله كما يحظر على صاحب العمل حجب رؤية ما بداخل المحل إذا كان مخصصا للعوائل.

وقالت: يجب أن تلتزم العاملة بالحشمة في العمل وضوابط الحجاب الشرعي المتفق عليها، كما يجوز للعاملة ارتداء الزى الرسمي لجهة العمل الذي يجب في جميع الأحوال أن يكون محتشماً وساتراً وغير شفاف.

وحظرت وزارة العمل وجود الرجال العاملين سواء بائعين أو محاسبين أو المسؤولين في المحل أو المتسوقين دون عوائلهم.

وأوضحت أنه يجب على صاحب العمل إجراء ترتيبات مناسبة تضمن استقلالية القسم الذي يعمل به النساء عن الأقسام الأخرى بحيث تكون هذه الاستقلالية مناسبة لطبيعة المحل وتصميمه والمركز التجاري الموجود فيه، كما تضمن القدرة على تحديد تواجد المتسوق الذي لا يرافق عائلته أو أي عامل في المحل من الأقسام الأخرى.

ومن هذه الترتيبات وجود حاجز شفاف للعوائل غير حاجب للرؤية وألا يقل طول الحاجز عن 160 سم، مع توفير لوحة إرشادية بعبارة للعائلات فقط.
وإذا كان القسم مخصصاً للنساء فقط، يجب حجب رؤية ما بداخله بالكامل، مع توفير لوحة إرشادية بعبارة للنساء فقط، ووجوب أن لا يقل عدد العاملات في المحل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة.
وبينت الوزارة السماح بتوظيف السعوديات بدوام جزئي حيث يحق لصاحب العمل توظيف العاملات بدوام جزئي، على أن تحسب العاملتان كعاملة واحدة في حساب السعودة.
وأشارت إلى أن تطبيق العقوبات للمحلات متعددة الأقسام التي لم تلتزم بالقرار يتم عبر تقديم نصح وإرشاد لتعديل الأوضاع وتهيئة بيئة عمل مناسبة للمرأة وفق نموذج 5 وإشعار المنشأة التابع لها المحل التجاري.
وفي حال لم يتم تعديل الأوضاع خلال أسبوعين من تاريخ الإشعار، يتم التنسيق مع فريق الإشراف على فرق مكاتب العمل والأعمال الميدانية لأخذ التوجيه حيال مخاطبة الأمانة أو البلدية لإغلاق المحل لمدة 48 ساعة وأخذ التعهد بتوظيف سعوديات.
وفي حال تكررت المخالفة، يتم التنسيق مع فريق الإشراف على فرق مكاتب العمل والأعمال الميدانية لمخاطبة الأمانة أو البلدية لإغلاق المحل بشكل نهائي وتجميد أو إلغاء السجل التجاري لحين إثبات التخلص من المستلزمات النهائية المستهدفة بالقرارات، أو إثبات توظيف سعوديات في المحل من واقع سجل التأمينات وأن يكون فتح المحل أو تفعيل السجل التجاري بتاريخ مباشرة السعوديات.

مستشار أسري: ملاحقة الداخلية المفحطين لا تحدُّ منهم.. واحتواؤهم هو الحل الأنسب

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/08/888841

الأحساء – أحمد الوباري
أرجع المستشار الأسري عبدالهادي البرية أسباب زيادة ظاهرة «التفحيط» بين الشباب، إلى عدم احتواء هذه الفئة من قِبل الجهات المختصة، وعدم تأهيلهم مهنياً وأكاديمياً، وذكر أن وزارتي الشؤون الاجتماعية ورعاية الشباب لم تحتضنا هؤلاء الشباب، ولم توجدا لهم مسارح أو أماكن يروحون بها عن أنفسهم، كما أن أنظمة وزارة الداخلية لم تحدّ من المفحطين، حيث تقوم باستئصال هذا السلوك بسياسة الملاحقة والمصادرة، دون أن تتم معالجته، وفي الواقع لم تُجدِ هذه السياسة أي نتيجة إيجابية، على العكس، فإن تفحيط الشباب يزداد يوماً عن الآخر، مخلفاً خسائر بشرية ومادية على الممارسين والمتفرجين، ويرى أن يتم احتضان هؤلاء الشباب.
تهميش واضطهاد
يقول البرية «تعمل الدول الأجنبية على دراسة الظواهر الاجتماعية الجديدة من خلال بحثها موضوعياً، مستعينين بمختصين في مجالات الاجتماع والأمن، بل إنها تكلف المؤسسات الخاصة بتقديم استشاراتها وتوصياتها حيال الظواهر، ولا تكتفي بدراستها والوقوف على أسبابها، بل تعمل على احتوائها عبر تنظيمها ودمج هذه الفئات في المجتمع بمؤسسات معترف بها، تفادياً لأن يشعر ممارسوها بالاضطهاد والتهميش داخل المجتمع، ما يوجِد في أنفسهم شعوراً بالأقلية التي لا تتمتع بحقوق، ومن ثم إقدامهم على تنظيم مجموعات غير رسمية داخل المجتمع، وكي يحصلوا على أدوات التفحيط لن يتورعوا عن سرقتها والتعدي على الآخرين».
تقنيات التواصل
وذكر البرية أن الخسائر البشرية التي تنتج عن التفحيط، سواء من المفحطين أو المتفرجين، تُحصى بالمئات سنوياً، وأضاف «نلاحظ مؤخراً أن هذه الفئة أصبحت تتحرك وفق جداول محددة الأماكن مسبقاً، وتزداد أعداد المتفرجين بفضل تقنيات التواصل الاجتماعي التي سهّلت بدورها التنسيق بين المجموعات، ومن خلال دراسة بسيطة لمجتمع المفحطين

وجد أن أعمارهم تبدأ من 15 إلى 23 عاماً، وهذه الفئة تُعرف بالمراهقين، وهم بحاجة إلى تعامل خاص نظراً للتغيرات النفسية والاجتماعية والجسدية التي تصاحب المرحلة العمرية التي يمرون بها، ومن أهم هذه التغيرات الحاجة للمكانة والاعتراف بالمراهق، وكذلك الحاجة للظهور ككيان انتقل من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة، ولذلك لا يجب الحكم على الممارسين بأحكام تفتقد للجانب التربوي والفهم الحقيقي لطبيعة التفكير لدى المراهق، فالمراهق عادة لا يفكر في النتائج السلبية أكثر من تفكيره في إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية المُلحة التي تتفجر بداخله كالبركان، فلا يمكن السيطرة عليه بالتهديد والوعيد والقوانين التي تتسم بالقمع والقسوة، بل يجب أن يتم التعامل معه على أساس الحوار والاحترام وتوفير احتياجاته بما يتناسب مع الشرع والعرف».

غياب البديل

ورأى البرية أن من الأسباب الرئيسة لممارسة التفحيط غياب البديل الترفيهي، فلا توجد أندية بالمعنى الحقيقي، ولا دور للسينما ولا مسارح، كذلك عدم تأهيل هذه الفئة مهنياً أو أكاديمياً أو توفير فرص عمل لها. وقال «من الضروري دراسة الظاهرة كظاهرة اجتماعية من خلال المختصين في الاجتماع والأمن، ومن المهم جداً إنشاء أندية رياضية وحلبات لممارسة هذه الرياضة مُعدة بشكل يؤمن سلامة المفحطين والمتفرجين، وتوفير سيارات ومراكز إسعاف داخل هذه الحلبات، وجعل الانضمام لهذه الأندية والحلبات بشروط معينة واشتراكات، وعلى هذه الأندية تنظيم مسابقات وبطولات داخل الحلبات وتكريم الفائزين والاحتفاء بهم، على أن تتوزع هذه الحلبات على مختلف مناطق المملكة ويكون الدعم المباشر لها من وزارة الشؤون الاجتماعية ورعاية الشباب وتنظيم من وزارة الداخلية، وبذلك تكون هذه الدوائر المعنية قد تفهّمت الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمفحط، ولن تكون المملكة هي البلد الأول في احتواء هذه الفئة وتنظيمها، بل هناك دول كثيرة اتخذت هذه الخطوة منذ زمن، مثل الكويت وأمريكا.

مصادرة المركبة

وقال «من حق وزارة الداخلية بعد أن تستوعب هذه الفئة وتفتتح أندية لها، أن تسنّ قرارات صارمة وحاسمة تصل إلى مصادرة المركبة وتغريم وسجن الممارس للتفحيط خارج إطار هذه الأندية، وأعلم أن مثل هذا الاقتراح قد يجد أصواتاً رافضة له بشكل كبير، وفي الحقيقة هو الحل الذي توصلت له الدول المتقدمة في علاج الظواهر السلبية لديها، بانتهاج سياسة الاحتواء لا الإقصاء، وكما نرى، فإن هناك إزعاجاً يمتد لجميع الأحياء والشوارع والطرقات بسبب التفحيط، وهناك خسائر بشرية كبيرة ناتجة عن عدم تنظيم المسالة».

العمل: حملة التصحيح تهدف إلى إيجاد سوق عمل صحي يمتاز بالتنافسية

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/08/888962

الرياض ـ الشرق

أكد وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبو اثنين أنَّ تصحيح أوضاع العمالة المخالفة ليس مجرد عملية شكلية يقوم بها المُخالِف، ليكون وضعه أكثر نظامية، بل هي خارطة طريق للمُنشآت التي تبحث عن سوق عمل صحي يمتاز بالتنافسية والإنتاجية، مشيراً إلى أن ما سيجنيه السوق بعد انتهاء الفترة الثانية من المهلة التصحيحية نهاية العام الهجري الحالي سيؤثر إيجاباً في تطوير بيئة العمل، ويعود نفعه على العامل من جهة وصاحب العمل من جهة أخرى. وقال أبو اثنين في تصريح له أمس: «إن فترة المهلة التصحيحية الثانية تأتي حاملة معها استثناءات جديدة، لم تكن في الفترة الأولى»، مبيناً أن فتح المجال في الاستفادة من الإعفاءات والاستثناءات لجميع المُنشآت التي لديها ملف في

مكاتب العمل سيمكن الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات الخاصة بالحملة التصحيحية بغض النظر عن تاريخ فتح الملف، وتعد فرصة كبيرة للكيانات الصغيرة جداً للتحول إلى مُنشآت مُصنَّفة ضمن نطاقات». وأضاف أبو اثنين أن الكيانات الخضراء الصغيرة جداً التي يبلغ عدد عمالتها تسعة فأقل والتي وظفت سعودياً واحداً على الأقل كانت مُقيَّدة في التنظيم السابق بألا يتجاوز عدد عامليها عن تسعة في حال نقل خدمات عمالة وافدة إليها، في حين أنه خلال فترة تمديد المهلة التصحيحية سيمكنها نقل أربعة عُمَّال وافدين كحدٍ أقصى حتى أن تجاوز عدد عامليها تسعة، لافتاً النظر إلى أن التحوُّل من كيان صغير إلى مُنشأة مُصنَّفة ضمن نطاقات سيمكنها من الاستفادة من مميزات النطاق الذي تقع فيه.

محامي طفلة الإيدز: تعويض الـ50 مليوناً الأقل عالمياً

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/530630

الرياض - سعد الغشام

تنظر المحكمة الإدارية اليوم أولى جلساتها في قضية الطفلة «رهام حكمي » التي حقنت بدم ملوث بالأيدز، فيما كشف محامي «طفلة الأيدز» عن أن مبلغ التعويض الذي تطالب به أسرة الطفلة البالغ 50 مليون ريال يعتبر الأقل عالمياً، إذ إن دول العالم تعوض بـ 160 مليون يورو حال حقنه بالأيدز عن طريق الخطأ. وقال محامي الطفلة «رهام» التي حقنت بدم ملوث بالأيدز في وقت لاحق من العام الحالي إبراهيم حكمي في اتصال هاتفي مع «الحياة» أمس، إنه في دول العالم يتم تعويض المريض في حال حقنه بالخطأ بمبلغ يزيد على 160 مليون يورو، إضافة إلى فصل وزير الصحة من منصبه وسجنه، لافتاً إلى أن مبلغ التعويض الذي تم تحديده من أسرة «رهام» يعتبر أقل تقدير عن الخطأ الطبي الذي وقعت به «رهام».

وذكر أن هناك مطالبه بمحاسبة الطبيب المخطئ في حقن الطفلة، مشيراً إلى أن المحكمة الإدارية ستنظر قضية رهام من خلال جلسات عدة قبل النطق بالحكم النهائي. وكانت وزارة الصحة أصدرت أخيراً 11 قراراً بناء على نتائج توصيات اللجان المشكّلة للتحقيق في ملابسات القضية، وقضت بإعفاء خمس من القيادات الصحية من مناصبهم. بدورها اتصلت «الحياة» على هاتف المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لأخذ تعليق منه على إجراءات الوزارة بالترافع في قضية الطفلة «رهام» المنظورة في المحكمة الإدارية اليوم، بيد أنه لم يتجاوب مع الاتصالات المتكررة.

فساد تعليم حائل : معاونو المتهمين يمارسون صلاحيات المدانين!

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/530642

حائل - سالم الثنيان

علمت «الحياة» أن المتهمين في قضية «فساد تعليم حائل» كانوا عيّنوا معاونين لهم في أقسام عدة بإدارة تعليم حائل، وأن هؤلاء المعاونين يمارسون في الوقت الحالي مهمات وصلاحيات عدد من المدانين، إذ إن الأخيرين لا يزالون على رأس العمل ولم تُكف أيديهم بعد.

وأكد مصدر موثوق في الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة حائل لـ«الحياة» أن أعوان ومساعدي المدانين في قضية الفساد المنظورة قضائياً يمارسون صلاحيات المدانين خلال العامين الماضيين، موضحاً أن من بينهم رؤساء أقسام حساسة في الإدارة، إضافة إلى أن أحد المعاونين يعمل رئيس قسم، ويترأس عدداً من اللجان لمقابلة المرشحين على رغم أن مؤهله بكالوريوس «انتساب»!

وقال المصدر إن أحد المتهمين في قضية فساد «تعليم حائل» لا يزال على رأس العمل، على رغم إدانته بحكم قضائي من المحكمة الإدارية، إضافة إلى أن فترة تكليفه انتهت منذ سبعة أشهر.

وكان قاضي المحكمة الإدارية محمد الحريري سأل ممثل الادعاء العام في جلسة ماضية أخيراً، عن سبب عدم كف أيدي المتهمين الذين لا يزالون على رأس العمل في إدارة التربية والتعليم في منطقة حائل، ليرد ممثل الادعاء العام بأنه «سبق أن طلبت الرقابة والتحقيق كف أيديهم أكثر من مرة، لكن وزارة التربية والتعليم رفضت بحجة أنهم في منتصف العام الدراسي، ما يربك العملية التعليمية، ولا تزال المكاتبات في ذلك جارية».

وأفاد أحد مديري المدارس في مدينة حائل لـ«الحياة» أن بعضهم لم يكتف بإفساد المال العام بل سعى إلى إفساد الأخلاق.

وقال المسؤول التعليمي الذي فضّل عدم الكشف عن هويته: «لم يكتف أحدهم بتولي منصب قيادي تربوي بمؤهل علمي متواضع، بل حاول الاحتيال على النظام لتحصيل المزيد من المال».

واستغرب عدد من أهالي مدينة حائل ممارسة قياديين تربويين صلاحياتهم، وقيامهم بالتوقيع على تعاميم، على رغم صدور حكم بإدانتهم بالعبث بالأنظمة والتعليمات من المحكمة الإدارية في حائل أخيراً، والتي حضرها عدد من الإعلاميين في المنطقة.

يذكر أن المحكمة الإدارية في منطقة حائل أجّلت للمرة الثانية تسليم متهمي فساد تعليم حائل نسخاً من الأحكام الصادرة في حق 34 متهماً في القضية إلى 8 رمضان المقبل، وتضمنت الأحكام سجن وتغريم 16 مداناً، منهم تسعة قياديين في تعليم حائل وسبعة مقاولين سعوديين وأجانب.

أبناء السعوديات.. قبلتهم الجامعات ورفضهم "معهد الإدارة"

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152293&CategoryID=5

الرياض: عبير العمودي

رغم إتاحة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الفرصة لأبناء السعوديات للتسجيل في برامجها، سواء كانت الدبلوم أو البكالوريوس، أسوة بالجامعات السعودية، رفض معهد الإدارة العامة قيد أبناء السعوديات للتسجيل في برامجه، وسجلاته ضمن المقبولين. وأوضح المعهد أن نظام التسجيل لديه لا يسمح بضم غير السعوديين، وذلك رغم الأوامر التي نصت على مساواتهم بالسعوديين في التعليم بجميع مراحله العامة والعالية.

من جانبها أكدت مديرة إدارة العلاقات العامة بمعهد الإدارة العامة نور الكربي لـ"الوطن" أن متطلبات معهد الإدارة لا تسمح بتسجيل غير السعوديين حتى أبناء السعوديات، مشيرة إلى أن نظام التسجيل لم يتغير، ولا يُتوقع تغيره في الأيام القادمة.

وكانت مجموعة من خريجات الثانوية من أبناء السعوديات، أكدن أنهن كن يرغبن في الالتحاق بالمعهد إلا أنه رفض قبولهن عند التقديم.

في الوقت الذي أعلنت فيه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إتاحة الفرصة لأبناء السعوديات للتسجيل في برامجها، سواء كانت الدبلوم أو البكالوريوس أسوة بالجامعات السعودية، رفض معهد الإدارة العامة قيدهم في سجلاته ضمن المقبولين، وقطع، على لسان أحد مسؤوليه، بأن نظام التسجيل لديه لا يسمح بضم غير السعوديين، وذلك رغم الأوامر الملكية التي نصت على مساواتهم بالسعوديين في التعليم بجميع مراحله العامة والعالية.

وأكد المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فهد العتيبي لـ"الوطن" أن المؤسسة أتاحت لأبناء السعوديات التسجيل في برامجها، سواء كانت الدبلوم أو البكالوريوس الذي تم اعتماده حديثاً هذا العام، بعد أن أعلنت المؤسسة فتح القبول في برنامج البكالوريوس في الكليات التقنية بمدينة الرياض وجدة والدمام للفصل التدريبي الأول من العام التدريبي القادم 1434 /1435.

في المقابل، أكدت مديرة إدارة العلاقات العامة بمعهد الإدارة العامة نور الكربي لـ"الوطن" أن متطلبات معهد الإدارة لا تسمح بتسجيل غير السعوديين حتى أبناء السعوديات، مشيرة إلى أن نظام التسجيل لم يتغير، ولا يُتوقع تغييره في الأيام القادمة.

إلى ذلك، أكدت مجموعة من خريجات الثانوية من أبناء السعوديات، أنهن كن يرغبن في الالتحاق بالمعهد، إلا أنه رفض قبولهن عند التقديم، مما أفقدهن فرصة الالتحاق بالمعهد الذي يعد الأقوى في المملكة في تخريج تخصصات السكرتارية المطلوبة لسوق العمل. وطالبن المعهد بتغيير أنظمته أسوة بالجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى.

وبالعودة للعتيبي، قال إن القبول في الأقسام والتخصصات التقنية في الكلية التقنية بالرياض يشمل "التقنية الكهربائية، تقنية المحركات والمركبات، التقنية الميكانيكية تخصص التبريد والتكييف، التقنية الميكانيكية تخصص الإنتاج، التقنية الكيميائية تخصص إنتاج، التقنية المدنية والمعمارية: التشييد، تقنية المساحة، فيما يشمل القبول في الكلية التقنية بجدة أقسام التقنية الكهربائية، تقنية المحركات والمركبات، التقنية الميكانيكية في تخصص التبريد والتكييف، التقنية الميكانيكية تخصص الإنتاج. أما في الكلية التقنية بالدمام فيشمل القبول تخصصات "التقنية الكهربائية، التقنية الميكانيكية تخصص الإنتاج، التقنية الإلكترونية تخصص الإلكترونيات الصناعية والتحكم"، على أن يتم افتتاح باقي التخصصات التقنية حال الانتهاء من الخطط التدريبية والتي تعمل عليها اللجان التخصصية حالياً.

الصحة" لـ"المدنية": أوقفوا بدلات العدوى

بحث أسباب إضافة أسماء موظفين لا يستحقونها

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152300&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

بسبب اكتشاف أسماء ممارسين صحيين لا يستحقون البدل فعليا، طلبت وزارة الصحة رسميا من وزارة الخدمة المدنية إيقاف العمل بقائمة الـ20 ألف ممارس، الذين طلبت الشهر الماضي منحهم بدل العدوى.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في الإدارة العامة لمكافحة العدوى بوزارة الصحة، أن قرار وقف العمل بالقائمة جاء نتيجة إضافة بعض مديريات الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات، أسماء موظفين لا يستحقون صرف البدل، وأنه يجري حاليا بحث أسباب إضافة أسماء موظفين يعملون في مواقع إدارية بالمستشفيات أو المراكز الصحية، وكذلك إداريين في إدارات ومديريات الشؤون الصحية، بعضهم في وظائف قيادية.

وأوضحت المصادر أن "الصحة" لم تحدد زمنا لموافاة الخدمة المدنية بالقائمة الجديدة، ووجهت خطابات شديدة اللهجة لمديري الشؤون الصحية، بإعادة إرسال قوائم المستحقين للبدل، بعد فرزها من جديد واستبعاد كل من لا يستحق الصرف، وأن هذه القوائم ستكون تحت المسؤولية المباشرة لكل من يوقع عليها، انتهاء بمدير الشؤون الصحية.

طلبت وزارة الصحة رسميا من وزارة الخدمة المدنية إيقاف العمل بقائمة الـ 20 ألف ممارس صحي، الذين طلبت الشهر الماضي منحهم بدل العدوى، بسبب اكتشاف أسماء ممارسين صحيين لا يستحقون البدل فعليا.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في الإدارة العامة لمكافحة العدوى بوزارة الصحة، أن قرار وقف العمل بالقائمة السابقة جاء نتيجة اكتشاف إدراج بعض مديريات الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات، أسماء موظفين لا يستحقون صرف بدل العدوى، وأنه يجري حاليا بحث أسباب إضافة أسماء موظفين يعملون في مواقع إدارية بالمستشفيات أو المراكز الصحية، وكذلك إداريين في إدارات ومديريات الشؤون الصحية، بعضهم في وظائف قيادية. وذكرت المصادر أن اكتشاف ذلك جاء بعد أن أرسلت الصحة قائمة بنحو 20 ألف ممارس صحي إلى وزارة الخدمة المدنية لإدراجهم كـ"مستحقين للبدل"، وأنه تمت مخاطبة الخدمة المدنية بإيقاف العمل بالقائمة السابقة، بانتظار قائمة جديدة، يتم العمل عليها حاليا، بعد استبعاد كل من لا يستحق البدل.

وأوضحت أن الوزارة لم تحدد زمنا لموافاة الخدمة المدنية بالقائمة الجديدة، ووجهت خطابات شديدة اللهجة لمديري الشؤون الصحية، بإعادة إرسال قوائم المستحقين للبدل، بعد فرزها من جديد واستبعاد كل من لا يستحق الصرف، وأن هذه القوائم ستكون تحت المسؤولية المباشرة لكل من يوقع عليها، انتهاء بمدير الشؤون الصحية.

من جانبه، لم ينف مدير عام مكافحة العدوى بوزارة الصحة عبد الله مفرح عسيري إيقاف العمل بالقائمة السابقة، بسبب اكتشاف في إدراج غير المستحقين، واكتفى بالتأكيد على أن هدف وزارة الصحة من كافة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، هو إعطاء كافة الممارسين الصحيين الفعليين المستحقين لـ"بدل العدوى" هذا الحق، مشيرا إلى أن وضع التنظيمات والضوابط الجديدة ساهم في معرفة المستحقين للبدل، وأنه يشترط للصرف أن يكون الملاك الوظيفي للموظف ضمن قائمة الممارسين الصحيين الفعليين، لاحتمال إصابتهم بالعدوى نتيجة عملهم المباشر مع المرضى داخل المنشآت الصحية.

وقال عسيري إن الوزارة أدخلت مسميات جديدة لمستحقي البدل من باب المساواة بين الممارسين الصحيين، عبر إضافة كادر العاملين في مجال المختبرات والتعقيم المركزي ممن يتعاملون مع الأدوات الجراحية، والمساعدين الصحيين، وفئات التمريض الذين يمارسون التحصينات والتطعيمات الأساسية، وفئة مراقبي الوبائيات والأشعة.

نظارات "مقلدة" في الأسواق تسبب "العمى"

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=152356&CategoryID=3

تبوك: ريم المسعودي

حذر أخصائيون من وجود نظارات شمسية مقلدة في الأسواق تتسبب في إصابة مستخدمها بالعمى، وهي نظارت زهيدة الثمن تنتشر في محلات البقالة ومحطات الوقود.

وكانت حرارة الطقس أجبرت الكثيرين على اقتناء النظارات الشمسية وارتدائها بشكل مستمر، وقد استغل تجار البضائع المقلدة حاجة الناس لها، وقاموا بنشر النظارات المقلدة التي لا يتعدى سعر الواحدة منها عشرة ريالات، وهي لا توفر أي حماية للعيون بل على العكس تسبب أضرارا كبيرة بالعين قد تصل إلى العمى بحسب أخصائي عيون.

ويقول أخصائي العيون الدكتور عبدالله المجرشي: إن استعمال النظارات الشمسية المقلدة يضر بالعينين فهي في البداية قد تؤدي إلى صداع وألم بالعينين وحولها، كما أنها لا توفر أي حماية لعدسة العين، حيث إنها لا تحتوي على مرشحات لحماية العين من الأشعة فوق البنفسجية، كما أن هذه النوعية من النظارات المقلدة قد تسبب ازدواجية الرؤية، وغالباً ما تكون خطراً على مستخدميها إذا نظروا بها للشمس ظناً منهم أنها تقوم بدور الحماية الكافية، والهدف الأساسي من النظارة الشمسية هو الحماية من أشعة الشمس فوق البنفسجية، إلا أن النظارات المقلدة تسمح بدخول هذه الأشعة إلى العين فتلحق بها الضرر، خاصة عندما تكون النظارة داكنة، فهي تخدع حدقة العين فتبقى مفتوحة لتصل هذه الأشعة إلى شبكية العين وتلحق بها الضرر والأذى، وربما تسببت في العمى.

وأضاف المجرشي: من الأعراض الرئيسية لاقتناء النظارات الشمسية المقلدة هو مرض "قصر النظر" إضافة إلى إصابة العين بحكة شديدة واحمرار، وحساسية مفرطة، التي نستقبل كثيرا من الحالات بسببها، وتتزايد تلك الحالات باستمرار بسبب جهل الناس بأضرارها ولأسعارها المتدنية للغاية، مقارنة بالأسعار المعتمدة لدى المحلات النظامية لبيع النظارات الطبية، وقد يكون لإهمال المراقبة من قبل وزاره التجارة دور في انتشار مثل تلك السلع الضارة بشكل واسع.

من جانبه أوضح مدير فرع التجارة بمنطقة تبوك عادل العنزي أن السلع المقلدة تتم مصادرتها أياً كان نوعها سواء كانت نظارات أو أدوات تجميل أو قطع غيار أو أجهزة كهربائية مخالفة للمواصفات، وقد تمت مصادرة عدد منها في أسواق تبوك.

ويقول المواطن محمد البلوي: تزامن مع فصل الصيف انتشار النظارات الشمسية المقلدة والرخيصة في جميع المحلات، ومحطات الوقود، التي لا يتعدى سعرها غالباً عشرة ريالات، وكثيرا ما نجد تلك النظارات الرديئة تحمل أسماء ماركات شهيرة، وقد تبين أخيراً أنها سبب رئيسي في كثير من أمراض العيون وخاصة العمى، وزاد انتشارها في ظل صمت وزارة التجارة عن هذه السلع الضارة وعدم مكافحتها، وردع من يتاجر بها. ويشاركه المواطن بندر الميمني الرأي ويشير إلى تجربته الخاصة في اقتناء نظارة مقلدة من أحد بائعي "البسطات" التي سببت له حكة شديدة واحمرارا وحساسية في العين، وعند مراجعته لأخصائي العيون تبين أن تلك النظارة الرديئة كانت السبب الأساسي في تلك الأعراض.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حظر استخدامها في التجارب العلمية دون إذن

قانون سعودي يعاقب منتهكي حقوق الحيوان بالغرامة

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/08/article_768527.html

خميس السعدي من جدة

كشف لـ "الاقتصادية" مصدر حكومي مطلع، أن قانون الرفق بالحيوان الذي أقره مجلس الوزراء السعودي أخيراً، يقضي بمعاقبة كل من يخالف مواده بغرامة تصل إلى 400 ألف ريال مع إلغاء ترخيص المنشأة بشكل نهائي، وذلك في حال تكرار المخالفة أربع مرات خلال العام ذاته، مفسرا أن المقصود بالمنشأة: "أي مكان يحتفظ بالحيوانات أو يحتجزها أو تستولد وتربى فيه، أو تذبح وتعالج فيه سواء كان مكانا عاما أو خاصا".

وأشار إلى عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تقضي بها أنظمة أخرى، أو الإخلال بحق المتضرر في التعويض، لافتا إلى أن نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون الخليجي ولائحته التنفيذية، يعاقب كل من يخالف أحكامه بغرامة لا تتجاوز في المرة الأولى 50 ألف ريال.

وتابع أنه تتم مضاعفة العقوبة في حال تكرار المخالفة للمرة الثانية وحتى الرابعة، والتي تكون بذلك تضاعفت ثلاث مرات وفقاً لكل مرة سبقتها عن أول عقوبة يمكن فرضها وفقاً لما حدده النظام، مشيراً إلى أنه يمكن لمصدر قرار العقوبة تضمين نشرها في صحيفتين محليتين، وأن تكون إحداهما في المنطقة التي يقيم فيها المخالف وعلى نفقته.

واستدرك المصدر: "النظر في المخالفات الناشئة من تطبيق النظام ولائحته التنفيذية وإيقاع العقوبات الواردة في أحكامه، تتولاها لجنة أو أكثر يشكلها وزير الزراعة، على أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، على أن يكون أحدهم مستشارا نظاميا، والآخران من المختصين البيطريين"، لافتاً إلى أن اعتماد قرارات اللجان يعود للوزير، وأما الاعتراض فيكون في ديوان المظالم وفقاً لنظامه.

ووفقا لمشروع النظام – تحتفظ "الاقتصادية" بنسخة منه – الذي يشمل جميع أنواع الحيوانات كالطيور والزواحف والبرمائيات والأسماك وغيرها، فإن على ملاك الحيوانات والقائمين على رعايتها، اتخاذ جميع الاحتياطات التي تضمن عدم الإضرار أو إلحاق الأذى أو التسبب في ألمها أو معاناتها.

وألزم النظام ملاك الحيوانات بتوفير المنشآت المناسبة والظروف المعيشية الضرورية لإيوائها، وتوفير العدد الكافي من العاملين المؤهلين ممن لديهم القدرة المناسبة والمعرفة والكفاية المهنية بالأمور المتعلقة بالرفق بالحيوان، ومعاينة الحيوانات وتفقد أحوالها مرة واحدة على الأقل في اليوم، وعدم إطلاق سراح أي حيوان يعتمد بقاؤه على الإنسان، وفي حال رغبة التخلي عنه يتم من خلال التنسيق مع الجهة المختصة، ومتابعة الحالة الصحية للحيوانات وعرضها على طبيب بيطري للكشف عليها ومعالجتها واتخاذ ما يلزم.

وأكد النظام أنه يحظر استخدام الحيوانات لأغراض التجارب العلمية إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة، على أن ينشأ سجل لدى الجهة المختصة لقيد التراخيص الصادرة باستخدام الحيوانات لأغراض التجارب العلمية.

ومنح النظام الحق للموظفين المخولين دخول أي منشأة للتفتيش والتأكد من تطبيق أحكامه ولائحته التنفيذية، وإذا كانت المنشأة عبارة عن منازل سكنية خاصة فيتعين الحصول على إذن مسبق من الجهة المعنية.

وأشار إلى أنه يحق للموظفين المخولين الاستعانة بمن يرونه مناسبا لفحص أية حيوانات داخل المنشآت وإجراء الاختبارات وأخذ العينات التي يرونها ضرورية، وعلى المالك أو الشخص المسؤول عن الحيوانات داخل أية منشأة أن يقدم التسهيلات اللازمة للأشخاص المخولين بما في ذلك المساعدة في السيطرة على الحيوانات للفحص وأخذ العينات وتقديم أية وثائق ذات علاقة بالحيوانات تطلب منهم.

ولفت النظام إلى أنه يجوز للموظفين المخولين وضع علامات مميزة على الحيوانات بطريقة تمكن من التعرف على كل حيوان على حدة، ولا يجوز إزالة هذه العلامات عن الحيوانات إلا بموافقة مسبقة من الجهة المختصة، موجبا إخضاع المنشآت للشروط الصحية والفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية، مشدداً على أهمية تغذية الحيوانات بما يتناسب مع عمرها ونوعها وبكميات كافيه تبقيها بصحة جيدة.

وحظر النظام عرض أو الاتجار بأي حيوان تظهر عليه أعراض مرضية أو إعياء، كما حظر ترك الحيوانات في غير المكان المخصص لها أو تركها مهملة، ويحق للجهة المختصة التصرف في الحيوانات المهملة أو السائبة طبقا للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

يذكر أن مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 يونيو 2013 وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة، والنظر في قرار مجلس الشورى رقم (172 / 72) وتاريخ 26/ 1/ 1434هـ، قرر الموافقة على قانون (نظام) الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (الثانية والثلاثين) المنعقدة في مدينة الرياض 19 و 20/ 12/ 2011م، كما وافق على الأحكام المتعلقة بالعقوبات على مخالفات أحكام هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية، بالصيغة المرفقة بالقرار.

العراق: إنهاء إجراءات تسليم 43 معتقلًا سعودياً

المصدر: صحيفة الرياض الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/09/article850490.html

الرياض - أسمهان الغامدي

علمت "الرياض" من مصادر مطلعة في بغداد عن جاهزية المرسوم الجمهوري الخاص بالعفو عن السجناء السعوديين بالعراق، لإنفاذ اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والعراق، مشيرة إلى أن المرسوم الجمهوري سيوقع عند وصول الوفد السعودي برئاسة وكيل وزارة الداخلية السعودي الدكتور أحمد السالم. وقالت ذات المصادر أن الحكومة العراقية أنهت كافة الإجراءات الخاصة ب 43 معتقلاً سعودياً في السجون العراقية ممن يشملهم العفو، وكذلك أنهت السفارة العراقية في المملكة كافة الإجراءات الخاصة بما يقارب 70 معتقلاً عراقياً في السجون السعودية.

الشورى : أداء العدل ضعيف.. وبيانات الإحصاءات عن البطالة والمساكن غير دقيقة

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/09/889995

الرياض – محمد العوني

انتقد أعضاء في مجلس الشورى ما وصفوه بضعف الأداء في وزارة العدل وعدم التزام منسوبيها في بعض المناطق، وطالبوا بمعالجة طول فترة التقاضي، مشيرين إلى أن تمسُّك بعض القضاة بالمرافعات الشفهية والمحاضر المكتوبة وطبيعة إجراءات التقاضي تسبب في تجاوز بعض مواعيد النظر في القضايا لأكثر من ثلاثة أشهر.

كما وجّه أعضاء انتقادات حادّة لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وأكدوا أن بعض ما يُنشر من بيانات قد تكون غير دقيقة كالبيانات الإحصائية عن البطالة وتملك المساكن، التي لا توجد بشأنها بيانات مؤكدة وواضحة.
إلى ذلك، أقر المجلس في جلسته الـ 40 أمس إسناد تنفيذ أعمال التسجيل العيني للعقار إلى قطاع استثماري وفق ضوابط تقرّها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأن يكون التنفيذ وفق خطة زمنية محددة، وقيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحرير وثيقة عقد الزواج من نسختين أصليتين تسلم إحداهما للزوج وتسلم الأخرى للزوجة، واعتماد خطة شاملة لسد الاحتياج من القضاة، على أن تقوم وزارة المالية بدعم اعتمادات بند الاستشارات والأبحاث في وزارة العدل.
وطالب المجلس بوضع مؤشرات لقياس أداء المحاكم وكتابات العدل والأعمال والمشاريع المساندة لهاتين الجهتين، بالتنسيق مع مركز قياس الأداء الحكومي.
ووافق المجلس على توصية قدّمها العضو الدكتور عبدالعزيز الحرقان، بتأسيس نظام إلكتروني شامل لحفظ جميع صكوك ووثائق وزارة العدل بنظام إلكتروني يرتبط بمعلومات المواطنين في الجهات الحكومية ذات الاختصاص، وانتقد العضو الدكتور عبدالله الفيفي ضعف الأداء في الوزارة وعدم التزام منسوبيها في بعض المناطق، وطالب العضو الدكتور يحيى الصمعان بمعالجة طول فترة التقاضي، مشيراً إلى أن تمسُّك بعض القضاة بالمرافعات الشفهية والمحاضر المكتوبة وطبيعة إجراءات التقاضي تسبب في تجاوز بعض مواعيد النظر في القضايا لأكثر من ثلاثة أشهر.
وقال العضو علي الوزرة إن وثيقة النكاح لا يُرجع إليها بعد إضافة الزوجة في سجل الزوج، مطالباً بحفظها لدى المحكمة أو المأذون وتزويد الزوج بإشعار موجّه للأحوال المدنية لإضافة الزوجة في سجله، وأن يكون السجل من نسختين للزوج والزوجة.
وسقطت توصية تقدّم بها العضو عبدالله السعدون «بفصل مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء عن وزارة العدل وإسناده لجهة مستقلة مختصة»، بسبب اعتراض بعض الأعضاء، إذ أكدوا أنها ستفكك الوزارة وتُفشِل المشروع.
وفيما بيّن الدكتور عبدالله المنيف أن المشروع عبارة عن مبنى كامل في أحد شوارع الرياض ولا جدوى من وجوده، أوضح العضو الدكتور خالد العواد التوصية بأن استقلال المشروع عن الوزارة سيفكك مؤسسات الدولة، وليس مبرراً لنقله بسبب بعض السلبيات والتقصير فيه.
وقرّر المجلس تضمين وزارة الثقافة والإعلام في تقاريرها القادمة تفاصيل أكثر حول أوجه صرف الميزانية في كل قطاع من قطاعات عملها، وإعطاء الجوانب الثقافية والفكرية والأدبية مساحة أكبر في الإذاعة والتليفزيون تغطي النتاج الثقافي والأدبي والفكري من برامج ومحاضرات وندوات وغيرها، وطالب المجلس هيئة الإذاعة والتليفزيون وهيئة الإعلام المرئي والمسموع بتطوير آليات عمل القطاعات التي تُشرف عليها بما يحقق لها المنافسة في سوق البث الفضائي المحتدم بالقنوات والإذاعات.
فيما سقطت ثلاث توصيات إضافية، حيث تقدم العضو الدكتور سلطان السلطان بتوصية لفصل الثقافة عن الوزارة ونقلها لوزارة التربية والتعليم، وتقدم العضو الدكتور خالد العقيل بتوصية لتطوير القناة السعودية الثانية وتحويلها لقناة لحوار الحضارات الدولية لتصبح مرآة جاذبة، وتقدمت العضو الدكتورة ثريا العريض بتوصية تنص على إعطاء الوزارة المناسبات الخارجية اهتماماً وثقلاً أكبر من حيث الرسالة والمحتوى، وانتقاء المشاركين بعناية مهنية واحترافية.
وناقش المجلس التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وقال العضو الدكتور عبدالله الحربي إن المصلحة تستقبل البيانات من الجهات الحكومية ثم تعيدها إليها في صور جداول ورسوم بيانية، وفي ذلك إهدار للوقت والجهد وسلبية متراكمة، معتبراً ذلك روتيناً يقتل حيوية البيانات، كما رأى أن المصلحة بحاجة للتوسع في الوحدات الإدارية وإنشاء إدارات ووحدات متخصصة منها للزراعية والصحية وغيرهما، وكذلك الترويج لوظائف المصلحة الشاغرة واستقطاب خريجي الجامعات والمبتعثين، لافتاً لوجود 111 وظيفة شاغرة في تخصص الإحصاء، وتنظيم حملة وطنية للتعريف بأهمية الإحصاءات والبيانات والمعلومات.
وانتقد عدم تنظيم المصلحة مؤتمرات علمية متخصصة تهتم بالإحصاءات الحكومية، ودراسة استقلالية المصلحة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لدعمها لتكون مخزناً استراتيجياً للمعلومة.
وقال العضو الدكتور جبريل العريشي إن بيانات المصلحة ناقصة وضعيفة، ولابد من استفادة المصلحة من خبرات الشركات العربية والعالمية في مجال تقنية المعلومات والإحصاءات.

ولاحظ العضو الدكتور سعيد الشيخ ضعف البنية التحتية في أقسام الإحصاء في الجهات الحكومية، مبيناً أن المصلحة بعد قيامها بجمع البيانات لا تقوم بتقديمها للمستفيدين بشكل مفصّل، وإنما تقدمها بشكل مجمل، مما يجعل الجهات لا تتعاون معها لعدم استفادتها ممّا تقدمه المصلحة.

وطالب العضو الدكتور الأمير خالد آل سعود بضرورة أن تقوم المصلحة بتزويد الرأي العام بالبيانات الإحصائية الصحيحة، وتدارُك بعض ما يُنشر من بيانات قد تكون غير دقيقة كالبيانات الإحصائية عن البطالة وتملُّك المساكن، التي لا توجد بشأنها بيانات مؤكدة وواضحة، مضيفاً أن على المصلحة التركيز على الجانب التحليلي للبيانات وعدم الاكتفاء بجمعها ونشرها فقط.

ودعا العضو الدكتور ناصر الموسى لسرعة تحويل المصلحة لهيئة عامة مستقلة تتمتع بكامل الصلاحيات لتطوير قطاع الإحصاء والمعلومات، وأشار لذكر التقرير وجود 44 موظفة في المصلحة، متسائلاً عن طبيعة هذه الوظائف وعن عدم تفعيل دور المرأة، وطالب بتطوير منهج المصلحة.

سعودية تُنظِّف دورات المياه لتعيل أبناءها التسعة

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/09/889896

الدمام – رحمة ال رجب

تعمل السيدة عالية أحمد القرني، 45 عاما، في تنظيف دورات المياه التابعة لمجمع تجاري في الخبر، لتعيل أطفالها التسعة، من بينهم مرضى يحتاجون إلى عناية خاصة، غير أن زوجها لا يصرف عليهم، ما جعلها تتحمل النظرات الدونية إليها، وتعمل في هذه الوظيفة، التي لم تُعط عقد عمل لها حتى الآن.

رعاية خاصة

تقول القرني «أحد أطفالي يعاني من مرض نفسي، وآخر مريض بفقر الدم المنجلي، ويحتاجان مني إلى رعاية خاصة، فهما فلذة كبدي، لا أستطيع إلا أن أقدم لهما عيني، ورغم أني أعاني من دوالي الساقين، ولين العظام، إلا أني لم أجعلهم يحتاجون لأحد، بل عملت في النظافة لأعيلهم وأسد رمقهم»، مشيرة إلى أن عملها يحتم عليها تنظيف دورات المياه والمساجد في المجمع، منوهة إلى أنها تتعرض لكثير من الإهانات، من قبل المحيطين بها، وكذلك زائري المجمع التجاري».

2000 ريال

وأشارت أن من بعض السلوكيات السيئة التي تتعرض لها، الصراخ عليها حين تمنع البعض من الدخول للمسجد بأحذيتهم، أو يأمرونها بحمل أحذيتهم للمكان المخصص للأحذية، وهو أمر ليس من مسؤولياتها، ولكنها تفعله كي لا تحرم نفسها من الوظيفة، خاصة وأنها مصدر رزقها الوحيد، فتلتزم الصمت ولا تتشاجر مع أي أحد، وذكرت أنها تتقاضى ألفي ريال من هذه الوظيفة، تعطي منها السائق 300 ريال.

ابنتي ترعى إخوتها

وبينت أن عملها يبدأ من الساعة الرابعة مساء، حتى إغلاق المجمع التجاري الساعة 12 ليلاً، وسيبدأ دوامها في رمضان من الساعة السابعة والنصف مساء حتى الساعة الثانية والنصف فجراً، وبينت أن ابنتها ذات الـ 15عاما، ترعى إخوتها عند غيابها عن المنزل.

مشيرة أنها لجأت لعدة مؤسسات خيرية علها تحصل على مساعدات تعينها على الحياة، ولكنهم دائما ما يوصدون الأبواب في وجهها، كونها متزوجة، وزوجها على قيد الحياة، وتقول «عملت في وقت سابق في ذات الوظيفة، بأحد المجمعات التجارية، ولكنها طردت بسبب مكائد دبرتها لها العاملات معها، رغم أنهن يعلمن بمدى حاجتها للعمل».

الزوج هو المسؤول

وذكر مسؤول المتابعة في مكتب الدمام للضمان الاجتماعي، عبدالله المشرف، أن المرأة المتزوجة لا تمنح أي مساعدات، حيث إن زوجها هو المسؤول عن الصرف عليها وعلى أبنائها، إلا في حالة ثبوت هجر الزوج وإهماله لزوجته وأطفاله،

فإن الضمان الاجتماعي يضمن لهم حقهم مادياً بحضور شاهدين من أقاربهم، وقال «على السيدة عالية أحمد القرني، مراجعة مكتب الضمان ليتم النظر في وضعها».

تراحم مكة" تفرج عن سجناء الديون»

المصدر: صحيفة الشرق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/09/890076

مكة المكرمة – هادي عيد
نجحت اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في مكة المكرمة «تراحم»، في الإسهام بالإفراج عن أربعة من سجناء الديون من ضمنهم سيدة تم إنقاذها من دخول السجن، بعد أن سدد رجل أعمال ديونها البالغة 55 ألف ريال. وقال رئيس اللجنة في مكة يحيى الكناني إن مساعي اللجنة الخيرية لا تزال مستمرة بمساهمة ودعم المحسنين وهي بصدد الإفراج عن 48 آخرين، تقل مديونية الواحد منهم عن مائة ألف ريال. وذكر أن اللجنة أنهت المرحلة الأولى من توزيع 735 سلة غذائية رمضانية على الأسر المستفيدة، بالإضافة إلى تحرير شيكات بإجمالي 871 ألف ريال لنحو 482 أسرة.

وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير لـ عكاظ:

يحظر على صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معاً في محل واحد

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130709/Con20130709618596.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
كشف الدكتور فهد بن سليمان التخيفي وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير أن تأنيث المحال النسائية قرار إلزامي وليس اختياريا، لكونه تنفيذا لأمر ملكي بـ«قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية».
وقال لـ «عكاظ» إن النطاق المكاني للقرار هي المراكز التجارية المغلقة (المولات وما في حكمها) في جميع مدن ومحافظات المملكة، المحال التجارية القائمة بذاتها في جميع مدن ومحافظات المملكة، وقصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية.
وبالنسبة للاشتراطات الواجب مراعاتها لتنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية، أوضح أنه يجب (الإلزام بتوظيف سعوديات 100 في المائة، ويحظر وجود الرجال العاملين، سواء بائعين أو محاسبين أو المسؤولين فيه، في المحل أو من المتسوقين دون عوائلهم).

وفيما يتعلق بصاحب العمل، قال إنه يجب: إما تخصيص الدخول للعائلات أو للنساء فقط ، مع الالتزام بعمل الترتيبات الضرورية لتهيئة بيئة العمل، كوضع لوحة إرشادية تبين أن المحل للعوائل أو للنساء فقط، يجب على العاملة الالتزام بالحشمة أثناء عملها. وبالنسبة للمحال متعددة الأقسام والتي توظف ما مجموعه خمسة عاملين أو عاملات فأقل في الوردية الواحدة، وتبيع جزءا من سلعة مستلزمات نسائية، تطبق عليها الضوابط المقررة على المحلات المتخصصة في بيع المستلزمات النسائية، ويعني هذا أن على صاحب العمل الاختيار بين:
توظيف سعوديات لكامل المحل، أو عدم بيع تلك السلع المصنفة على أنها مستلزمات نسائية مستهدفة بالقرار، ويحظر على صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معا في محل واحد، ويستثنى من ذلك المحلات المتعدة الأقسام التي يجوز لها توظيف العاملين والعاملات على أن لا يعملوا في نفس القسم، وإنما في أقسام مختلفة تكون العاملات فيها في أقسام خاصة بهن، ويجب في هذه الحالة أن يقل إجمالي عدد العاملات في المحل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة. كما يحظر عمل المرأة في المحلات أو أقسام المحلات المخصصة للشباب فقط، أو التي تؤدي إلى اختلاطهن مع المشترين من الذكور غير المصطحبين لعائلاتهم.
وفي حال وجود أقسام متخصصة صدر قرار وزاري بتأنيثها وتوطينها الالتزام بأن يتم ترتيب المحل وفقا للخيارين التاليين: الخيار الأول: تجمع المستلزمات النسائية الصادر بشأنها قرارا وزاري بتأنيثها وتوطينها في قسم واحد أو جهة واحدة، الخيار الثاني: التعامل مع كل قسم يبيع مستلزم نسائي مستهدف بالقرار على أنه محل متخصص، وتطبق عليه ضوابط المحلات المتخصصة.

تنسيق بين العدل والمالية لتجاوز نقص الكوادر

إحالة 20 ألف حكم قضائي معطل إلى التنفيذ بالقوة الجبرية

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130709/Con20130709618573.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن أكثر من 20 ألفا من الأحكام أحيلت إلى دوائر التنفيذ بطلب تنفيذها بالقوة الجبرية لثبوت مماطلة المحكومين وتعمدهم التأخر والتهرب من التنفيذ، وقالت «إن من بينها أحكاما أجنبية صدرت على سعوديين ومقيمين من محاكم خارج المملكة، فضلا عن بنوك كبرى ومصارف وشركات كبيرة لم تتجاوب في تنفيذ الأحكام».
وبينت أن الرياض وجدة تحتلان المرتبة الأولى في حجم قضاء التنفيذ، حيث يبلغ عدد الأحكام المطلوب تنفيذها جبرا نحو 6 آلاف في الرياض و 5 آلاف في جدة، وتتولى دوائر التنفيذ الجديدة تنفيذ تلك الأحكام عقب استقلال عدد من دوائر الحجز والتنفيذ في مبان مستقلة، إذ تم نقل قضاة التنفيذ في جدة في مبنى مستقل عن المحكمة في حين أنهت وزارة العدل استئجار مقر لدوائر الحجز والتنفيذ في الرياض وجار تجهيزه على أن يبدأ العمل فيه عقب عيد الفطر.
وكشفت مصادر حقوقية وعدلية أن حجم القضايا التي يمتنع المدعى عليهم تنفيذها تراوح بين 35 و 40% من حجم القضايا الحقوقية التي يتطلب تنفيذها استخدام أي من طرق التنفيذ من حجز على الأموال والممتلكات، استخدام القوة الجبرية، بيع الممتلكات الخاصة، حجز الأرصدة في البنوك لتنفيذ الاحكام وذلك عبر قضاة التنفيذ الذين يتولون مهمة تنفيذ الاحكام المتعثرة والمماطلين.
وعلمت «عكاظ» من مصادر موثوقة أن قضاة دوائر الحجز والتنفيذ قدموا اقتراحا يتضمن تشكيل كل دائرة تنفيذ من قاضي تنفيذ ومعاونين و 40 موظفا إداريا ما بين مأموري تنفيذ، مأموري حجز، أمناء صندوق، مبلغي قرارات التنفيذ، محرري عقارات، متابعي أرصدة بنوك وإداريين، على أن يكون فريق العمل مدربا على أعمال ومهام التنفيذ بغية إنجاز الأحكام المتعثرة ومحاصرة المماطلين والمتلاعبين، بما يتيح للتنفيذ ليصبح سندا منيعا وبوابة أخيرة لعملية التقاضي، لا سيما أن عدم تنفيذ الأحكام يقلل من أهميتها.

وقالت المصادر «إن دوائر التنفيذ تشكو حاليا من نقص كبير في عدد الموظفين التابعين لقضاة التنفيذ، وتتولى وزارة العدل مع وزارة المالية معالجة ذلك بمختصين في قضاء التنفيذ، حيث إن بعض دوائر التنفيذ لم يباشر فيها سوى موظف واحد مع قاضي التنفيذ، وهو ما دفع قضاة للانتظار في البت في طلباتهم بدعمهم بموظفين على وجه السرعة».
وبينت أن قضاة التنفيذ سيتولون تنفيذ أي حكم متعثر، وتستثنى من ذلك الأحكام الجنائية من سجن وجلد والتي تتولاها أجهزة الشرطة، موضحة أن أي سندات باتت من اختصاص قضاة التنفيذ بما فيها الكمبيالات وسندات لأمر الصادر عقب تاريخ 1434/4/18هـ.
وأكد مختصون في الشأن الحقوقي أن دوائر الحجز والتنفيذ تحتاج لأن تكون مستقلة ماليا وإداريا عن المحاكم العامة ومنح رؤساء دوائر الحجز والتنفيذ صلاحيات إدارية ومالية لتسريع وتيرة العمل والمساعدة في اتخاذ القرار الإداري.
من جهة أخرى، باشرت دوائر الحجز والتنفيذ بجدة عملها في مقر مستقل عقب أن تأجل الانتقال مرتين بسبب عدم اكتمال التجهيزات. وأكد وكيل وزارة العدل لشؤون التنفيذ والحجز خالد بن علي آل داود أن العمل بدأ في مقر الحجز والتنفيذ في جدة عقب استكمال متطلبات المبنى كخطوة في استقلال قضاء التنفيذ تليها الرياض ثم تجدول بقية المناطق.
وفي السياق، أجلت وزارة العدل انتقال قضاة دوائر التنفيذ في جدة إلى مبنى مستقل عن المحكمة العامة عقب تسلمهم مبنى جديدا شمال جدة للانتقال إليه وجار استكماله وتجهيزه في ظل مطالبات أصحاب الصكوك ومحامين وقانونيين بالتسريع في قضاء التنفيذ والتوسع فيه.
ويختص قضاء التنفيذ بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه. وحدد النظام أنواع السندات التنفيذية وهي؛ الأحكام، القرارات، الأوامر الصادرة من المحاكم، أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ ومحاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك أو التي تصدق عليها المحاكم، الأوراق المالية، العقود، المحررات الموثقة، الأحكام، الأوامر القضائية، المحررات الموثقة الصادرة من بلد أجنبي، ويتم تنفيذ الحكم والأمر الأجنبي على أساس المعاملة بالمثل وبعد التحقق من بعض الشروط المنصوص عليها في نظام التنفيذ.

تناسى فاجعة السيول وتنقصه الخدمات

قويزة" يحلم بالخروج من العشوائية

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130709/Con20130709618791.htm

أحمد السلمي (جدة)
رغم أن قويزة مسحت من ذاكرتها الجمعية فاجعة السيول والمشهد المأساوي، وبدأ الأهالي يتعايشون مع إيقاع الحياة وركضها الا أن ثمة مطالب لهم تتمثل في طموحاتهم بالحصول على صكوك شرعية من أجل المساهمة في تطوير الحي وإدخال الخدمات الى منازلهم وإخراج الحي من مسلسل العشوائية التي تتركز على سوء التخطيط وسوء الخدمات وتوقهم لإدخال الكهرباء إلى منازلهم، فضلا عن حزمة اخرى من الخدمات تعتبر مطلبا مشتركا لسكان الأحياء الشعبية التي تقع على ضفاف طريق الحرمين وأمام جامعة الملك عبدالعزيز وهو المعلم الحضاري، ما يشوه المنظر العام للمدينة، إضافة لمشاكل الحي كطفح مياه الصرف الصحي واختلاطها بالمياه الجوفية وضعف التيار الكهربائي وعدم ادخاله في العديد من المنازل اضافة الى تكدس النفايات وضيق الشوارع بين المنازل.
في البداية، قال سعد الزهراني ومحمد الغامدي ومحمد السلمي: نسكن في قويزة منذ اكثر من 30 عاما ولم تتطور شوارع الحي بل العكس ازدادت سوءا فلا تنظيم ولا تخطيط ولا خدمات اساسية.
وأضافوا: نحن بحاجة الى تخطيط وتنظيم فالشوارع ضيقة وصهاريج المياه لا تستطيع الدخول الى المنازل بسبب تداخل الازقة وهذا الامر يجعلنا نعيش في معاناة لا سيما اننا نسكن ليس ببعيد عن اهم معلمين هما طريق الحرمين ومقر جامعة

المؤسس اللذين لا يفصلنا عنهما سوى بضعة امتار ما يجعل الحي يشوه المنظر العام للمدينة. وقالوا: يعود السبب الى عدم اصدار صكوك شرعية تقوم بتنظيم الحي وتساهم في تقسيمه الى مربعات اضافة الى اسهامها في ادخال خدمة الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والماء الصرف الصحي واعادة تقسيم الشوارع وفتحها.

من جانبهما، قال كل من وليد المطيري وخالد المطيري: نحن في قويزة نعاني من طفح مياه الصرف الصحي واختلاطها بالمياه الجوفية لا سيما وقت هطول الامطار، حيث تغرق كثير من البيوت الشعبية بالماء بالإضافة الى تجمعها في الشوارع لفترات طويلة ما يجعلها بؤرة لتجمع الحشرات لا سيما البعوض رغم اقرار مشاريع الصرف التي لم نستفد منها حتى الان في شوارع الحي.

وطالبوا بإعادة النظر في أمر نظافة الحي فهي الاخرى معدومة حيث تظل اكياس النفايات باليومين والثلاثة مكدسة دون ان تجد من يجمعها فهذا ما يجعل الحشرات تنتشر حولها بكثافة وبسبب ذلك تنتشر الأمراض.

وأضافا ان من مشاكل الحي الأخرى عدم وجود صكوك شرعية فكل واحد من الأهالي يتمنى أن يتم استخراج صك لمنزله الذي كلفه عشرات الآلاف من الريالات.

وفي السياق، قال علي الزهراني إن الكهرباء في الحي لا تصل للمنازل القديمة وهناك منازل مشتركة في عداد واحد ما يؤدي إلى الانقطاعات المتكررة للكهرباء في فترة الصيف والأهالي يتخوفون أن يتواصل مسلسل انقطاعات التيار في الحي، لذا فإن السكان يطمحون بأن يحصل كل مواطن على صك لمنزله لإدخال التيار الكهربائي لمنازلهم الحديثة، أما أصحاب المنازل القديمة فيرغبون في إضافة عدادات جديدة لمنازلهم القديمة التي شيدت قبل سنوات طويلة، وتوفير خدمات المياه و الصرف الصحي وتعبيد الطرق التي ادخلت على حساب المواطنين في احياء قويزة ذات الكثافة السكانية.

فيما أكد عدد من الأهالي أن فواتير الكهرباء أرهقتهم كثيرا في فصل الصيف حيث تصل الى 1500 ريال في الشهر للمنزل الواحد متعدد الادوار بسبب ان العداد فقط (60 أمبير) ما يسهم في تكرار الانقطاع عن المنازل لا سيما وقت الظهيرة وقالوا ان الحل الوحيد لإدخال الخدمات هو الحصول على الصكوك الشرعية.

طليقها رفض تجديد إقامتها

مقيمة والدة طفلين سعوديين تنتظر تنفيذ أحكام النفقة والحضانة

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130709/Con20130709618576.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تنتظر مقيمة عربية وطفلاها السعوديان تصحيح وضعهم وإلزام طليقها بإنهاء الإجراءات النظامية الخاصة بها وطفليها وتنفيذ ما صدر من أحكام شرعية واجبة التنفيذ.

وروت والدة الطفلين معاناتها بقولها: تزوجت من مواطن وأنجبت طفلا وطفلة أعمارهما 11 و 12 سنة، وبسبب خلافات أسرية وما تعرضت له وطفلي من عنف منه، حصلت على إثره على الطلاق لتبدأ رحلة معاناتنا، حيث أودعت دار الحماية الاجتماعية مع طفلي، وتقدمت بطلب إلى المحكمة العامة للحصول على صك إعالة لهما وتم اصدار صكين شرعيين الأول خاص بحضانتهما والآخر بإلزام الزوج بنفقة شهرية مقدرة بـ 500 ريال شهريا.

وتضيف أم رائد: عقب طلاقي تقدمت للمحكمة وطلبت قضائيا حضانة طفلي وإثبات الإعالة، كون طليقي لا يصرف علينا وحصلت على صكين من المحكمة الأول يثبت أني العائل الوحيد لطفلي والثاني تم فيه تحديد النفقة بـ 500 ريال شهريا اعتبارا من تاريخ الدعوى 1428هـ، إضافة لتحمله تكاليف أي علاج ومصاريف الأعياد بواقع 600 ريال مع الكسوة، إلا أنه لم يلتزم بتنفيذ أي شيء، ولم أستطع تجديد إقامتي منذ 9 سنوات كون كفيلي هو طليقي الذي يرفض تجديد إقامتي، كما

أنه محتفظ بجواز سفري معه ويرفض تسليمه لي، وتقدمت بطلب لإدارة الوافدين لنقل كفالتي بعد أن استخرجت جوازا بدل فاقد ومضى عام على طلبي.
من جهته، قال الناطق الإعلامي بالمديرية العامة بالجوازات المقدم أحمد اللحيدان إن حالة هذه السيدة تعتبر من الحالات الفردية وأن الجوازات مستعدة لتقديم التسهيلات الممكنة حسب الأنظمة، ويتعين عليها أن ترفع للجهة الإدارية (إمارة المنطقة) بطلب تشرح وضعها، وعقب صدور التوجيه ستتولى الجوازات التنفيذ، مضيفا أن نقل خدماتها لطفليها يخضع للأنظمة والتعليمات، وفي كل الأحوال يحق لها تصحيح وضعها لا سيما أن طفليها سعوديان.

الحياة
AL HAYAT

الصحة": قضية طفلة الأيدز" ليست من اختصاص المظالم»

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/530890

الرياض - سعد الغشام وحياة الغامدي
اعترض مندوب وزارة الصحة خلال جلسة النظر في قضية رهام حكمي (طفلة الأيدز) بالمحكمة الإدارية في الرياض أمس، على نظر قضية الطفلة في ديوان المظالم، مؤكداً أن القضية من اختصاص الهيئة الشرعية التابعة لوزارة الصحة.
وقال مندوب الوزارة خلال الجلسة بالمحكمة الإدارية بالرياض أمس، إن الهيئة الشرعية في «عسير» لم تحدد موعداً لبدء النظر في قضية الطفلة، إذ إنها طلبت من مستشفى الملك فيصل التخصصي إرسال تقارير طبية عن الطفلة، وأن الأخيرة أرجأت إرسال التقرير إلى بعد تسعة أشهر من الآن.
وأجّلت المحكمة الإدارية في الرياض أمس عقد جلسة قضية الطفلة رهام التي حُقنت بالخطأ بفايروس «الأيدز» إلى 12 شوال المقبل. وأكد ممثل الوكيل الشرعي لـ«رهام» ناصر هلال الحربي في تصريح إلى «الحياة» أمس، أنهم تقدموا بعريضة إلى الهيئة الشرعية الطبية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الخطأ الطبي الذي تعرّضت له الطفلة رهام حكمي، إلا أن «الهيئة» أكدت لهم أن نتائج تلك الحيثيات ستتضح لهم بعد سبعة أشهر. وقال الحربي الذي يعمل مستشاراً في مكتب المحامي إبراهيم حكمي، إن الطفلة لا تزال منومة في المستشفى، وإن الأطباء أشاروا إلى أن نتائج التقارير ستتضح خلال 6 أشهر بعد إجراء تحاليل عدة لها، تسلم تلك التقارير الطبية إلى عائلة الطفلة.
وأضاف أن التحاليل الطبية تجرى للطفلة كل شهر، لافتاً إلى أن عائلة الطفلة طالبت بخروج ابنتهم من المستشفى وإحضارها كل نهاية شهر لإجراء تحاليل طبية لها، إلا أن مسؤولي مستشفى الملك فيصل التخصصي رفضوا خروج الطفلة بحجة إجراء التحاليل الطبية لها.
وكانت العريضة التي تقدّم بها محامي الطفلة رهام تكمن في التعويض بمبلغ 50 مليون ريال فقط تعويضاً لعائلتها عما تسبب به المستشفى من حقنها بفايروس الأيدز بالخطأ.

كبار العلماء" تُقِرُّ قانون الأحوال الشخصية»

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/530999

الرياض - حياة الغامدي
علمت «الحياة» أن هيئة كبار العلماء وافقت أخيراً على قرار في شأن صياغة قانون للأحوال الشخصية، بعد موافقة عدد من أعضائها الجدد عليه. وكان القرار محل رفض عدد من أعضاء «الهيئة» في التشكيل السابق، ما جعله حبيس أضابيرها نحو عامين. وأكد مصدر موثوق في وزارة العدل لـ«الحياة»، أن عدداً من أعضاء هيئة كبار العلماء في تشكيلها السابق رفضوا القرار، وأصدروا فتاوى شرعية في شأنه بعد إحالته إلى هيئة كبار العلماء من هيئة الخبراء لأخذ الموافقة عليه، بسبب ما سماه «خطورة» و«حساسية» قانون الأحوال الشخصية. (للمزيد)
وكشف أن قانون الأحوال الشخصية في السعودية لم يُصَغْ بعد، ولم يتم البدء في صياغته حتى اليوم، نافياً الأنباء التي ذكرت أن القرار يدرس لدى مجلس الشورى أو من هيئة الخبراء. وأكد صدور قرار بتشكيل لجنة عليا لصياغة قانون الأحوال الشخصية منذ عام 2005، وأحيل القرار إلى هيئة الخبراء لدرس كيفية إنشاء اللجنة التي ستصوغ القانون، التي أحالته بدورها إلى هيئة كبار العلماء لأخذ الموافقة عليه.
وشدّد على أن قانون الأحوال الشخصية والقانون المدني وقانون العقوبات وقانون الإثبات تعد من أخطر القوانين التي تصاغ في دول العالم، إذ تأتي بعد الدستور من حيث الأهمية، ما يوجب على الدول الاحتياط لها، لما لها من تداعيات تتمثل في إعادة صياغة المجتمع من ناحية اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية.

باحث: ٨٥٪ من الأخطاء الطبية سببها "إسوارة"

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=152447&CategoryID=3

تبوك: علاء الياسي
أكد الباحث والمدرب في مجال سلامة المرضى سلطان المطيري أن إغفال التعرف على المريض الصحيح قبل الإجراءات العلاجية والتشخيصية من خلال قراءة الاسم ورقم الملف الطبي في الإسوارة الموضوعة على معصم يد المريض، يعتبر مهددا لسلامة المرضى التي قد تنتج عنها أخطاء طبية خطيرة، مبينا أن اللجنة المشتركة في الولايات المتحدة الأميركية بينت أن هنالك 5437 خطأ طبيا جسيما - أدت للوفاة أو إصابات خطيرة - في المستشفيات منذ 1995، وهذه الأخطاء ناتجة لعدة أسباب، من ضمنها عدم التعرف على المريض الصحيح، حيث تشكل من تلك الأسباب نسبة 85%.
وأشار المطيري في حديث إلى "الوطن"، إلى أن وكالة سلامة المرضى البريطانية نشرت في أحد إحصاءاتها أنه في الفترة من 2003 إلى 2005 تم تسجيل 236 خطأ طبيا بسبب عدم التعرف على المرضى، ووضحت دراسة قام بها أحد الباحثين في كلية علماء الأمراض بأن هنالك أسبابا للوفيات الناتجة بسبب الأخطاء الطبية، من ضمنها عدم التعرف على المريض الصحيح، مردفا أنه وفي إحصائية صادرة من المعهد الطبي في الولايات المتحدة الأميركية أكدت بأن هناك 114706 مرضى ماتو في 2004 بسبب إجراءات خاطئة ناتجة من عدم التعرف على المريض الصحيح.

فيما أوضح المطيري أنه تتوفر حلول يجب على إدارات المنشآت الصحية تنفيذها للحد من الأخطاء الطبية التي تنتج من عدم التعرف على المريض الصحيح، مردفا أنه ينبغي كتابة سياسات وإجراءات التعرف على المريض الصحيح والمنبثقة من مراجع علمية معتمدة وحديثة ويجب اعتماد هذه السياسات من مدير المنشأة الصحية وبعد ذلك تدريب العاملين عليها من خلال البرنامج التعريفي للمستشفى أو البرنامج التعريفي للقسم.

كما بين المطيري أنه يجب وضع إسوارة على معصم يد المريض تحتوي على اسم ورقم ملف المريض، واستخدامها للتعرف على المريض الصحيح وعدم استخدام رقم الغرفة أو السرير، مشيرا إلى أن المعلومات في الإسوارة يجب أن تكتب بخط واضح ويفضل استخدام الحاسب الآلي لكتابة ذلك، وفي حالة استخدام القلم يجب استخدام حبر مضاد للماء حتى لا تتم إزالتها في حالة تعرضها للماء أثناء استحمام المريض أو غيره.

وأكد على أنه ينبغي على إدارات المنشآت الصحية حث العاملين على التعرف على المريض الصحيح قبل القيام بأي إجراء يتعلق بالرعاية الصحية مثل إعطاء الأدوية، نقل الدم والعمليات الجراحية، مردفا في حالة سحب عينات الدم أو العينات الأخرى مثل البول، سوائل الجسم، أنه يجب على العاملين كتابة المعلومات المطلوبة على تلك العينات بوجود المريض والتأكد من صحة المعلومات من خلال مقارنتها مع إسوارة المريض، معقبا "كما يجب أيضا حث المريض على المشاركة في تعرف العاملين عليه من خلال التأكد من وجود الإسوارة في معصم يده واحتوائها على المعلومات المطلوبة".

رمضان غدا والسجن والإبعاد للمفطرين المجاهرين

المصدر: صحيفة الوطن الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152429&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي

وجهت وزارة الداخلية هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والشرطة، برصد حالات المجاهرة بالإفطار في نهار رمضان.

وأكدت الداخلية على ضرورة ضبط "المجاهرين" وإحالتهم لجهات التحقيق حتى تصدر بحقهم أحكاما شرعية تتناسب مع مقتضى المخالفة التي ارتكبوها، ويصل حد العقوبة بحق المجاهرين إلى السجن والجلد، إضافة إلى عقوبة الإبعاد من المملكة للمقيمين.

وأكد مصدر مطلع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لـ"الوطن"، أن وزارة الداخلية وجهت الهيئات وأقسام الشرط، برصد هذه الحالات وإيقاف المجاهرين ومن ثم إحالتهم لجهات التحقيق حتى تطبق العقوبات اللازمة بحقهم، وأشار المصدر إلى أن الهيئة تسير دوريات خلال نهار رمضان في بعض الأماكن التي من المتوقع أن تشهد مثل هذه الحالات، مؤكدا أن عملية ضبط المجاهرين تشمل السعوديين والمقيمين من المسلمين وغير المسلمين، وفقاً لأنظمة البلد التي تحذر من المجاهرة بالإفطار خلال نهار الشهر المبارك مراعاة لمشاعر الصائمين.

المحامي والمستشار القانوني عمرو الرافعي، أكد أنه لا خلاف على معاقبة المجاهر بالإفطار في رمضان لغير عذر شرعي، والعقوبة الموجهة له هي عقوبة تعزيرية متروكة للقاضي لتحديد الحكم المناسب، والذي قد يختلف من قضية لأخرى تبعا للظروف المصاحبة لكل واقعة، علماً أن العقوبة الشرعية غالباً ما تكون بين الجلد والسجن أو العقوبتين معا.

وأضاف الرافعي أنه فيما يخص غير السعوديين فإنه تكون هناك عقوبة أصلية، والتي هي عبارة عن الحكم التعزيري الذي يكون غالباً بالسجن لمدة يحددها القاضي، وتأتي بعدها عقوبة تبعية وهي الإبعاد، وتكون في عدد كبير من هذه القضايا، نظراً لأن المخالف لم يحترم أنظمة وقوانين هذه البلد، ولم يراع مشاعر المسلمين

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نساء لا يعلمن أنهن مطلقات منذ سنوات

مقترح بنظام تقنين الطلاق لحماية المرأة من التلاعب

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/09/article_768836.html

عبد السلام الثميري من الرياض

رغم أن مشكلات المرأة تحظى بأهمية كبيرة في المجتمع السعودي ممثلا في مجلس الشورى الذي يقدم المشورة بشأن القوانين الجديدة، ولكن المرأة باتت من أولويات المناقشات في الفترة الأخيرة بعد أن أصبح النساء يشكلن خُمس أعضاء مجلس الشورى الحالي.

ومنذ سنوات يعكف الشورى على مناقشة الكثير من القضايا التي تهم نساء السعودية ومنها "الطلاق"، ويسهم في وضع العديد من القوانين التي تحفظ لها كرامتها وحقوقها، رغم ظهور العديد من الإشكالات والقضايا الحديثة التي تحتاج إلى وقفات أخرى.

وحول قضايا المرأة خاصة الطلاق، طالب الدكتور عيسى الغيث عضو مجلس الشورى وقاضي محكمة الاستثمار العربية وأستاذ الفقه المقارن بوضع قانون ونظام لـ "تقنين الطلاق"، وذلك لمنع الأزواج من هضم حقوق الزوجات، داعيا إلى تحديد فترة زمنية لتوثيق عقود الطلاق، وفرض عقوبات مالية عند تأخير التوثيق.

وأكد لـ "الاقتصادية" أن المرأة تعاني كثيراً، بسبب تأخير توثيق الطلاق وإخفاء ذلك من قبل الزوج المطلق، وذلك لغرض التلاعب والهروب من النفقة، مشدداً على أهمية أن يوثق الطلاق رسمياً خلال فترة زمنية معينة، وفرض غرامة مالية وعقوبة للمتأخر عن توثيق الطلاق، مثل تسجيل المواليد، وتوثيق عقود النكاح.

وأوضح القاضي السابق الغيث أن نظام "تقنين الطلاق" الذي سيقترحه على مجلس الشورى، سيشمل على أهمية التوثيق المباشر عند الطلاق، وتبليغ الزوجة وتزويدها بنسخة من وثيقة الطلاق، مبيناً أن ما هو حاصل يسهل التلاعب من قبل بعض الأزواج، مشدداً أن الشريعة الإسلامية بريئة ولا تتحمل هذا الموضوع.

وشدد على ضرورة تسريع إصدار عقوبات لحماية النساء المطلقات، مشيراً إلى أن هناك نساء جلسن سنوات لا تعلمن أنهن مطلقات، حيث أصبحوا يستغلون هذه الثغرة في ظلم المرأة، لتهرب من النفقة.

وحول موافقة أعضاء مجلس الشورى، لقيام وزارة العدل باتخاذ الإجراءات اللازمة، لضمان تحرير وثيقة عقد الزواج من نسختين أصليتين تسلم إحداهما للزوج وتسلم الأخرى للزوجة، قال الغيث: إن ذلك يأتي كحق من حقوق المرأة لإثبات أنها متزوجة، وزوجة من، وهو حق شرعي وقانوني لها، وأن الحاجة لها في ظل كثرة المشكلات وضعف الذمم في الوقت الحالي، وذلك لكي تستعين بهذه الوثيقة في جميع جهات الدولة.

وبين أن من حق الزوجة أن تأخذ نسخة من دفتر العائلة المتضمن من هو زوجها وأبناؤها، وأن الشرع والنظام كفل لها هذا الحق، مبيناً أن التوصية حققت التصويت الأعلى من الأعضاء، وتم اعتمادها تمهيداً لرفعها للمقام السامي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ملتقى تدريب يناقش المعوِّقات التي تواجه القطاعين

10 آلاف فرصة وظيفية نسائية في التجميل والخياطة" سنويا

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.aleqt.com/2013/07/09/article_768796.html

محمد الهلالي من جدة

اتفق مسؤولون في خمس جهات رسمية، خاصة على ضرورة وضع حد أدنى لرواتب العاملات في قطاع التجميل والخياطة، وتقنين ساعات العمل والإجازات، لجذب مزيد من السعوديات للعمل في القطاع، الذي يوفر أكثر من عشرة آلاف فرصة وظيفية سنويا، ومنع التسرب الوظيفي وحفظ حقوق العاملات في هذه المهن.

ووفر ملتقى التدريب الأول، الذي نظمته أكاديمية نفيسة شمس للفنون والحرف في جدة، تحت عنوان "تدريب مهن التجميل والخياطة"؛ أكثر من 60 فرصة عمل قدمتها ثماني جهات عمل، وحظيَ بمشاركة مسؤولين في مكتب العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ومركز السيدة خديجة بنت خويلد في غرفة جدة، وباب رزق جميل؛ للخروج برؤية تساهم في الحد من العقبات التي تواجه قطاعي التجميل والخياطة، والتنسيق بين جهود جميع الأطراف في تدريب وتأهيل وتوطين مهن القطاعين.

وبدأت فعاليات الملتقى أمس الأول بحلقة نقاش عن دور التدريب في إعداد كوادر مؤهلة للعمل في مجالات التجميل والخياطة، وأوضحت جيهان باصمد، مديرة التدريب في أكاديمية نفيسة شمس، أن الأكاديمية ركزت على التخصصات التي تحتاج إليها سوق العمل، عبر استقراء اتجاهات السوق المحلية والمهارات المطلوبة وفق المعايير المهنية، وتحويلها إلى مناهج ومسارات تدريبية.

وأكدت ضرورة وجود شراكة حقيقية بين التدريب وسوق العمل والجهات الحكومية، ما يساهم في تطوير كفاءة المخرجات، والمواكبة المستمرة بين التخصصات وسوق العمل.

وتناولت حلقة النقاش في المحور الثاني موضوع معوقات تعيين الكوادر الوطنية في مراكز التجميل والمشاغل النسائية، وتمثلت أبرز المعوقات للراغبات بالعمل في ساعات الدوام الطويلة وعدم توفر مواصلات، وعدم التزام معظم الجهات بنظام العمل من حيث العقد والإجازات وغيره من الأحكام التي تكفل حقوق الموظفة.

وأوضحت جهات العمل أن من أهم المعوقات عدم قبول الفتيات السعوديات بساعات الدوام والالتزام بها، وزيادة نسبة التسرب الوظيفي، إضافة إلى عدم إقبالهن على بعض المهام في مجال العناية بالبشرة.

واستعرض المحور الثالث دور الجهات الحكومية ومراكز التوظيف في دعم تدريب وتعيين الكوادر الوطنية في قطاع التجميل والخياطة، وأشار ممثل مكتب العمل إلى ضرورة إتاحة الفرصة للسعوديات للعمل في مهن التجميل والخياطة، والتزام جهات العمل بالأنظمة واللوائح التي تحفظ الحقوق للطرفين، مؤكدا أنه سيتم وضع حد أدنى للأجور للمساهمة في الحد من التسرب الوظيفي وحل مشكلة انخفاض الأجور.

وتحدث ممثل صندوق تنمية الموارد البشرية عن الأسس والشروط التي يجب توفرها في طالبة العمل وطرق المنافسة في الترشيح، إضافة إلى عرض الوظائف المطروحة حاليا والمزايا الوظيفية، وتم تعريف جهات العمل والباحثات عن عمل بكيفية الاستفادة من البرامج التي يدعمها صندوق الموارد البشرية، ومنها برنامج حافز الاستقرار الوظيفي وبرنامج التدريب الداخلي والخارجي المنتهي بالتوظيف.

نواف بن فيصل أمر بصرفها فوراً دون تجاوب حتى الآن

موظفو بيوت الشباب لم يستلموا حقوقهم منذ عام ونصف

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://sabq.org/Cj8fde

حواس العايد- سبق:
علمت "سبق" من مصادرها الخاصة أن 119 موظفاً في الرئاسة العامة لرعاية الشباب يعملون في بيوت الشباب لم يستلموا مستحقاتهم، منذ تثبيتهم قبل عام ونصف.
وأضافت المصادر أن الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير نواف بن فيصل، عندما علم قبل شهر ونصف عند حضوره أحد الاحتفالات بالمنطقة الشرقية بعدم صرف مستحقاتهم طوال هذه الفترة الطويلة، أمر بصرف مستحقاتهم فوراً، ولكن لم تصرف مستحقاتهم حتى الآن.
ويعيش هؤلاء الموظفون ظروفاً صعبة بعد تكالب الظروف عليهم وعدم مقدرتهم على الوفاء بمستلزماتهم الأسرية ومطالبات الكثير من الناس لهؤلاء الموظفين نظير استلافهم لمبالغ سابقة لتسيير أمورهم الحياتية.
واستقبلت بيوت الشباب إقامة نشاطات ومعسكرات عدة تقدر بملايين الريالات، إلا أن من يعمل في هذه البيوت لا يزالون يعملون بلا مقابل، نظير عدم استلامهم حقوقهم طيلة الفترة الماضية، التي تلت فترة تثبيتهم.

للمرة الثانية خلال أسبوع.. العثور على إثيوبية مشنوقة في بيشة

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://sabq.org/8i8fde

سعود الدعجاني- سبق- بيشة:
باشرت شرطة الحازمي بمحافظة بيشة مساء اليوم عمارة سكنية تحت الإنشاء في قرية الحيفة، بعد العثور على جثة عاملة إثيوبية معلقة بحبل داخل العمارة، ويظهر عليها علامات التعفن.
وعلمت "سبق" من مصادرها أن شرطة بيشة فتحت تحقيقاً لكشف ملابسات الحادث، التي تابعته إثر بلاغ من مواطن.
ويُشار إلى أن هذه هي الحالة الثانية، خلال أسبوع تقريباً، التي يعثر فيها على امرأة من جنسية إفريقية معلقة بحبل ومتوفاة، بعد أن باشرت الجهات الأمنية بالمحافظة قبل عدة أيام حوشاً مهجوراً بحي الخالدية، عُثر فيه على جثة امرأة إثيوبية متحللة ومعلقة بحبل، فيما أفادت التحقيقات الأولية وقتها بانتحارها.

ليست من منسوبات المركز وجاري التحقق من حالتها ووضعها

الشؤون الاجتماعية": نقلنا الإثيوبية النائمة للمستشفى"

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://sabq.org/kj8fde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
قال مصدر مسؤول بوزارة الشؤون الاجتماعية: إنها استدعت فرقة من الهلال الأحمر لنقل الخادمة الإثيوبية التي رصدتها "سبق"- في تقرير مصور نُشر عصر أمس وهي نائمة في الشارع- إلى المستشفى.
وأضاف في اتصال هاتفي مع "سبق" أنه كان برفقتها مندوب المكتب الأمني بمركز رعاية الخادمات للتأكد من حالتها ووضعها واتخاذ الإجراءات اللازمة لها.
وقال المسؤول: إن المرأة الإثيوبية ليست من نزيلات المركز وفوجئ العاملون بها خارج أسواره، وتم نقلها للمستشفى فور العثور عليها عن طريق فرقة الهلال الأحمر، ولا تزال الإجراءات النظامية جارية للتحقق من وضعها وحالتها لإكمال اللازم.
وكانت "سبق" رصدت الخادمة وهي نائمة أمام بوابة مركز رعاية شؤون الخادمات التابع لوكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة، وبوابة المركز مغلقة، في أجواء مناخية حارة وموجة غبار وتراب ضربت سماء الرياض أمس.

احتراماً لقدسية الشهر الفضيل ومراعاة لمشاعر المسلمين في البلاد الداخلية تدعو غير المسلمين للتقيد بمظاهر الصيام في نهار رمضان

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/10/article850811.html

الرياض - واس
دعت وزارة الداخلية المقيمين غير المسلمين في المملكة، إلى التقيد بمظاهر الصيام خلال شهر رمضان المبارك، وعدم المجاهرة بالأكل والشرب في نهار رمضان، احتراماً لقدسية هذا الشهر الفضيل، ومراعاة لمشاعر المسلمين في البلاد.
وأصدرت الوزارة بياناً افتتحته بالآية القرآنية في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"، وقال تعالى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ

شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ".

وأضاف بيان الداخلية: "لا يخفى على الجميع أن هذا الشهر الكريم كان ومازال منذ أن فرض الله صيامه على المسلمين محل عنايتهم وموضع اهتماهم، ولما كان المظهر السائد للصيام في هذا الشهر هو الامتناع عن الأكل والشرب نهاراً لدى المسلمين، فإن مما يؤذي مشاعرهم الخروج على هذا المظهر ولو كان ذلك ممن لا يدين بالإسلام، لذا فإن على المقيمين في هذه البلاد من غير المسلمين المحافظة على احترام مشاعر المسلمين بعدم المجاهرة بالأكل والشرب أو التدخين في الأماكن العامة وفي الشارع، وأماكن العمل، ولا يعفيهم كونهم غير مسلمين، تمشياً مع شعائر الدين الإسلامي ومراعاة لمشاعر المسلمين ممن يعيشون على أرض هذه البلاد الطيبة".

ولفتت إلى أن عقود العمل توجب المحافظة على قدسية شعائر الإسلام والتقيد بأنظمة البلاد. وقالت الوزارة: "لأهمية وجوب احترام الجميع لمظاهر الصيام في هذا الشهر المبارك، فإن وزارة الداخلية تأمل من الجميع الالتزام بمقتضاه، ومن يخالف ذلك ستتخذ بحقه الاجراءات الرادعة، من إنهاء العمل، وابعاده عن المملكة، وعلى المؤسسات والشركات والأفراد إبلاغ نص هذا البيان للعاملين لديهم وتحذيرهم من مغبة مخالفة ذلك".

قرار الملك عبد الله فتح الباب واسعاً لتصحيح الأخطاء

التأهيل قبل توزيع خريجي الدبلومات الصحية"

المصدر: صحيفة الرياض الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/10/article850771.html

القطيف، تحقيق- منير النمر

ترك توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- بانهاء معاناة خريجي الدبلومات الصحية، الأمر الذي ترك ارتياحاً كبيراً لنحو (28552) خريجاً عاشوا القلق والخوف من المستقبل، وفتح الباب لتصحيح الأخطاء التي وقعت، وكذلك تدارك وحل المشكلة بشكل جذري، كما شعر المقبلون على التخرج بارتياح نفسي.

وحسم الأمر الملكي مسألة توظيف الطلاب، إذ بدأت الخطوات العملية لتنفيذه، حيث أكد «د.عبدالرحمن بن عبدالله البراك» -وزير الخدمة المدنية- على أن هناك تشكيلاً لفريق عمل فور صدور الأمر السامي لإنهاء كل ما كلفت به وزارة الخدمة المدنية، مضيفاً أن العمل سيتم عبر التواصل مع الجهات ذات العلاقة لمعرفة الموظفين المدنيين والعسكريين الذين سيتم استبعادهم من هذه الترتيبات وفقاً لما نص عليه الأمر الكريم، وكذا التواصل مع الجهات التي تقدم الخدمات الصحية لتوزيع الخريجين المشمولين بالأمر السامي، مشيراً إلى أن الأمر يشمل المتبقين على قوائم وزارة الخدمة المدنية، إضافة إلى من سبق توجيههم إلى القطاع الخاص.

ويبقى من المُهم أن تتفاعل الجهات المعنية مع القرار، من خلال عدم الترخيص لأي معهد إلاّ في حال أن يكون على مستوى متقدم من المهنية والتدريب، كذلك لابد أن تكون التشريعات ملزمة وقوية، بحيث يتم تخريج دفعات قوية وجيدة تفرض نفسها في قبولها في المستشفيات الحكومية، كما أنه على المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي سيعمل بها الخريج أن تتحمل جزءا من المسؤولية، وهو التدريب في أي مكان وعلى حسابها، حتى يكون ذلك حلاً مناسباً من الناحية الفعلية، إذ لا يُمكن أن نضحي بحياة مريض من أجل التوظيف لمجرد التوظيف، بل المطلوب صنع الكفاءات الوطنية بحق لأن المسؤولية كبيرة، وأخيراً نحتاج إلى وضع برنامج دقيق وشامل تشارك فيه وزارة الصحة والقطاع الصحي الخاص لإعادة تأهيل خريجي وخريجات هذه المعاهد، من خلال احتضانهم وضمهم إلى برامج تدريبية تأهيلية تنتهي تدريجياً بالتوظيف.

تصحيح الأخطاء

وقال «تركي العتيبي» -الناطق باسم جميع الطلاب الخريجين من الدبلومات الصحية-: إن الأمر الملكي فتح المجال أمام تصحيح الأخطاء التي عانى منها الخريجون، مبيناً أنهم سيكونون عند حسن الظن، متطلعاً إلى العمل لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن، مشيراً إلى أننا نؤمن بحكمة قياداتنا في بلادنا المعطاء، وعلى رأسهم الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الرجل الذي نتعلم منه كيف تُصحح الأوضاع، وكيف تُحل.

محل ثقة

وأوضح «مشاري الحربي» -خريج- أن قرار الملك عبدالله -حفظه الله- فتح الباب أمام حل مشكلة كبيرة كانوا يعانون منها، مضيفاً: «كم أبهجنا الأمر الملكي، هي لفتة لنا وسنكون في محل الثقة».

وليس بعيداً عن مشاعر الخريجين، شدّد «مهنا العتيبي» -خريج- على أن القرار منصف للخريجين، وأنه فتح المجال أمام العمل الجاد لهم، مضيفاً: «بعون الله هذا التدريب سيثبت للجميع أننا على كامل الجاهزية للعمل ونستحق التوظيف»، لافتاً إلى أن الشاب السعودي يحمل الكفاءة الكبيرة، وهو لم يدخل في هذا المجال الحساس إلاّ لأنه متفوق، داعياً زملاءه إثبات ذلك.

قرار منصف

وعلى الرغم أن بعض دارسي الدبلوم في المعاهد الخاصة لم ينهوا تخرجهم بعد، إلاّ أن «رقية النمر» ترى أنها وزميلاتها معنيات بالقرار، الذي وصفته بالكريم جداً والمنصف، مضيفةً: «هذا الفصل الدراسي سأنهي سنوات دراستي دبلوم لتخصص مساعد طبيب أسنان التي استغرق ثلاثة أعوام مع أربعة شهور تدريب في أحد المستشفيات الخاصة»، مبينةً أنها عاشت قبل الأمر الملكي حياة من القلق، خاصةً حين تابعت قضية الخريجين من أقرانها، وهم يتمنون الوظيفة، وازداد تخوفها قبل ذلك حين اطلعت على قرار الهيئة الصحية بإغلاق المعاهد الصحية، وإيقاف التعاقد مع خريجي الدبلومات، مشيرةً إلى أنها كانت تتساءل: هل ستُرفض وتغلق أمامنا الأبواب بعد سنوات من الدراسة والتعب؟.

خيارات عديدة

وأوضحت «رقية النمر» أن القرار الملكي فتح لهن أبوابا وخيارات عديدة بعد إنهاء فترة التدريب المقررة التي ستستغرق (12) شهراً، ما يجعلهن أكثر مهنية وخبرة للدخول والبدء في العمل، مضيفةً أن القرار يمنحهن فرصة إكمال الدراسة داخل المملكة، أو طلب بعثة خارجية لمن يرغب، كما أنه يعدهم بوظائف حكومية أو خاصة، مما يضمن لهن مستقبلا وظيفيا، مؤكدةً على ارتياحهن لهذا الأمر، الذي يعبر عن إحساس كبير من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بأبنائه الخريجين، فهذا الوالد الحنون علينا يجعلنا نشعر بضمان مستقبلنا، في ظل وتحت سقف دولتنا وقيادتنا الحكيمة والرشيدة.

ترخيص معاهد

وقال «سعود المدعج» -رئيس اللجنة الصحية بالغرفة التجارية في المنطقة الشرقية سابقاً-: إن أمر خادم الحرمين الشريفين أسهم كثيراً في حل المشكلة، بيد أن الملام في تلك القضية ليس المعاهد الصحية، بل التشريع المرخص للمعاهد سواء وزارة التربية والتعليم أو وزارة الصحة، مضيفاً أنه كان بعد تخرج الطلاب يقال: «نحن لا نقبلهم، لأن مخرجاتهم ضعيفة»، مبيناً أنه يفترض أن يكون دور الجهات المعنية أن لا تُرخص لأي معهد، إلاّ أن يكون على مستوى متقدم من المهنية والتدريب، حتى يتم قبول أخذه لأموال المواطنين الراغبين في الانخراط في الدراسة الصحية بمختلف فروعها.

رقابة دائمة

وشدّد «المدعج» على أهمية أن تكون التشريعات ملزمة وقوية، بحيث يتم تخريج دفعات قوية وجيدة تفرض نفسها في قبولها في المستشفيات الحكومية، التي لا أستطيع لومها على عدم قبول الخريجين بالصورة التي كانوا فيها، فهي تخاف

من التسبب في مشكلة كبيرة لمريض، مبيناً أن نقل الدم الملوث في أحد المستشفيات كان بسبب فني جديد لم يستطع التفريق بين الأشياء، ذاكراً أنه من المهم وجود رقابة دائمة على المعاهد التي تدرس الطلاب، لافتاً إلى أن المواطن يريد أن يحقق دخلاً مادياً من الوظيفة، والمعهد مستثمر، وضمن هذه المعادلة علينا وضع الجودة كمعيار، متسائلاً: لماذا لا توضع مناهج قوية من التعليم العالي؟، ناصحاً بوجود إشراف أكاديمي من قبل الجامعات المتخصصة، وهذه إجراءات معمول به في دول كثيرة متقدمة في الطب، بحيث نضمن أن هذا الخريج كفؤ ويراهن عليه.

حل مناسب

وعن قبول الخريجين وحل مشكلتهم في مرحلة التدريب قال «المدعج»: على المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي سيعمل بها الخريج أن تتحمل جزءا من المسؤولية، وهو التدريب في أي مكان وعلى حسابها، حتى يكون حلاً مناسباً من الناحية الفعلية، وحتى لا تنشأ مشكلة مستقبلية، مضيفاً أن السوق الحكومي يتحمل كل الخريجين، ففي نفس القطاع يوجد بين ممرض وفني نحو (80) ألف أجنبي، مضيفاً: «لا نستطيع أن نضحي بحياة مريض من أجل التوظيف لمجرد التوظيف، بل المطلوب صنع الكفاءات الوطنية بحق لأن المسؤولية كبيرة».

برنامج دقيق

وليس بعيداً عن رؤية «المدعج» يرى «م.عبدالشهيد السني» أن الحل الأمثل لهذه المشكلة هو وضع برنامج دقيق وشامل تشارك فيه وزارة الصحة والقطاع الصحي الخاص لإعادة تأهيل خريجي وخريجات هذه المعاهد، من خلال احتضانهم وضمهم في برامج تدريبية تأهيلية تنتهي تدريجياً بالتوظيف، وإحلالهم مكان عشرات الآلاف من الوظائف الصحية التي يشغلها وافدون حالياً، مضيفاً أن السوق يستطيع استيعابهم جميعاً، وعن نشوء المشكلة من الأساس، قال: بدأت مع المعاهد الصحية الأهلية، كحل لمئات خريجي الثانوية الباحثين عن فرصة دراسية في حقل صحي، قد يفتح أبواب ا لأمل الوظيفي في موازاة محدودية القبول في الجامعات عموماً، والكليات الصحية الحكومية خصوصاً، لافتاً إلى أنه وقتها كان الترخيص لهذه المعاهد يتم غالباً من المؤسسة العامة للتعليم والتدريب المهني، ومع كثر عدد المعاهد ازداد عدد الطلبة والطالبات والخريجات والخريجين التي تجاوزت بشكل كبير عدد الوظائف الصحية المعتمدة للمواطنين في الدولة، إلى جانب عدم رغبة القطاع الخاص في توظيفهم.

ضعف التأهيل

وأكد «م.السني» على أن هناك مشكلة أخرى كانت في ضعف نوعية التأهيل والتدريب في تلك المعاهد، وبالتالي عدم ملاءمة مستوى الخريجين مع متطلبات المستشفيات المتطورة والناهضة في المملكة، مضيفاً أنه بعد ذلك جاءت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وأُنيط بها الاشراف والتر خيص لتلك المعاهد، ففشلت أغلب المعاهد في تلبية متطلبات الهيئة، وتم اقفال كثير منها، كما أن خريجي المعاهد الخاصة، يلزم لترخيصهم مزاولة المهنة اجتياز متطلبات وامتحانات الهيئة الشديدة، وهو ما شكّل صعوبة إضافية لمخرجات تلك المعاهد، خاصةً أن هناك أعدادا هائلة فو ق ما يتطلبه سوق العمل الطبي الحكومي المتاح للمواطنين، يرافقه ضعف في التأهيل.

الشؤون الاجتماعية تتفاعل مع عالية.. و متوترون يطالبون بإعانة لربات المنازل

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/10/890796

الدمام، أبها – رحمة آل رجب، سارة القحطاني

تفاعلت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ما نشرته «الشرق» في عدد أمس عن قصة السيدة عالية القرني، تحت عنوان «سعودية تنظف دورات المياه لتعيل أبناءها التسعة»، وطلب محمد مسلم من إدارة العلاقات العامة، والإعلام الاجتماعي

في وزارة الشؤون الاجتماعية معلومات عن وسيلة للتواصل معها مبيناً، لـ «الشرق» أن قضية السيدة ستعرض على الوزير، للنظر في أمرها.
وتواصلت «الشرق» مع عالية، وعلقت على مبادرة الشؤون الاجتماعية، وقالت إنها توجهت مساء أمس إلى فرع الوزارة في الدمام، وأوضحت أنهم استقبلوها بترحاب. من جهة أخرى عرض محمد الملحم، من موظفي أرامكو، مساعدته في البحث عن وظيفة لها في مكان يليق بها، وقال إنه سيبذل جهوده للبحث عن وظيفة لها من خلال معارفه، وقد احتلت المادة المركز الثاني في عدد القراءات على موقع الشرق، والأول في قسم المجتمع.
وكان مغردون عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر قد تفاعلوا مع ما نشرته «الشرق» بما يقارب 1115 تغريدة خلال ساعة واحدة، وأطلق المغردون وسماً عبروا من خلاله عن استيائهم لاضطرار عالية، للرضى بهذه الوظيفة. كما طالب عدد من منهم بإيجاد إعانة لربات المنازل تغنيهم عن مثل هذه الوظائف..

بعد حادثة فيصل.. أيتام يطالبون بحماية زملائهم لدى الأسر البديلة

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/10/890937

الرياض – محمد العوني
كشف مصدر مسؤول لـ «الشرق» عن مطالبات أيتام في دور الرعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية للوزارة بإعادة زملائهم الأيتام الموجودين لدى أسر حاضنة بديلة، لحمايتهم، بعد حادثة الطفل فيصل الذي توفي نهاية شهر رجب الماضي في الرياض متأثراً بإصابة لحقت به جراء تعذيبه من قبل رب الأسرة الحاضنة الذي اعترف بفعلته بعد مساءلته من قبل الجهات الأمنية، وتم ضبط أدوات التعذيب في مسرح الجريمة. وبين المصدر أن الوزارة وجّهت الدُّور بضرورة زيادة التحري عن الأسر الحاضنة وإعادة غربلة كل الحالات الموجودة وإعادة النظر في الإجراءات المتبعة مع الأسر البديلة، متهماً وسيلة إعلامية بنشر معلومات غير صحيحة عن حادثة الطفل فيصل وإجراءات الدور، تسببت بغضب بعض الأيتام ومطالبتهم بعودة زملائهم الموجودين لدى أسر حاضنة.
وأضاف المصدر أن الأسر الحاضنة في الرياض حسب آخر إحصائية، يبلغ عددها أكثر من 1400 أسرة، لافتاً إلى أن عدد المشرفين جيد ويكفي للعمل الميداني وزيارة الأسر الحاضنة والتأكد من حصول الأيتام على الرعاية والاهتمام اللازمين، مبيناً أن المتابعات للأسر تختلف من أسرة لأخرى، فبعض الأسر لا يزورها مشرفو الوزارة إلا مرة في السنة

وبعضها تتطلب تعدد الزيارات وتتعدد آليات المتابعة والتواصل، حسب كل أسرة، وبعضها يتم التواصل معها عن طريق الهاتف أو سكايب. وأوضح أنه يتم العمل حالياً على مشروع تأمين المعاقين، ويوجد توجه لتطوير قطاع المعاقين والاتجاه للرعاية النهارية أكثر، والتوسع في مجالات التوحد، كما سيتم تطبيق إستراتيجية الأيتام في جميع مناطق المملكة.

إطلاق 232 سجيناً في مكة والمدينة ونجران

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/10/890922

مكة المكرمة، نجران – هادي عيد، علي الحياني
أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمره الكريم بالإفراج عن عدد من السجناء بمناسبة شهر رمضان الكريم، لتمكينهم من قضاء شهر رمضان المبارك مع أسرهم. وشرعت إدارة سجون مكة المكرمة، ظهر أمس، في تنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين، بإطلاق سراح 42 سجيناً من سجن الإصلاحية، بعد اجتماع لجنة العفو، التي درست ملفات السجناء، ووجدت أن شروط الإفراج تنطبق عليهم. وأوضح مدير إدارة سجون مكة المكرّمة، اللواء محمد بن موسى بن هشلول أن من أطلق سراحهم أمس يمثلون الدفعة الأولى، مبيناً أن لجنة من عدة جهات شملت إمارة المنطقة، والشرطة، وإدارة السجون والجوازات، وإدارة مكافحة المخدرات كلفت بدراسة ملفات السجناء المفرج عنهم لتطبيق ضوابط شروط العفو، مشيراً إلى أن اللجنة مستمرة في فحص ملفات السجناء، وفي حال تطابق شروط العفو الملكي يطلق سراح السجين في حينه. وأكد هشلول أن هذا القرار ليس مستغرباً من خادم الحرمين الشريفين فهو دائماً ما يتلمس حاجات أبنائه المواطنين، فقد تعودنا من ملك الإنسانية حرصه، واهتمامه، بالنزلاء وما يخدمهم، وينفعهم.
وفي السياق ذاته، أطلقت إدارة سجون منطقة المدينة المنورة سراح 170 نزيلاً ممن تنطبق عليهم شروط عفو شهر رمضان المبارك تنفيذاً للأمر الملكي السامي. وتسلم النزلاء المفرج عنهم هدايا عينية مقدمة من قسم الإرشاد والتوجيه بشعبة السجن العام بالمدينة المنورة. وأوضح مدير إدارة سجون منطقة المدينة المنورة اللواء سالم بن حمود البلادي أن أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز يتابع باهتمام بالغ عمل اللجان التي لا تزال مستمرة في دراسة قضايا النزلاء ليتم الإفراج عمن تنطبق عليهم شروط العفو، متمنياً للمفرج عنهم التوفيق في حياتهم وأن يكونوا لبنة صالحة لخدمة دينهم ووطنهم.
من جهة أخرى أطلقت مديرية السجون في نجران مساء أمس عشرين سجيناً انطبقت عليهم شروط العفو.

بطاقة الإعانة ترهق معاقي القصيم.. والمطلق يَعِدُ بـ حلّ

المصدر: صحيفة الشرق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/10/890942

بريدة – عارف العضيلة
أبدى عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم بمنطقة القصيم انزعاجهم من قرار الشؤون الاجتماعية القاضي بمركزية مكان توزيع بطاقات الإعانات الشهرية، مؤكدين أن هذا القرار سبّب لهم معاناة كبيرة وصعوبة بالوصول إلى مكان استلام البطاقات، خاصة أن القصيم منطقة كبيرة وتشمل عدة مدن وقرى، مطالبين بأن يتم إعادة البطاقات إلى

الإدارات التي تتبع للشؤون الاجتماعية بكل مدينة كما كان معمولاً به وذلك تسهيلاً على المعاقين وأسرهم. وهو ما قابله بإقرار ضمني من مدير عام الشؤون الاجتماعية بالقصيم الدكتور فهد المطلق، الذي أبدى تفهماً لشكاوى المواطنين، وكشفه عن توجه لإقرار آليات خاصة تعالج السلبيات الناجمة عن القرار.

وفي هذا الصدد، تقول أم نوف إنها كانت تستلم بطاقة الإعانة من فرع الشؤون الاجتماعية الواقع في مدينتها ولكنها فوجئت الآن أن مكان صرف البطاقات نقل إلى مركز التأهيل الشامل في محافظة البكيرية الذي يبعد عنها 60 كيلومتراً.

وتضيف: أجد صعوبة كبيرة بالوصول إلى مركز التأهيل، كما أنه لايوجد من يوصلني، واستنجدت كثيراً بالمسؤولين لمساعدتي دون أن أجد من يجيب أو يحاول مساعدتي، والجميع يذكرون لي أن النظام ينص على أن تصرف البطاقة من جهة واحدة فقط وهي مركز التأهيل الشامل في البكيرية. مشيرة إلى أن هناك من المعاقين من يبعد مركز التأهيل عنهم أكثر من مائة كيلومتر، وهذا القرار لم يراع ظروف الناس وكان ظالماً للجميع.

من جهته يذكر أحمد الحربي أنه فوجئ بقرار إلغاء صرف بطاقات إعانات المعاقين من المراكز والدور التابعة للشؤون الاجتماعية وقصر صرفها على مركز التأهيل الشامل فقط. مضيفاً أن نقل المعاق من مكان سكنه إلى المركز هو معاناة بحد ذاته، كما أن توحيد ومركزية أماكن الصرف قد ولد ازدحامات كبيرة للجميع، ومعاناة يصعب وصفها، وبعد أن كان كل معاق يستلم بطاقة الإعانة من مدينته بات يذهب لمركز التأهيل بالبكيرية، وهذا جعل كثيراً من المعاقين وأسرهم يتوافدون على المركز.

وبعرض الموضوع على مدير عام الشؤون الاجتماعية بالقصيم الدكتور فهد المطلق، أبدى تفهمه لما ورد على لسان بعض المواطنين، وأبدى موافقته على ما جاء في تعليقاتهم، موضحاً أن الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية في القصيم أنشأت حالياً وحدة متخصصة للإعانات، وجار تنظيمها، وستتولى دراسة كل الحالات والسلبيات وستقر الآليات الخاصة بكيفية تسليم بطاقات الإعانات لمستحقيها.

أكدت أنه لا يحق لأية جهة أن تنسب حديثا للوزارة إلا بإذنها

العدل": لا صحة لما نُسب لنا عن إقرار كبار العلماء قانون الأحوال الشخصية

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130710/Con20130710618858.htm

إبراهيم علوي (جدة)

نفت وزارة العدل ما نشر أمس في بعض الوسائل الإعلامية بأن «مصدراً موثوقاً» في الوزارة أكد أن هيئة كبار العلماء وافقت أخيراً على قرار بشأن صياغة قانون للأحوال الشخصية، بعد موافقة عدد من أعضائها الجدد عليه، وأن القرار كان محل رفض عدد من أعضاء الهيئة في التشكيل السابق، ما جعله حبيس أضابيرها نحو عامين.

وأكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران أن الخبر عار عن الصحة، وأنه لا مصدر موثوقاً للوزارة مبهم الاسم والهوية.

وأضاف «للوزارة متحدث رسمي جرت تسميته إنفاذاً للتوجيهات السامية، للقضاء على أساليب انتحال هوية الوزارة ولا يحق لأي أحد أو جهة كائناً من كان أن ينسب للوزارة حديثاً إلا بإذنها».

واستطرد المتحدث الرسمي لوزارة العدل أنه جرى بيان ذلك في حينه بحكم علاقتها ذات الصلة بهذا الموضوع، وإن كانت لا تختص به تنظيماً، بأن الذي صدر في هذا هو إجازة تدوين الأحكام وفق آلية معينة تحتوي على ضمانات شرعية جرى الرفع بموجبها، وأن قرار الهيئة السابق قبل نحو 30 عاماً لا يتعارض مع قرارها الصادر في هذا قبل أكثر من

سنتين، وليس كما جاء في الخبر المنسوب للوزارة، وذلك لكون القرار السابق راعى المتطلبات والمقتضيات القضائية في حينه، فلم ير مبرراً للتدوين، على حين أن قرارها الأخير نظر إلى ما استجد من متطلبات ومقتضيات تطلبت معاودة النظر الشرعي في موضوع التدوين، وأن هذا يدل على سعة أفق الهيئة، وأنها تراعي في قراراتها قاعدة الشريعة بتغير الفتوى والحكم بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد بالضوابط الشرعية لهذه القاعدة.
واختتم البكران تصريحه قائلا: «وعليه فليس ثمة قانونٍ للأحوال الشخصية البتة تعرف عنه الوزارة؛ فضلاً عن أن تنسبه لغيرها، أو أنه رفض ثم قبل».

ساكنات الأربطة.. قصص إنسانية غائرة

الوجوه المتعبة تفرح بإطلالة الشهر الفضيل

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130710/Con20130710619200.htm

عبدالمحسن السابطي (جدة)

خلف جدران الأربطة الخيرية في جدة تعيش وجوه لا تعرف شيئا عن ركض وإيقاع الحياة ، مسنات يجلسن خلف جدران الغرف التي تؤويهن ، ومع إطلالة الشهر الفضيل فإن هذه الوجوه المتعبة تبتسم للحياة حينما تهب عليها أنسام الخير من أصحاب الأيادي البيضاء والذين يترجمون إحساسهم بمعاناة سكان الأربطة عبر مواد تموينية لسكان الأربطة .
قصص كثيرة تنام في أضابير الأربطة الخيرية ، خاصة أن هناك مسنات أجبرتهن الظروف للإقامة في الرباط الخيري ، الذي وفره بعض أهل الخير لهن .
وإذا نظرنا إلى حال بعض الأربطة الخيرية نجد أنها تقف على جدران متهالكة من الخارج والداخل ، وتحمل خلف هذه الجدران قصص صبر مدفونة في صدور مسنات عشن في الدنيا ما يقارب التسعين عاما ، يتملكهن الخوف وشيء من الحيرة .
وأنت بجوار أحد الأربطة وقبل أن تطرق الباب تلمح إحدى المسنات وهي تتكئ على أتعاب عمرها وما أن تدلف إلى الرباط حتى تسمع أصوات المسنات وهن يتحدثن ويعلن عن فرحتهن بإطلالة شهر رمضان الفضيل، ولكل واحدة من ساكنات الرباط حكاية تختزنها في قلبها ولا تبوح بها .
في البداية تروي أم يوسف 82 عاما والتي فضلت عدم ذكر اسم الرباط أنها تقطن في الرباط منذ ما يقارب 25 عاما تقول أصبحت أقدم امرأة في هذا الرباط الذي جاءه الكثير ورحلوا عنه الى جوار ربهم ، وتروي انهم يفتحون باب الرباط منذ الصباح الباكر حتى قبيل المغرب وذلك لتوافد أهل الخير من اماكن بعيدة.

وتضيف أهل الخير يأتون من أماكن بعيدة لمساعدتنا بالمال والطعام ، كما أن هناك بعضا من رجال الاعمال الذين يأتون الى الرباط شهريا رغبة منهم في تقديم ما تجود به أنفسهم ، موضحة أنه قبيل شهر رمضان يزداد عدد فاعلي الخير والذين يأتون بالاطعمة والملابس وبعض الاثاث البسيط ، ويقومون بتوزيعها على ساكني الاربطة .
ومن جانبها تروي صديقتها فاطمة والتي تعرفها منذ ما يقارب العشرة أعوام أن رمضان يأتي ومعه الخير حيث يجود أهل الخير بكثرة في هذا الشهر، الا أن الحزن الداخلي لا يعادله مال الدنيا حيث أننا نعيش بعيدا عن الابناء الذين تخلوا عنا منذ عشرات السنين.
وأضافت المسنة فاطمة بقولها في هذه الاربطة أصبحنا كالاسرة الواحدة فالصغيرة منا تخدم الكبيرة ونتقاسم العمل في ما بيننا ولكن نعاني من شح الماء حيث أن الخزانات الارضية صغيرة ما يؤدي إلى انقطاع الماء بسرعة.
وأضافت أنهن يجدن صعوبة في جلب صهريج الماء من نقاط البيع بسبب تقدم أعمارهن وعدم المقدرة على الذهاب للأشياب.
تخرج من الرباط ولا زال في جعبتهن الكثير من الأسئلة والكلام ، وتتجه إلى رباط آخر في المنطقة التاريخية ووجدناه مثل سابقه بغرف متهالكة وأبواب قديمة ولكن العامل الوحيد المشترك هو أن جميع ساكنات الرباط من كبيرات السن ، وفي هذا الرباط تسكن هند 77 عاما وهي إحدى أقدم النساء في الرباط.
تقول هند بأن رمضان هو الشهر الوحيد الذي يفرج ضائقة ساكني الاربطة ويخرجنا من مأزق العوز والفقر ، وقالت نحن لا ننكر فضل أصحاب الاربطة الذين وفروا لنا هذا السكن ولكن نطالب جهات مختصة بتأمين احتياجاتنا الغذائية والدوائية وذلك بالتنسيق مع رجال اعمال يأتون شبه شهريا إلى هذه الاربطة.
وأضافت المسنة هند بقولها عندما تتحد جهود الجمعيات مع رجال الاعمال واهل الخير يكون هناك عمل تنظيمي يكفل للجميع حقه، وتزيد بأن الرباط يحتاج إلى عناية خصوصا في جوانب الترميم من الاسقف والجدران الجانبية والتي بدأت بالتشقق والتهالك ، فضلا حل الجانب العلاجي والذي تحتاجه كثير من ساكنات الرباط وذلك لكثرة أمراض الشيخوخة بينهن .
ودعت هند بأن تشرف جهات مختصة على الجانب الغذائي والتمويني والصحي، فضلا عن المراقبة على عملية النظافة في الاربطة والتي سينعكس مردودها على الصحة العامة في الرباط، فيما طالبن البعض بحراسات أمنية على الاربطة لا سيما التي يقطنها بعض العوائل وبها فتيات في تلك الاربطة.
من جانب آخر سبق أن وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة بوضع لائحة موحدة للمسؤولية الاجتماعية للعناية بالأربطة الخيرية على أن يشرف عليها فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة للمحافظة على الأربطة والعناية بالمستفيدين منها وتقديم الخدمات اللازمة لهم في القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية مع التأكد من سلامة المنشآت هندسيا في ظل وصول أعمار بعضها إلى 100 عام.
وكان ذلك التوجيه ضمن ورشة عقدت بالغرفة التجارية الصناعية بجدة ممثلة في مركز جدة للمسؤولية الاجتماعية بحضور عضو المجلس المحلي بالمحافظة محمد عمر ولي لوضع تصور خاص بتطوير الأربطة الخيرية التي يصل عددها بجدة إلى 63 رباطا خيريا.
لائحة تنظيمية
عضو المجلس المحلي بمحافظة جدة المهندس محمد عمر ولي أوضح في حينه أن الورشة بحثت تطوير الأربطة وجعلها نماذج خيرية نافعة لقاطنيها، مشددا على صدور توجيهات محافظ جدة بسرعة وضع لائحة تنظم إدارة الأربطة التي يدار معظمها بشكل عشوائي وتفتقر إلى أعمال الصيانة اللازمة وتواضع الخدمات المقدمة فيها بمجهودات ذاتية وتطوعية، مؤكدا حرص المحافظ على الارتقاء بهذه الخدمات وفق أسلوب علمي مبني على توصيات ورش عمل ولقاءات متواصلة، مضيفا أن العمل يتضمن توفير عمل وتعليم لأبناء وبنات قاطني الاربطة .

OKAZ
نبض الحقيقة

عبر 18 اتصالا هاتفيا ومرئيا

3أسر بنجران تتواصل مع أبنائها في سجن جوانتنامو

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130710/Con20130710619139.htm

قايد آل جعرة (نجران)
أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر في منطقة نجران محمد بن عبدالله الشهري، أن ثلاث أسر في نجران استفادت من برنامج إعادة الروابط الأسرية من خلال التواصل مع أبنائها المعتقلين في سجن جوانتنامو سواءً عبر الاتصال المرئي أو الهاتفي من مقر الإدارة العامة لهيئة الهلال الأحمر السعودي بالمنطقة، كانت آخرها مكالمة مرئية تمت الأسبوع الماضي وجمعت إحدى الأسر بنجران مع ابنها المعتقل في المعتقل المذكور.
وبين الشهري، بأن الإدارة العامة لهيئة الهلال الأحمر بمنطقة نجران نفذت خلال فترة 1433/2/13هـ وحتى الفترة 1434/3/2هـ ومن خلال برنامج إعادة الروابط الأسرية، 18 مكالمة مرئية وغير مرئية ما بين المعتقلين وذويهم في منطقة نجران، وقال: هذا التواصل يأتي بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي في إطار حرص سموه على استكمال الدور الإنساني والاجتماعي للهيئة من خلال تنفيذ برنامج إعادة الروابط الأسرية، وأيضاً بمتابعة من صاحب السمو الأمير بندر بن فيصل آل سعود نائب مدير عام ادارة الشؤون الدولية بالهيئة المشرف العام على إعادة الروابط الأسرية.

طالب سعودي يتعرض للطعن في "الأردن"

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=152494&CategoryID=3

تبوك: الوطن
تلقى طالب سعودي، يدرس في محافظة "أربد" الأردنية، عدة طعنات على صدره، أول من أمس، من قبل مجموعة من الشبان الأردنيين. وفيما أكدت بعض المصادر تمكن الأجهزة الأمنية في محافظة أربد " 70 كلم شمال العاصمة الأردنية عمان" من إلقاء القبض على الجناه؛ أكد نائب السفير السعودي بالأردن الدكتور حمد الهاجري أن الطالب تعرض للطعن من قبل مجموعة من الأشخاص، وقد توجه مندوب السفارة حسين البلوي لمحافظة أربد صباح أمس، حيث التقى الطالب السعودي الذي يرقد في مستشفى أربد التخصصي، وقام بنقله إلى مستشفى المؤسس التابع لجامعة العلوم والتكنولوجيا بإربد.
وأكد الهاجري أن الطالب بحالة صحية مستقرة، مشيراً إلى ورود أنباء تفيد بالقبض على المعتدين.

حبسها هي وخالتها وأشعل النار في موقد غاز لإخفاء معالم الجريمة

مصرع سيدة طعناً بيد زوجها في شقة بـ"بوادي جدة"

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://sabq.org/go8fde

عبد الله الراجحي- سبق- جدة:
لقيت سيدة في العقد الثاني من عمرها مصرعها مساء أمس الثلاثاء، متأثرة بعدة طعنات، ويعتقد أن الجاني هو زوجها الذي أشعل النيران بالمنزل في محاولة لإخفاء جريمته على ما يبدو، بعد أن احتجزها هي وخالتها بداخل شقة بالدور الأرضي من بناية مكونة من ثلاثة طوابق بحي البوادي شمال محافظة جدة.
وقال الناطق الإعلامي بإدارة الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة العقيد سعيد سرحان: إن غرفة عمليات الدفاع المدني بمحافظة جدة تلقت بلاغاً من الجهات المختصة بطلب فتح شقة بحي البوادي شمال محافظة جدة، فتحركت فرقة إنقاذ وإطفاء وإسعاف لموقع الحادث.
ولفت إلى التعامل مع الحالة من خلال فتح الباب الرئيسي للشقة، حيث وجد شخص في العقد الثالث أشعل النار في موقد غاز صغير، وتعاملت معه فرقة الإطفاء من خلال الطفايات اليدوية، وتم إخماد الحريق قبل أن ينتشر في أرجاء الشقة.
وقال "سرحان": إنه وجد على الأرض في إحدى غرف النوم سيدة في العقد الثالث قد فارقت الحياة، وبرفقتها سيدة لم تُصَب بأذى تفيد المعلومات الأولية أنها خالتها.
ولفت إلى تعامل الدوريات الأمنية مع الشخص المتواجد بداخل الشقة، وباشر ضابط التحقيق عمله بالموقع.
ولوجود شبه جنائية تم تسليم الحالة للجهات الأمنية بصفتها جهة الاختصاص.

والدها: رفضوا تنفيذ قرار وزير الداخلية لنقلها للرياض

خطأ طبي في الولادة يهدد حياة طفلة في بارق

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://sabq.org/mm8fde

عبدالرحمن الشهري- سبق- بارق:
قال مواطن من بارق إن ابنته تعرضت لخطأ طبي أثناء ولادتها؛ ما أدى لتدهور بحالتها الصحية يوماً تلو الآخر، مناشداً خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين مساعدته في إنقاذ ابنته، بعد رفض مسؤولين تنفيذ أمر وزير الداخلية بسرعة نقلها للمستشفى التخصصي في الرياض.
وقال المواطن سلطان ناصر المرزوقي لـ"سبق" إن زوجتي حدث معها خطأ طبي بتاريخ 17/ 9/ 1433 عندما أحضرتها إلي قسم الطوارئ بمستشفى أبها للولادة؛ إذ إن الدكتور والاستشارية والطاقم الطبي لم يقوموا بعمل عملية لولادة التوأم، على الرغم من أن الاستشاري الذي كنا نراجع عنده طيلة أيام الحمل أوصى بذلك. وأشار في كلامه إلى حضوره للمستشفى وتوقيعه لإجراء العملية، إلا أن الدكتور غامر بصحة الأم والطفلة على حد سواء؛ "ما تسبب في إعاقة لطفلتي "ريم" كما هو موضح بالتقارير الطبية المرفقة".
وأشار إلى أنه تقدم لوزير الداخلية محمد بن نايف، الذي أصدر أمراً يقضي بنقل "ريم" عن طريق الإخلاء الطبي، إلا أن مستشفى الملك فيصل التخصصي رفض استقبال الحالة "وتقدمتُ إلى الديوان الملكي إلا أن وزير الصحة كوّن لجنة دون معرفتي بوقت انعقادها ودون الاتصال بي، وذكر أن الحالة تعالج في مستشفى عسير المركزي التي كانت ابنتي ريم تتلقى به العلاج سابقاً".
ولفت إلى أن مدير قسم الأطفال بمستشفى عسير المركزي قام بإخراج الطفلة وهي بحالة سيئة جداً بحجة أن المستشفى لا يستطيع تقديم شيء أكثر مما قدم.

وقال: ابنتي حصل لها العديد من المشكلات الصحية بسبب عدم تجاوب وزير الصحة والمشرف على المستشفى التخصصي "أمل"؛ لذا أناشد الله ثم مقامكم الكريم سرعة نقل ابنتي "ريم" لمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، نظراً لتدهور صحتها، ومحاسبة من أخرجها من قسم الأطفال بمستشفى عسير المركزي.

أسعار السلع ترتفع وأمراء المناطق يوجهون بالرقابة لضمان الاستقرار

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
رابط الخبر

المدينة ـ جدة
فى الوقت الذى شهدت مناطق المملكة المختلفة ارتفاعا كبيرا في أسعار بعض السلع الغذائية شملت اللحوم والخضروات والفاكهة والمواد التموينية الأساسية وغيرها من السلع الضرورية وجه أمراء المناطق الأجهزة الرقابية بتكثيف تواجدهم في منافذ بيع المواد الغذائية والأسواق التجارية المختلفة بهدف الحد من التلاعب بالأسعار وإقامة السوق السوداء، بالتزامن مع ما شهدته الأسواق خلال هذه الأيام من إقبال متزايد من قبل المواطنين لتأمين احتياجاتهم بمناسبة دخول شهر رمضان المبارك.

أمير منطقة تبوك
في تبوك شدد صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير المنطقة على الإدارات المعنية الحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن خلال شهر رمضان والتي تشمل المجالات الصحية والبلدية والكهربائية والاتصالات ومراقبة الأسعار في الأسواق والمحلات التجارية وتوافر المواد الغذائية والسلع والتأكد من صلاحيتها. كما شدد على أهمية مضاعفة الجهود لدى شرطة المنطقة وإدارة المرور لتسهيل الحركة المرورية داخل الطرق في الشوارع الرئيسة والفرعية وعند الأسواق التجارية والمحلات لمواجهة الضغط المتزايد خلال أوقات الذروة.

أمير منطقة الشرقية
وطالب صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية المسؤولين بضرورة مراقبة الأسواق ونظافة المطاعم وتسهيل الحركة المرورية في أوقات الذروة ومكافحة المتسولين، بالإضافة للحرص على مراقبة الأسعار والحفاظ على عدم زيادتها، وضرورة وجود الجهات المعنية في أماكن التجمعات سواء المساجد أو المجمعات التجارية وغيرها لتأمين كل ما يحتاجه المواطن والمقيم.

أمير منطقة الباحة
كما وجّه صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة الجهات الحكومية الخدمية، بإعداد خطة استعداد للاشراف على الأعمال الميدانية، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، وتجهيز المواقع العامة وتوفير الخدمات ومراقبة مستوى الأسعار والمطاعم والنزل السكنية. وتضمن التوجيه الاعتناء بتقديم كل الخدمات التي من شأنها راحة المصطاف والمواطن والمقيم، مع متابعة المستوى العام للنظافة.

أمير منطقة عسير
فيما وجه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير بتشكيل لجنة من الجهات المختصة لمتابعة الأسواق وأسعار السلع والمنتجات الرمضانية ومصادرة الفاسدة وضبط المخالفين في ذلك وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم. ويأتي هذا التوجيه حرصًا على سلامة المواطنين وراحتهم وتوفير السلع بأسعار مناسبة، حيث أوضح سموّه أن مراقبة أسعار السلع وجودة وسلامة المنتج، من أهم الأمور التي يجب ضبطها مع دخول الشهر الكريم.
ودعا سموه جميع التجار والباعة الى مراقبة الله تعالى، وعدم استغلال حاجة الناس في هذا الشهر للحصول على السلع والمواد الغذائية التي يتميز بها هذا الشهر عن سواه وعدم العمد إلى رفع الأسعار بصورة مفاجئة أو تسريب البضائع

الفاسدة أو التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء إلى الأسواق دون رحمة، سائلا سموه الله تعالى أن يبلغ الجميع هذا الشهر الفضيل وأن يجعلنا من صوامه وقوامه.

متسولات يتاجرن بالفقر على عربات المعاقين

المصدر: صحيفة المدينة الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
رابط الخبر

حسام الضفيان - المدينة المنورة تصوير- زاهد بخش
عبّر عدد من زوار المسجد النبوي الشريف وأصحاب المحلات المجاورة عن استيائهم من المضايقات التي يسببها لهم تكاثر حالات التسول المنتشرة بين الافريقيات اللاتي يستعطفن الزوار بالإعاقات المختلفة لكسب شفقتهم واستخدام عربات ذوي الاعاقة لتسويق سلعهن مجهولة المصدر والتي يقمن ببيعها من خلال افتراشهن بين المحلات المجاورة للساحات وطالب أصحاب المحلات بمكافحة هذه الظاهرة المنتشرة والقضاء عليها بشكل رادع وتطبيق عقوبات صارمة على المفترشات الافريقيات مؤكدين أن الحملات التى تقوم بها الجهات المسؤولة لا تردعهن من العودة والجلوس في نفس المكان بعد أقل من بضع دقائق من الحملات تاركات وراءهن عدة مضايقات للحجاج والمارة وايذائهم بدفع العربات عليهم والحاق الضرر بهم .
«المدينة» قامت بجولة داخل المركزية ورصدت افريقيات وقد انتشرن على مداخل ومخارج الساحات مستخدمات عربات المعاقين الموقوفة للمسجد النبوي لكسب شفقة الزوار!!
محسن باخت اللقماني أحد أصحاب المحلات يقول بسبب هؤلاء المفترشات كل يوم مضايقات للمارة وللمتسوقين وقد تزايد العدد أكثر من السابق لافتا الى منظرهم المرفوض و الذى يسيء للمدينة وأهلها مشددا على ضرورة ردع هؤلاء بوقفة جادة وشاركه عبداللطيف السحيمي قائلا: نقوم بالاتصال برقم طوارئ 940 كل يوم أكثر من 3 مرات ولكن دون جدوى او فائدة كما أن المفترشات يأتيهن خبر بالحملات من قبل قيامها بساعة وأكثر. وألمح السحيمي إلى جانب آخر فحين تأتي الحملة يقمن بتخبيط العربات على المارة والتسبب في ايقاعهم على الأرض اضافة الى النشل والسرقة الذي يتعرض له زائرو مدينة رسول الله من قبل الافريقيات وغيرهن من المخالفات.

محاكم الأحوال الشخصيّة الجديدة

المصدر: صحيفة عكاظ الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130710/Con20130710619132.htm

ماجد محمد قاروب

تعتبر واحدة من المحاكم النوعية الخمس التي استحدثها مشروع الملك لتطوير القضاء بالإضافة إلى المحاكم التجارية والعمالية والجنائية والعامة.

ونصت آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء الصادرة في 1428هـ على استحداث عدد كافٍ من وظائف السلك القضائي لمحاكم الأحوال الشخصية وذلك في أول سنة مالية تالية لنفاذ نظام القضاء.
وقرار يصدره المجلس الأعلى للقضاء خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ نظام القضاء يتضمن : تحويل محكمة الضمان والأنكحة في كل من الرياض وجدة وتحديد العدد المناسب من القضاة للعمل في كل محكمة أحوال شخصية، وتخصيص عدد من القضاة العاملين حاليا في المحاكم العامة والمحاكم الجزئية للعمل في محاكم الأحوال الشخصية عند مباشرتها اختصاصاتها ويراعي في ذلك حجم عمل محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم العامة، ونقل القضاة المشار إليهم عند مباشرة كل محكمة أحوال شخصية اختصاصاتها.
وتقوم اللجنة الفنية بالتنسيق مع المجلس ووزارة العدل خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ نظام القضاء بدراسة مدى الحاجة إلى استحداث وظائف قضائية أخرى تخصص لتلك المحاكم، وتحديد احتياجات كل محكمة أحوال شخصية من وظائف إدارية وفنية واستحداثها في أول سنة مالية تالية للتحديد، وتخصيص بعض الوظائف الإدارية والفنية الشاغرة والمشغولة في المحكمة العامة لمحكمة الأحوال الشخصية الواقعة في منطقتها أو محافظتها.
توفير مقر لكل محكمة أحوال شخصية صدر بإنشائها قرار من المجلس الأعلى للقضاء قبل مباشرتها اختصاصاتها بمدة كافية، وأن يراعي في المقر تناسبه مع طبيعة وحجم المنازعات التي تنظرها محاكم الأحوال الشخصية، وتقوم وزارة المالية بتوفير المبالغ اللازمة لذلك.
وإحالة قضايا الأحوال الشخصية التي لدى المحاكم العامة والمحاكم الجزئية ولم يجر ضبطها إلى محاكم الأحوال الشخصية التي تقع في نطاق اختصاصها المكاني ويكون ذلك عند مباشرتها اختصاصاتها.
ويحدد المجلس فترة انتقالية بعد تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية لتباشر بعدها المحاكم اختصاصاتها، ويراعي في ذلك أن تستمر المحاكم العامة والمحاكم الجزئية في نظر قضايا الأحوال الشخصية التي ضبطتها حتى الحكم فيها.
ويضع المجلس الأعلى للقضاء خطة زمنية محددة لإنشاء محاكم أحوال شخصية في مناطق المملكة ومحافظاتها وتزود وزارة العدل بنسخة من هذه الخطة، قبل التنفيذ بوقت كافٍ.
ونتساءل بعد مرور أول سنة مالية تالية لنفاذ نظام القضاء هل تم استحداث وظائف السلك القضائي لهذه المحاكم أم تأخر التنفيذ سنوات. وفي خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ نفاذ النظام هل قامت اللجنة الفنية بما نصت عليه آلية العمل التنفيذية أم مازال الأمر محل دراسة. وهل مازالت وزارة المالية تبحث توفير المبالغ اللازمة لتوفير مقر لكل محكمة. والإجابة على هذه التساؤلات غاية في الأهمية خاصة أنه لم يتم تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وبالتالي لن يستطيع المجلس الأعلى للقضاء تحديد فترة لتباشر بعدها محاكم الأحوال الشخصية اختصاصاتها.
إن إنشاء محاكم الأحوال الشخصية في مناطق المملكة ومحافظاتها مع توفير العدد المناسب من القضاة لكل محكمة أهمية عاجلة لسرعة الفصل في قضايا الأسرة التي هي نواة المجتمع السعودي واستقراره وهو من أهم متطلباته التي تحرص الدولة على توثيق أواصرها، خاصة أن 60% من القضايا المنظورة في المحاكم العامة هي قضايا أسرية وأحوال شخصية..
وتحتاج محاكم الأحوال الشخصية إلى عناية كبيرة في تصميمها العام من الخارج والداخل وكذلك قاعات الانتظار والتقاضي لمراعاة وجود الأطفال والقصر والحالة النفسية السيئة التي يكون فيها المتخاصمون في قضايا خلع أو طلاق أو نفقة أو نزع ولاية أو عقوق والدين، مع ضرورة توظيف كوادر نسائية متخصصة في القانون والشريعة وعلم النفس والاجتماع للمشورة والإرشاد والإصلاح مع توفير عدد كافٍ من قضاه التنفيذ لتنفيذ أحكام محاكم الأحوال الشخصية بشكل فوري وعاجل.

80 ألف للمطلقة واليتيمة لإنشاء مشاريع صغيرة

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130711/Con20130711619287.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

وجه وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي، الصندوق بإطلاق مبادرة جديدة تستهدف السيدات القادرات على العمل والإنتاج من الأسر المحتاجة والمسجلين في الضمان الاجتماعي، الجمعيات الخيرية، لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم، الأيتام ومن في حكمهم، المطلقات والمهجورات، وذلك بمنحهن مبالغ مالية تصل إلى 80 ألف ريال لتشجيعهن على تطوير مشاريعهن القائمة، على أن تقتصر المرحلة الأولى من البرنامج على الإناث ثم تعمم على الرجال من ذات الفئة المستهدفة في مرحلة لاحقة. وتهدف المبادرة إلى تحسين مناخ وظروف العمل في المجتمع ومساعدة السيدات للاستقلال بأنشطة تجارية وخدمية تسهم في تحسين مستواهم المعيشي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو تشغيلية بالمشاريع الناشئة ودعم فرص نجاحها.

أوضح ذلك لـ «عكاظ» مدير عام الصندوق عادل فرحات، مبينا أن الفكرة جاءت ثمرة ورشة عمل نظمها الصندوق مؤخرا حول هذا البرنامج الذي أطلق عليه التدريب المنتهي بفرصة عمل حر، وشارك فيها أكثر من 30 جهة مختصة في الشأن الاجتماعي، وانتهت إلى تبني عدد من التوصيات منها ضرورة تدريب السيدات صاحبات المشاريع الصغيرة على تطوير مشاريعهن ودعمهن حتى يستطعن المنافسة في السوق. وأوضح فرحات أنه يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمبادرة التي تحمل مسمى التدريب المنتهي بفرصة عمل حر، والذي يعد من أحدث وأكبر البرامج الموجهة التي ينفذها الصندوق لمساعدة الأسر العاملة والمنتجة ودعمها وتحويلها إلى منافس قوي في السوق، لافتا إلى أنه سيتم تقييم التجربة بعد 6 أشهر من البدء كتقييم أولي يليه تقييم لاحق بعد مرور سنة، ومن ثم ينظر إما في رفع قيمة الدعم أو تركه مفتوحا بلا حد، وذلك وفق مجموعة معايير بناء على النتائج المتحققة. يذكر أن برنامج التدريب المنتهي بفرصة عمل حر ينص على ضرورة التحاق السيدات الراغبات في الحصول على الدعم ببرنامج تدريب يتضمن ثلاثة محاور، هي الإعداد المعنوي للسيدات، الإعداد الفني والإداري المعني بتطوير المشروع الصغير والمحور العملي الذي يتضمن تطبيقات عملية على مشاريع واقعية، وسيتم في الفترة المقبلة التواصل مع شركاء الصندوق في الميدان الجمعيات الخيرية، حول فكرة المبادرة وآلية تطبيقها وكذلك تحديد الفئات المستهدفة وآلية ترشيحهم وتقييم قدراتهم ومنتجاتهم من خلال مناسبتها للبيئة من جهة وللمستفيد من جهة أخرى، إضافة إلى الأساليب والآليات المناسبة مما يفتح مجالات أوسع لتحسين جودة العمل بشكل أفضل وأسرع.

عكاظ تنشر تفاصيل جريمة قاتل زوجته

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130711/Con20130711619363.htm

إبراهيم علوي (جدة)

أحالت شرطة جدة ملف التحقيق في جريمة القتل التي شهدها حي البوادي أمس الأول إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق مع الزوج القاتل والتوصل لملابسات وأسباب الجريمة.

وقال القاتل في محضر التحقيقات بمركز شرطة النزهة إنه لا يعرف سبباً لماقام به، مشيراً إلى أنه يعاني من مرض نفسي - على حد قوله.
وذكر أنه ذهب وقت صلاة المغرب إلى إمام المسجد المجاور لمنزله لإيجاد حل لمشاكله مع زوجته، وحاول شرحها لإمام المسجد الذي كان منشغلا بالصلاة، على حد وصف الجاني، حيث طلب منه العودة بعد الصلاة للاستماع إليه ومن ثم السعي لإيجاد حل للمشكلة، مبيناً أن إمام المسجد حاول تهدئته وتذكيره بالله ومحاولة جذبه لأداء الصلاة معه غير أنه غادر متوجهاً إلى منزله، وما هي إلا دقائق حتى استقر على تنفيذ جريمته التي انتهت بقتل زوجته، ليخرج بعدها ويعلن أمام سكان الحي عن انتهاء المشاكل.
كما أشار القاتل في التحقيقات إلى أنه لا يعرف عدد الطعنات التي وجهها إلى جسد زوجته، غير أنه أكد ارتياحه نهائيا من مشاكلها.
وتضمن محضر التحقيقات الأولي قيام القاتل بتوجيه عدة طعنات نافذة ووحشية إلى مختلف أنحاء جسد زوجته التي تقطن معه في منزلهما في حي البوادي في الطابق الأرضي من عمارة سكنية تضم 3 طوابق، ورصد أفراد الأدلة الجنائية انتشار آثار الدماء على سرير نوم القتيلة وجدران غرفة استقبال الضيوف في صالة المنزل الرئيسية وعلى ثلاجة الطعام.
وقال الناطق الإعلامي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق: عندما باشرت الجهات الأمنية الموقع اتضح أن أبواب المنزل مغلقة بإحكام، فيما أشارت المعلومات الأولية إلى وجود زوجة القاتل بداخله، لذا تم استدعاء الفرق المتخصصة من الدفاع المدني التي تولت التعامل مع الأبواب وإطفاء الحريق قبل أن يتم اكتشاف جثة الزوجة، فيما تم العثور على قريبة لها في صحة جيدة.
وأضاف: التحقيقات مع الجاني سيتم إنهاؤها في مركز الشرطة لإحالته لجهات الاختصاص في هيئة التحقيق والادعاء العام مؤكدا مباشرة فريق مختص من الأدلة الجنائية لمعاينة مسرح الحادثة ورفع كافة البصمات ولتحريز سلاح الجريمة.
وأشار إلى أن منفذ الجريمة تم ضبطه بعد تنفيذها مباشرة وتم العثور على موقد غاز في الموقع يعتقد أنه من خلاله تم إشعال الشقة من قبل الجاني.
يشار إلى أن القاتل وبعد أن أقدم على تنفيذ جريمته حاول إخفاء معالمها من خلال حرق المنزل كاملاً بذات الطريقة التي نفذها قاتل حي الجامعة الذي قتل زوجته قبل شهرين بطلقات نارية قبل أن يحرق المنزل وينتحر.

تكثر مجاميعهم في رمضان و95 ٪ منهم أجانب

متسولون يستدرون العطف بالأطفال والعاهات المصطنعة

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130711/Con20130711619466.htm

عبدالمحسن السابطي (جدة)
لا تكاد تمر بشارع أو تقف عند إشارة مرور أو تذهب إلى الأسواق والمساجد والميادين العامة في عروس البحر الأحمر جدة خلال أيام هذا الشهر المبارك حتى تصطدم بالكثير من المتسولين، رجال ونساء وأطفال ومن جنسيات مختلفة، وهم يستغلون أيام شهر رمضان، حيث يكون الناس أكثر جودا وتصدقا، ولكن الشيء الملاحظ أن هناك متسولين يعمدون إلى تدبيج عاهات جسدية مصطنعة من أجل استدار عطف المحسنين، وهناك الكثير من السيناريوهات التي جرى ضبطها لمتسولين أجانب بعاهات مصطنعة في مواقع مختلفة.

وأجمع عدد من المواطنين أن التسول أصبح بمثابة ملمح في الكثير من المواقع في جدة رغم جهود الجهات المختصة لضبط هؤلاء الذين ينتشرون بجوار إشارات المرور أو في ساحات الأسواق.

وتشير بورصة التسول أن المتسولين يستعدون لرمضان منذ شهر أو أكثر، حيث تبدأ المفاوضات لاصطناع العاهات التي تلفت جيوب المحسنين، فيما تجد البعض يحملون تقارير مدفوعة الثمن من بعض المستشفيات والمتضمنة بأنهم مصابون بأمراض مزمنة، فيما تذهب غالبية النساء لاستئجار أطفال من بعض أبناء جلدتهم لكي يقوموا بالتسول بهم على أجر متفق بين الطرفين تدفع في نهاية الشهر.

«عكاظ» أمسكت عصا هذا الملف وحاولت نثر أوراقه على طاولة أطياف من المجتمع، إذ أوضحت في البداية الأخصائية الاجتماعية الدكتورة نهلة عباسي أن التسول بلا شك أصبح ظاهرة مؤذية وهي ظاهرة ليست بجديدة على المجتمع، ولكن طرق وأساليب التسول نفسها تتجدد وتختلف باستمرار، لدرجة أن التسول أصبح بمثابة وظيفة تمارس بشكل منتظم وبهيكلة واضحة يديرها في بعض الأحيان أشخاص وافدون من ضعاف النفوس، حيث جرى اكتشاف بعض الشبكات التي تجلب صغار السن من بعض دول الجوار وتشغيلها في المدن الحيوية داخل البلد وخاصة جدة من أجل ممارسة التسول.

وتساءلت الدكتورة عباسي بقولها «كيف يمكن لطفل لم يتجاوز عمره الحادية عشرة قطع الآف الأميال للعمل في التسول عن طريق إحدى الشبكات التي تعمل في الخفاء وليس لها هم إلا جمع المال بأي وسيلة كانت؟»، وروت بأن التساهل في هذه الظاهرة قد يجرنا إلى كوارث لاسمح الله، وطالبت الدكتورة نهلة بأن تتحد جهود مؤسسات الدولة مع القطاعات الخيرية والمتخصصين في هذا الشأن للخروج من أزمة انتشار المتسولين.

وبما أن للمتسولين طرقا وأساليب تتنوع وتختلف باختلاف الوقت، اتجهت عدسة «عكاظ» نحو إحدى الإشارات في شارع المكرونة، فرصدت العدسة ظاهرة التسول المبطنة حيث يقوم بعض الآباء الوافدين بتزويد أطفالهم الذين لم يتجاوزا السادسة والسابعة من أعمارهم ببعض السلع كالعلك والحلوى وخلافه يكون القصد من ذلك التسول بطريقة مبطنة وليس بيع العلك، حيث إن أغلب العابرين لا يشترون العلك وإنما يتصدقون على هؤلاء الأطفال والذين يمارسون التسول بطريقة مبطنة.

أحد المتسولين والذي لم يتجاوز عمره 15 عاما الذي تردد في الحديث روى تفاصيل قصته وسبب تسوله وقال إنه أتى إلى المملكة عن طريق التهريب منذ ما يقارب الشهرين حيث إن موسم رمضان يعد أحد المواسم التي يجنون فيها أرباحا من التسول وبعدها نغادر إلى بلادنا.

وعن كيفية سكنه وتأمين معيشته قال «أرسلني والدي مع مجموعة من الأطفال الصغار من الأقارب إلى أحد المعارف الذي يعمل في جدة بحيث يؤمن لي السكن والمعيشة مقابل مبلغ مالي يدفعه له من عائد التسول يصل إلى 3500 ريال عن الفرد الواحد حتى نهاية رمضان ومن ثم يتكفل بإرجعانا عن طريق التهريب».

وأضاف المتسول الصغير أن هذه تعد المرة الثانية التي يأتي فيها من بلاده للتسول في رمضان وقال «نجني يوميا ما يقارب 500 إلى 600 ريال وأنه يقوم بتغيير المواقع يوميا خوفا من الملاحقة ولكنه في بعض الأيام يحتال بطريقة أخرى وهو التسول عن طريق تنظيف زجاج السيارات الأمامي عند الإشارات أو الأسواق وكثير منهم من السائقين تأخذهم الشفقة فيعطوني مبلغا ماليا من دون قيامي بتنظيف الزجاج.

وفي نفس السياق، كانت هناك ثمة امرأة أفريقية تجلس بجوار مركز تجاري وروت على مضض بأنها تمارس التسول طيلة أيام السنة ولكن بفترات متقطعة وعندما يحين رمضان تكثف نشاطها خصوصا عند مراكز التسوق حيث تقوم بجلب أطفالها كي تستدر عطف المتسوقين خصوصا في رمضان والذي تكثر فيه صدقات المحسنين.

من جانب آخر، بقول فهيم وهبي إن ظاهرة التسول لم تعد جديدة على المجتمع ولم تعد الأساليب التي ينتهجها المتسولون نافعة على الكثير، بيد أن المتسولين لازالوا في ازدياد.

وأضاف وهيب أن المتسولين بمثابة قنابل موقوتة لاسيما صغار السن والذين أقحموهم ضعاف النفوس في هذه الظاهرة القبيحة وأغروهم بالمال مستغلين فقرهم وعوزهم خاصة الأطفال القادمين من دول الجوار، فضلا عن أن هذه الظاهرة تشوه المنظر الحضاري لمدينة جدة.

معالجة الأوضاع

من جانب آخر، ذكرت الشؤون الاجتماعية في تصريح سابق أن دورها في ملف المتسولين واضح، وأنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة لمعالجة أوضاع المتسولين، وبينت إحصائية صادرة من الوزارة أن أكثر المتسولين من الأجانب وهم يشكلون نسبة 95% وأن 45% منهم سيدات وهؤلاء ليسوا من مسؤولية الوزارة التي تهتم بوضع المتسول السعودي، فالمتسول إما أن يكون قادرا على العمل وهذا يوجه لمكتب العمل، وإما أن يكون يتيما فيوجه لدور الأيتام وكبير السن يوجه لدار المسنين.

رئيس نزاهة لـ الرياض : غياب الحكومة الإلكترونية فساد

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/11/article851037.html

الرياض – أسمهان الغامدي

أبان ل"الرياض" رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبدالله الشريف أن عدم تفعيل الوسائل العلمية الحديثة التقنية، ووسائل الاتصالات الإلكترونية السريعة بين الجهات الحكومية، يعد مخالفة تستوجب المساءلة من قبل (نزاهة) للجهة الحكومية أو القطاع المشمول باختصاصات الهيئة، مشيرا إلى أن الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة، ووسائل الاتصالات السريعة بين الجهات الحكومية هي إحدى الوسائل لتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما نصت على ذلك الفقرة (ثالثا / 2/ ك) من الإستراتيجية، وتنفيذ مشروع التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، يغلق كثيرا من الثغرات التي تؤدي إلى الفساد، ويسهل إجراءات معاملات المواطنين والمقيمين وحسن تقديم الخدمة لهم، والهيئة تتابع مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ومن ثم فإن عدم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإستراتيجية أو في الخطة يعد مخالفة تستوجب المساءلة.

وحول ما ترصده الهيئة من مخالفات وتحيله للجهة نفسها للتحقيق فيه وإفادتها قال: الهيئة تتبع إجراء يكشف لها مصداقية الإفادة من عدمها، حيث إنها تعود إلى ملحوظاتها التي بعثتها وتتأكد أن الجهة أجابت عليها واتخذت الإجراءات التي طلبتها نزاهة، مضيفا أن المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ألزمت الجهات المشمولة باختصاصاتها بالرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذته حيالها

مفصلا أنه بحسب المادة الخامسة / 3/ج من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ألزمت الجهات المشمولة باختصاصاتها بالرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذته حيالها، وذلك من خلال مدة أقصاها 30 يوما من تاريخ إبلاغها بها، وتم التأكيد عليها بالأوامر الملكية رقم (7816) بتاريخ 1433/2/1، ورقم (37993) بتاريخ 1433/8/1ه ، ورقم

4795 بتاريخ 1434/2/8ه، القاضية بإلزام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بالتجاوب معها خلال المدة المحددة، وحري بهذه الجهات الالتزام بذلك، وحتى تتأكد الهيئة من مصداقية الإفادة، فإنها تعود إلى ملحوظاتها التي بعثتها وتتأكد أن الجهة أجابت عليها واتخذت الإجراءات التي طلبتها الهيئة

وفي حال تقاعس الجهات في رفع إفادتها لنزاهة، زاد الشريف أن المقام السامي هو الفيصل بين الهيئة والجهات المتقاعسة في رفع إفادتها لنزاهة، حيث إن ذلك يعد مخالفة (الخامسة / 3/ج) من تنظيم الهيئة، والأوامر الملكية المشار إليها، التي أكدت على إلزامية إجابة الهيئة خلال مدة أقصاها 30 يوما، وبناء عليه تقوم الهيئة بعد استنفاد المدة المحددة بالرفع للمقام السامي عن تلك الجهات التي لا تلتزم بذلك.

صحية بيشة ترد على نزاهة

الجثث الموجودة بثلاجة مستشفى تثليث لمجهولي الهوية

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/11/article851052.html

بيشة - عبدالله المعاوي

كشفت الشؤون الصحية بمحافظة بيشة في بيان تلقت "الرياض" نسخة منه، أن الجثث الموجودة في ثلاجة مستشفى تثليث تعود لأشخاص مجهولي الهوية، وذلك رداً على تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" الذي تضمن عدداً من الملاحظات على المستشفى.

وقال الناطق الإعلامي بالشؤون الصحية بالنيابة علي آل بخيتان أنه إشارة إلى التقرير الذي قامت بنشره "نزاهة" عبر موقعها الالكتروني وتناقلته بعض الصحف بعنوان "نزاهة تكشف سوء الخدمات الصحية والإدارية والنظافة بمستشفى تثليث العام"، نفيد أن مستشفى تثليث يقدم خدماته بالشكل المطلوب وحسب ما يتوفر به من إمكانات وفرت حسب سعته السريرية، مؤكداً حرصهم على تقديم الخدمات الصحية بالمنطقة بالشكل المطلوب.

وأضاف أنه بناء عليه نشير إلى أن التقرير تضمن عددا من الملاحظات اشتملت على عدم توفر بعض العيادات إضافة إلى اقتصار عمل بعضها على الفترة الصباحية، وفي هذا نبين لكم أن هذا الأمر يأتي حسب معايير وزارة الصحة المتضمنة لعدم وجود تخصصات "المخ والأعصاب- جراحة أطفال– نفسية" للمستشفى والمستشفيات المماثلة. أما بالنسبة لعيادة المسالك فانه منذ استقالة أخصائي المسالك من ثلاث سنوات لم يتم التعاقد مع طبيب استشاري بهذا التخصص لندرته ونعمل على توفير أخصائي آخر، أما العيادة النفسية فيتم تحويل الحالات التي تحتاج لهذا التخصص لمستشفى الصحة النفسية بمحافظة بيشة وذلك لوجود عدد 4 أخصائيين نفسية بالمستشفى يقومون باستقبال الحالات من جميع مستشفيات المحافظة بما فيها المستشفى المرجعي مستشفى الملك عبدالله. أما عيادات الباطنية فيتم العمل فيها على فترتين صباحاً ومساءً وتوجد عدد 2 عيادة واحدة للباطنية العامة والأخرى تخصصية للأمراض المزمنة، كذلك عيادة النساء والولادة تعمل على فترتين صباحا ومساء، وأما عيادة الأنف والأذن وعيادة العيون والعظام فهي تعمل فترة واحدة ولا يوجد بها قوائم انتظار أو مواعيد مؤجلة للمرضى بل يتم الكشف على المريض في نفس اليوم أو على الأكثر اليوم التالي مباشرة، إضافة إلى قيام الأخصائي بهذين التخصصين بتغطية العمل في الطوارئ والعمليات والاستدعاء طوال ال 24 ساعة.

وفيما يخص ما ذكره التقرير عن إتلاف كميات من الأدوية منتهية الصلاحية دون وجود محاضر فنؤكد عدم إتلاف أي أدوية بدون عمل محاضر إتلاف لها، ذكر آل بخيتان أن معرفة مثل هذا الأمر لا تتضح إلا في حالة الجرد الكامل للصيدلية.

وحول وجود عدد من الأجهزة الطبية المتعطلة بالمختبر، أفاد أن المختبر يتوفر به أربعة أجهزة لقياس الدم الكامل(1) تحت الصيانة و(3) أجهزة تعمل بشكل جيد وكافي لتأدية العمل بالشكل المطلوب، الى جانب توريد عدد من الأجهزة ببنك الدم اشتملت على مبردات وثلاجات وجميعها تعمل بشكل جيد وتكفى لسعة المستشفى كما تم توفير عدد " 1" فصل أنابيب معقم و"2" وطرد مركزي مبرد، وعدد " 2" هزاز صفائح و" 2" كرسي تبرع بالدم. كما تم سابقاً التعميد لتوفير جهاز وصل أنابيب معقم آلي مع العلم بوجود جهاز آخر حالياً، مبينة وجود اختبار الكومبس وفحص ال Hb عن طريق أجهزة cbc الموجودة في المختبر.

واوضح الناطق الاعلامي أن المستشفى به أربعة كراسي للطوارئ وهي وبحالة جيدة وكافية للحاجة. وبالنسبة لترسيب الأملاح بفلتر محطة تغذية المياه بالغسيل الكلوي فقد اعتمد المشرف على برنامج الفشل الكلوي بالمملكة بتاريخ 1434/6/14ه توريد محطة جديدة سعة ألف لتر في الساعة مع جهاز تنقية لسموم وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ الاعتماد.

كما شدد آل بخيتان على أن الجثث المحفوظة في ثلاجة الموتى منذ ثلاثة أشهر فإن هذا الأمر لا يتعلق بالمستشفى كون الجثث لغير سعوديين ومعظمها لمجهولين وتسليمها لا يتم إلا بواسطة الجهات الأمنية وقمنا بمخاطبة الشرطة ومحافظة تثليث وإمارة عسير بضرورة الإسراع في إنهاء إجراءات التسليم.
وبين أن عقد النظافة مع إحدى الشركات انتهى قبل اقل من شهرين واتسمت بسوء أدائها وسجل عليها العديد من الملاحظات روعيت جميعها في تقييم أداء الشركة والخصم عليها حسب النظام وقد تم تسليم الموقع لشركة جديدة بدأت العمل بالمستشفى ونأمل أن تكون حسب الطموحات. كما أن هناك مشروع إحلال البنية التحتية للمستشفى كاملة، مشيراً الى انهم متلمسين لمستوى التكييف ونعمل ليتم الاستعجال في إحلاله دون انتظار مشروع الإحلال الكامل للمستشفى وهناك عدة مخاطبات مع وزارة الصحة بهذا الخصوص. وافاد آل بخيتان أنه تم توريد وتشغيل عربات تقديم الطعام حار وبارد لنقل الوجبات داخل المستشفى من تاريخ استلام الشركة الجديدة للموقع بتاريخ 2013/1/1م .
وأكد أن الشؤون الصحية تقدر ل"نزاهة" جهودها وخطواتها التي سيكون لها عظيم الأثر في التطوير وتحسين مستوى الخدمة، موضحاً أن إعداد هذا البيان ليس بقصد التبرير أو التظليل وإنما إيضاح لما تم ذكره.

جدة: أزمة المياه تعود في رمضان... والشركة الوطنية" تنقض عهدها

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/531585

جدة - عبدالله الجريدان
عادت أزمة المياه في جدة إلى السطح مجدداً مع بداية شهر رمضان، ونقضت بذلك وعود شركة المياه الوطنية في جدة بعدم تكرار أزمة المياه في المدينة الساحلية، بيد أن الواقع أثبت عكس ذلك بحدوث أزمة مياه مع بداية رمضان، ما حدا بالأهالي إلى الاصطفاف جنباً إلى جنب في طوابير أشياب العزيزية.
وعاود الأهالي مسلسل الركض والبحث في الأشياب عن «رقم» يضمن لهم «صهريج ماء» يوفر لهم عناء الاستهلاك اليومي للمياه، وبخاصة في رمضان، إذ لم تمر أشهر عدة على انتهاء أزمة الماء التي عاشتها المدينة الساحلة، حتى بدت بوادر أزمة أخرى مع أول ليلة من ليالي رمضان التي قضى فيها الكثير من السكان ساعات طويلة في الأشياب بعد انقطاع المياه عن منازلهم بشكل مفاجئ.
وحاولت «الحياة» الاتصال بالمدير العام لوحدة المياه الوطنية في جدة المهندس عبدالله العساف للحصول على تفسير لتكرار الأزمة، بيد أن جميع المحاولات باءت بالفشل.
ونفذت «الحياة» جولتين مسائية على أشياب العزيزية التي وجد بها مجموعة كبيرة من المواطنين في انتظار تسلم صهاريج المياه، وأبدوا أسفهم من عدم تجاوب الهاتف الذي خصصته الشركة الوطنية للمياه لطلباتهم، التي تتلخص في توفير صهاريج مياه وتوصيلها إلى المنزل، ما جعلهم يضطرون إلى المجيء إلى موقع الأشياب وتسلم الصهاريج بأنفسهم. وقضى علي النعمي (30 عاماً) أول ليلة من رمضان بعيداً عن أسرته في طوابير الانتظار في أشياب العزيزية تحت رذاذ المياه المستمر التي تبثه الأشياب في طوابيرها لتلطيف الأجواء، إذ أكد انقطاع المياه عن منزله في الشهر الواحد أكثر من خمس مرات، وهو يقطن في حي الصفا المتوافر فيه خدمات توصيل المياه إلى المنازل، بيد أنه يضطر إلى ترك الأشياب والعودة إلى المنزل في حال وصل الاكتظاظ البشري في طوابير الانتظار درجة كبيرة، لعدم استطاعته مواصلة الانتظار.
من جهته، أوضح عمر العمودي (55 عاماً) الذي يقطن في حي الكندرة أن المياه في حيهم مقطوعة منذ نحو أسبوعين، مؤكداً أن الأزمة موجودة بشكل دائم وهي لا تتوقف، واتصل مراراً بخدمة العملاء حتى يحصل على صهريج مياه إلا أنه لم يجد أي تجاوب، ما اضطره إلى الذهاب بنفسه إلى الأشياب ليحصل على صهريج مياه.

بدوره، طالب المواطن محمد الغامدي بإيجاد حل عاجل لمشكلات المياه التي تحدث بشكل مستمر في جدة، لافتاً إلى أن رمضان يكثر فيه استخدام كميات كبيرة من المياه، ما يتسبب في تفاقم الأزمة.
وكانت محافظة جدة تعرضت لأزمة مياه نيسان (أبريل) الماضي، استمرت لأكثر من 18 يوماً، ويخشى كثير من السكان أن تستمر الأزمة الجديدة لأيام عدة، ما يزيد الوضع سوءاً، وخصوصاً مع استهلاك المياه في رمضان.

انتهاء مهلة تصحيح أوضاع محطات الوقود "المخالفة"

المصدر: صحيفة الحياة الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://alhayat.com/Details/531510

الدمام – «الحياة»
انتهت أول من أمس، المهلة الأخيرة التي منحتها بلدية وسط الدمام، لمحطات الوقود التي لم تطبق برنامج «تطوير وتحسين المحطات»، لتصحيح أوضاعها، وإلا سيتم إغلاقها على الفور. وأوضح رئيس بلدية وسط الدمام المكلف المهندس حاتم الغامدي، أن «نسبة إنجاز البرنامج بلغت 70 في المئة من المحطات التي تم تطويرها داخل نطاق البلدية والبالغ عددها 45 محطة».
وأضاف الغامدي، أن «الاشتراطات التي وضعتها البلدية تتضمن تحسين المظهر العام للمحطات، والشكل الجمالي، وإلغاء سكن العمال، وتطوير دورات المياه»، مشيراً إلى أن البرنامج يهدف إلى «إضفاء شكل حضاري على المحطات، بما يتناسب مع عراقة المنطقة الشرقية وأهميتها وتراثها وحضارتها».
وذكر أن «استراتيجية الأمانة تقوم على «تطوير مدينة آمنة وجميلة». وتتضمن تشكيل لجنة فنية تحت مسمى «برنامج متابعة وتحسين محطات الوقود في منطقة وسط الدمام»، ووضع خطة عمل على الشوارع الرئيسة. تهدف إلى ضبط المحطات المخالفة للضوابط والشروط الفنية والمشوهة للمنظر العام». وذكر أن «بلدية وسط الدمام بدأت تفعيل البرنامج في العام 1430هـ، وحقق نجاحاً ملاحظاً، وبخاصة بعد الاستجابة الفورية لدى معظم المحطات بإدخال التعديلات المطلوبة عليها».
إلى ذلك، بحثت أمانة المنطقة الشرقية، وهيئة الهلال الأحمر، أمس، تخصيص مواقع لإنشاء مقار للهلال الأحمر فيها، وبخاصة على الطرق السريعة. وذلك ضمن لقاء جمع أمين الشرقية المهندس فهد الجبير، والمدير العام للإدارة العامة للهلال الأحمر في المنطقة عبدالله العامر. وناقش الجانبان، أوجه التعاون بينهما، وإمكان إيجاد مواقع لبعض الخدمات التي يقدمها الهلال الأحمر في عدد من طرق المنطقة وأبرزها: الجبيل، وأبو حدرية، وبقيق، والرياض، وذلك لسرعة مباشرة الحوادث التي تقع على هذه الطرق.
كما ناقش الجانبان، حاجة الهلال الأحمر إلى مواقع جاهزة لإنشاء مراكز إسعافية ونقاط تباشر من خلالها وحداتها الحوادث. ووجه الجبير، بسرعة إيجاد مواقع لصالح الهلال الأحمر، «بحسب الإمكانات المتاحة». وأكد أن الأمانة «تسعى للتعاون مع الجهات كافة». فيما أوضح العامر، أنه «في حال توفير تلك المواقع ستسهم بشكل كبير، في سرعة مباشرة الحوادث المرورية، وأداء الهلال الأحمر لمهماته بالشكل المطلوب».

أبشر: ليس للمرأة حق معرفة حالة زوجها الاجتماعية

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/11/892047

الدمام – فاطمة آل دبيس
أكد مدير جوازات الشرقية معلا العتيبي أنه لا يمكن لأي شخص الاطلاع على بيانات أحد المواطنين المتاحة في موقع «أبشر»، وذلك رداً على استفسار «الشرق» إذا ما كانت زوجات المواطنين يمكنهن الاطلاع على الحالة الاجتماعية لأزواجهن، وما إذا كان متعدد الزوجات أم لا، موضحاً أن من يملك اسم المستخدم وكلمة المرور هو فقط من يمكنه الاطلاع على هذه البيانات، ولا يمكن لاي شخص آخر الدخول على حساب المواطن، وقال العتيبي إن البوابة الإلكترونية «أبشر» تمكن صاحب الحساب من إدارة عديد من الأمور، لذلك يجب المحافظة على سرية معلومات حسابه.
من جهة أخرى أكد مدير عام الأحوال المدنية في الشرقية أحمد الدوسري أنه يمنع إعطاء أية معلومات عن المواطنين إلى أي شخص وإن كان من أقاربه من الدرجة الأولى.

عضو شورى: "الأحوال" تؤخر حقوق "البدون"

المصدر: صحيفة الوطن الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=152694&CategoryID=5

الدمام: علياء الهاجري
في الوقت الذي رفض المتحدث الرسمي لـ"وكالة الأحوال المدنية" محمد الجاسر الإفصاح عن عدد البطاقات التي أصدرتها الوكالة لمجهولي الهوية "البدون"، حمل نائب رئيس اللجنة الأمنية بمجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العطوي، "الأحوال" مسؤولية البطء في إصدار هذه البطاقات مما نتج عنه ضياع حقوق "البدون" الذين يعانون كثيرا في سبيل إثبات هويتهم.
وقال العطوي في تصريح إلى "الوطن" أمس: "اعتمادا على ما لدى وزارة الداخلية من معلومات وبيانات عن هذه الفئة المخصوصة من البدون الذين لديهم وثائق ومستندات ومشاهد على انتمائهم لقبائل وأسر سعودية، فيلزم الأحوال المدنية منحهم وثائق أو بطاقات موقتة يتمتعون من خلالها بكل ما يتمتع به المواطن السعودي من حقوق، حيا وميتا، مع ضرورة الإسراع في إنهاء الإجراءات الخاصة بنظام تجنيس البدون الذي صرح بإعداده وكيل الوزارة للأحوال المدنية قبل أكثر من عام".

هرب من منزل الأب وتحصن بجهة أمنية قامت بالبلاغ

احالة "طفل الباحة الهارب" ووالده لتسوية الخلافات الأسرية

المصدر: صحيفة سبق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://sabq.org/0r8fde

ياسر العتيبي- سبق- الباحة:
أحالت القوات الأمنية مساء أمس الثلاثاء أب وطفله (12 عاماً) للجهات المختصة في تسوية الخلافات الأسرية، بعد تحقيق ببلاغ عن هرب الطفل من منزل والده بقرية الحمده وتحصنه في مبنى جهة أمنية مجاوره بعد تعرضه للضرب على يد والده.
وعلمت "سبق" من مصادرها أن الجهة الأمنية التي لجأ إليها الطفل قامت بتمرير البلاغ للدوريات الأمنية، التي حضرت واصطحبت الطفل واستدعت والده وفتحت ملفاً للتحقيق حول حيثيات القضية، التي في بادئ الأمر كان يشتبه أنها قضية "عنف أسري".
وأكدت المصادر أن التحقيقات الأولية أكدت أن القضية ليست تعنيفاً أسرياً كما هو متداول بين الأهالي إنما هي نوع من أنواع التربية حول خطأ ارتكبه الطفل خاصة أن الطفل لا يوجد عليه آثار ضرب تظهر أنه يتعرض للتعنيف.

مقاولون يتجاهلون قرار العمل تحت الشمس وينفون العلم بصدوره

عمال: نتحمل لهيب الحرارة مكرهين من أجل لقمة العيش

المصدر: صحيفة المدينة الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
رابط الخبر

هتان أبوعظمة - جدة تصوير - إبراهيم عسيري
تجاهل عدد من المقاولين قرار منع العمل، تحت أشعة الشمس، الذي أصدرته وزارة العمل، وتحديدًا من الساعة 12 ظهرًا وحتى 3 مساءً بدعوى أن هذا الوقت المستقطع سيتحمل تبعاته المستهلك، وأن صاحب العمل لن يدفع أي مبالغ مالية جراء التوقف، وقالوا: إن القرار تناولته الصحف وتناقلته المواقع، لكن لم يبلغوا به، وأغلبهم يجهل صدوره مؤكدين أنهم يعملون منذ الصباح الباكر، وحتى الساعة 4 عصرًا متواصلة بدون توقف، وتحت أشعة الشمس في بعض الأحيان.. وقال عضو لجنة المقاولين والخرسانة الجاهزة في غرفة جدة عبدالله السهلي: إن تدخلات وزارة العمل في القطاع الخاص وشؤون العمل الخاصة أصبحت كثيرة ولا تصب في مصلحة أحد بل في آخر الأمر يتأثر بها المستهلك.
«المدينة» ومن خلال جولتها على عدد من المشروعات السكنية في محافظة جدة، وبالتحديد في أحياء الورود والنسيم الجديد اكتشفت تواجدًا فعليًا للعمالة تعمل تحت أشعة الشمس، وملاك العمائر أو المقاولين المنفذين للمشروع ضربوا بتعليمات وزارة العمل عرض الحائط.
طعام الغداء

محمد خان «يعمل في مجال الخلطة» يقول: نتوقف عن العمل الساعة 1:30 لتناول طعام الغداء والراحة ومن ثم العودة مرة أخرى بعد ساعة، وإن لم نعد للعمل يخصم صاحب العمل مبلغًا من المتفق عليه بيننا منوهًا بأنه لا يعلم شيئًا عن قرار وزارة العمل وحتى إن علم لن يستطيع التوقف عن العمل من أجل المال الذي يحصل عليه من صاحب لإعانته على أمور حياته.

مطلوب تفعيله

ومن جهته قال فاروق إدريس: هذا القرار يجب تطبيقه وفورًا دون تفكير إلا أنه مثل أغلب القرار لا يتم تنفيذه ونعمل تحت أشعة الشمس ووقت الصوم بدون توقف أو راحة، وعندما نخبر صاحب العمل بهذا القرار يقول «اللي مو عاجبه يمشي ويترك العمل»، مما اضطر أنا وباقي العمال للعمل خوفًا على لقمة العيش من الضياع.

دافع إنساني

وقال فادي العقلة، مقاول، إن القرار إنساني من الدرجة الأولى، وحتى لو لم تصدر وزارة العمل مثل هذا القرار فيجب على صاحب العمل والمقاول إيقاف العمل تحت أشعة الشمس في ظل الحرارة الشديدة مع تعويض هذه الساعات المهدرة في الفترة المسائية أو الإنقاص من أجرة العامل، كما شدد على صاحب العمل توفير جميع المأكولات والمشروبات اللازمة لسير العمل ومكافأة العمالة إذا أنجزوا العمل بالسرعة والجودة اللازمين.

تفاوت المناطق

من جانبه قال عضو لجنة المقاولين بغرفة جدة رائد العقيلي: هذا القرار ليس حديثًا بل مطبق منذ عامين، وقال من مصلحة المقاول صاحب العمل إراحة عماله وعدم إرهاقهم بالعمل الشاق، حتى لا يتوقف عن العمل نتيجة الإجهاد أو المرض، وحتى أن العامل له الحرية في الراحة إذا أحس بالاجهاد ومشرفو المشروعات مقدرون ذلك، وعن الخسائر المادية قال العقيلي: هذه الساعات الثلاث يتم تعويضها مساءً خاصة أن النهار في فصل الصيف طويل جدًا وإن توقف عن العمل من الساعة 12 وحتى 3 يتم تعويضه من الساعة 5 وحتى 8 مساءً، وهذا القرار من وزارة العمل يتماشى مع منظمات حقوق الإنسان والنظام العالمي الجديد وما أعيبه على هذا القرار أن القرار يتم تطبيقه على محافظات ومناطق المملكة كاملة، وهذا غير صحيح خصوصًا مع وجود التنوع المناخي وأن بعض مناطق المملكة تتميز بأجواء معتدلة في النهار وفي الصيف كمنطقة عسير والباحة.

العمل : أبلغنا الجميع

من جانبه قال مصدر مسؤول في وزارة العمل: إن الوزارة أبلغت جميع الغرف التجارية والشركات بالقرار كما بدأت في حملة إعلامية مكثفة عبر الصحف ووسائل الإعلام الأخرى بعنوان (سلامتهم حق لهم) بناءً على قرار وزير العمل رقم 1/5591 وتاريخ 1431/6/22هـ يمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرًا وحتى 3 مساء من بداية شهر يوليو وحتى نهاية شهر اغسطس المقبل.

بذرة العنف التي لا تموت

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/11/article851154.html

شريفة الشملان

العنف لا يريد أن يموت، بذرته تتغلغل، وجدت من يسقيها فقامت وتشعبت.

العنف الذي يتشبث بالفروق لا بالوشائج.

قد تتنازع الدول على حد أو أرض وربما منبع ماء وتحارب بعضها ، لكنها بعد الحرب تجمع ذاتها وتفكر كثيرا وينتهي الأمر إما للتحكيم أو استرجاع بالقوة. وربما الصلح، أو بقاء الحال على ما هي عليه.

الحروب الدينية هي أقسى أنواع الحروب لأن حطبها البشر وهي نار لا تخبو. وهي التي تأكل المجتمعات كأكلها بالهشيم.

قد تبدأ الحروب لأجل هدف معين بذاته كالحركة والاستقلال. او ضد الدكتاتورية. ولكنها إن لم تكن سريعة وخاطفة وحاسمة تتحول لحرب طويلة تستنزف الكثير.. فيستعمل الدين لتجيش الشعور العاطفي نحو المثل العليا والثوابت لدى الشعب.
من يقرأ كتب لمحات من تاريخ العراق للدكتور علي الوردي سيجد عنفا مهولا استعمله طرفان متحاربان والأرض العربية كانت ميدانه (العراق) واحد تحت لواء العثمانيين. والآخر تحت لواء الصفويين .
سارت هذه الحروب بعنف لا مثيل له دمرت وقتلت وتفاخرت كل منها بجبال الجماجم.
لعلها اختفت او هدأت ولكن نارها كانت دوما تحت الرماد ما ان يتناساها جيل الا وتجد من يعيد النفخ عليها كي تتجدد.
الكفاح من أجل الأشياء الجميلة كالحرية والسعادة والمساواة. سرعان ما تخطف لواءها البهي، أصوات همجية تسير بها عبر الدروب المظلمة. ومن هذه الدروب يتولد العنف بكل أشكاله. فيطال كل الحياة فيما حولنا. فرؤوس أطفال يطلب قطعها وقلوب جنود تؤكل نية.. يتخذ الدين غطاءً وحاشا الدين من ذلك دين يقول رسول الله الكريم الأمين :(إن الله عز وجل لا تحصى نعماؤه ولا يبلغ جزاء الأعمال، فله الحمد، قد جمع الله كلمتكم وأصلح .. أوصيكم بتقوى الله عز وجل، ولا تهدموا بيتًا ولا بيعة، ولا تقطعوا شجرًا مثمرًا، ولا... تَغلُل ولا تمثل ولا تغدر ولا تجبن و لا تقتلوا ولداً ولا شيخاً ولا امرأة ولا طفلاً، ولا ... على قوم في الصوامع رهباناً يزعمون أنهم تقربوا في الله، فدعوهم ولا تهدموا صوامعهم.)
العنف السياسي والحروب ولدت عنفا آخر وسهلت طرق الموت وجهزته .
تخرج علينا الصحف بحالات قد نظنها فردية اب قتل ابنته وابن أجهز على والده. ومظاهرة كسرت بعنف الممتلكات الخاصة والعامة. وغير تلك من حالات الانتحار التي تتوالد يوما بعد يوم.
كل ذلك مرجعه لجذور العنف الذي لم تصقله الحضارة الحديثة بل ربما بما تملك تلك الحضارة من مستجدات علمية سخرتها لبناء الأسلحة وتطويرها. ومن ثم بيعها ليتقاتل الناس بعيدا عنها وتجلب المال لخزانتها. وأإن اصابها بعض رشاش ما فعلت كالقتل بالمدارس وعمليات السطو المسلح .

ذاك العنف تلتقطه المسلسلات وتعيد انتاجه مرات ومرات ليكون محاصرا للصغار والكبار، وكأنما هي حرب نفسية تغلفنا من جميع الجهات.. نشرات الأخبار وأخبار الصحف، وما يذاع عبر مواقع التواصل الإجتماعي.. فحتى في لحظات الصفو مع فنجان قهوة تظهر لنا المسلسلات لتعيد إنتاجه مع حكاية جديدة وعنف جديد.
رمضان يحل علينا لا يختلف عن رمضانات سبقته، تعكر حلاوة التمر مر الحدث وإحمرار الأرض بالدم، بدلا من اخضرارها ، وبدلا من زهر يتلقح فيعقد الثمر..
ولا ينشر القمح سنابله الذهبية ليطلب يدا للحصاد وماكنات تدار لطحنه، تدار أجهزة لتطحن أعصابنا قبل أجسادنا..
حقا وصلنا لمرحلة الكلمة تبدو غير معبرة عما يحاصرنا ليل نهار.. ولا ندري أي صورة أو صوت نحجبه عن صغارنا، بتنا نخاف عليهم من القادم..
رمضان وصوت التراويح وتلاوة القرآن، رمضان يعود لكن سعادتنا لم تكن كما كانت، ولا حلوى القرقيعان تفرح الأنفس الصغيرة، تفرح بعض الوقت لكن طاحونة العنف تأخذهم إلى حيث لا نعلم ولا ندري .
ننتظر مستقبلا نتمنى أن يكون جميلا، وسعيدا ومنتجا.. نسمع به تغريد البلابل، ودفقات المطر، وهي تغسل تلك الآلام وتزيل لون الدماء لتتفتح الأرض عن جمال الزهر وألوانه من بنفسج ووردي وأصفر، وما بين قداح البرتقال، وعقد عناقيد لؤلؤ النخيل..
ويعود رمضان على الجميع بسلام وأمن وكرامة للجميع.. وعدل لا يكدره ظلم..

حيرة مواطن بين المظالم والمحاكم

المصدر: صحيفة عكاظ الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130709/Con20130709618651.htm

سعيد السريحي

للمحكمة الجزئية أن تصرف النظر عن أية قضية ترى أنها ليست من القضايا التي تدخل في دائرة اختصاصها، وليس لنا أن نناقش المحكمة الجزئية عن صرفها النظر عن تلك القضية أو نتدخل في ما هو من اختصاصها أو خارج عن اختصاصها.

وللمحكمة الإدارية أو ما يعرف بديوان المظالم صرف النظر كذلك عما لا يراه داخلا في دائرة اختصاصه من القضايا.

وكما لا ينبغي لنا أن نناقش المحكمة الجزئية في ما تحكم فيه لا ينبغي لنا أن نناقش المحكمة الإدارية، فكلتا الجهتين القضائيتين أدرى بما يندرج تحت اختصاص كل واحدة منهما.

غير أن ما يمنحنا الحق في التساؤل هو أن يتضمن قرار المحكمة الجزئية بصرف النظر عن قضية ما الحكم بأن تلك القضية من اختصاص المحكمة الإدارية، في الوقت الذي يتضمن قرار المحكمة الإدارية بصرف النظر عن القضية نفسها الحكم بأنها من اختصاص المحكمة الجزئية، وذلك ما حدث للمواطن الذي تقدم لكلتا المحكمتين بطلب تعويضه عن حبسه مدة زائدة على المدة التي حكم عليه بها («عكاظ» 28/شعبان/1434) فصرفت كلتا المحكمتين النظر عن طلبه مؤكدة كل واحدة منهما أنها من اختصاص المحكمة الأخرى.

ولنا أن نزعم حيال هذين الحكمين المتعارضين المتناقضين المتصارعين أن إحدى هاتين المحكمتين لا تعرف ما هو داخل في دائرة اختصاصها، كما أنها لا تعرف ما هو داخل في دائرة اختصاص المحكمة الأخرى، هذا إذا أحسنا الظن بالمحكمتين، وينبغي أن نحسن الظن، فلا نزعم أن واحدة من المحكمتين تعجلت في حكمها ولم تدقق في ما ذهبت إليه أو أنها أرادت أن تعفي نفسها من التصدي للحكم في هذه القضية التي يتظلم فيها مواطن من جهاز حكومي وأن تترك أمر التصدي لها للمحكمة الأخرى.

ومما يزيد من حيرة المواطن صاحب القضية وحيرتنا جميعا أن هذه القضية ليست هي القضية الأولى من نوعها وقد تم الحكم في قضايا مماثلة على نحو أنصف أمثاله من المواطنين وسجل كعلامة بارزة تشير إلى نزاهة القضاء لدينا، وقد كان الأولى أن يتم البت في قضية المواطن سواء بتعويضه أو بعدم تعويضه وذلك بناء على ملابسات حبسه مدة إضافية، لا أن يتم تركه يقلب كفيه حيرة وكل جهة قضائية تحيله إلى الجهة الأخرى.

شبابنا والفراغ التربوي

المصدر: صحيفة الجزيرة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130709/rj2.htm

وفاء بنت ناصر العجمي

تعتبر مشكلة الشباب في العالم العربي من إحدى القضايا الهامة والأساسية باعتبار الشباب يشكلون الطاقة البشرية والحيوية القادرة على القيام بالعمليات النهضوية والتنموية بالانطلاق من التعليم والتربية والثقافة والإعلام والقيم الدينية

والاجتماعية بمشكلات الشباب. فواقع الشباب في العالم العربي يعاني من جملة أزمات، فقد أدت المتغيرات الاجتماعية في العصر الحديث إلى خلل في الأسرة العربية والإسلامية، بعد أن غزت الثقافات الوافدة من خارج الإسلام إلى أبناء الإسلام فأدت إلى بعض التصدعات داخل الأسرة، الأمر الذي غيّر من شكل العلاقات الأسرية والاجتماعية حيث اهتزت بعض القيم والمبادئ لدى الشباب، فمن مظاهرها الفراغ التربوي فقد أصبحت العلاقات بين الأسرة الواحدة مثل العلاقات بين ساكن فندق! وعليه يتحدد المستوى الاجتماعي رقياً وضعفاً، والعلاقة بين الأسر وأعضائها أصبحت علاقة جوار وقتي عند النوم، وأحياناً عند الطعام! فمثلاً توجد علاقة تربط الأبناء بالآباء والأزواج بالزوجات كما رسمها الدين الإسلامي، فقد نقلنا عن الغرب كل ما يهدد الأسرة المسلمة، والشباب هم أكثر فئات المجتمع العربي تأثيراً بالفراغ التربوي مما انعكس على بناهم النفسية والعقلية وتوجيهاتهم الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والقومية، لذلك نجد فئة من الشباب تحتاج إلى تلقي الرعاية دائماً من الوالدين والتعلق بهما والالتصاق بالآخرين والخوف الشديد من الانفصال وصعوبة في اتخاذ القرارات، وإلقاء مسؤولية أعماله والأشياء التي تخصه على الآخرين والافتقار إلى الثقة بالنفس والانشغال غير الواقعي بالخوف من غياب مساندة الآخرين وأن تترك له مسؤولية الاعتناء بنفسه أو تحمل المسؤولية. فحبذا لو كانت هناك جهود مكثفة لقواد المستقبل منها الاهتمام بتقارب الشباب العربي والإسلامي، وإبعاده عن دائرة العنصرية والاهتمام بالتوافه، وتنمية مهاراتهم الفكرية بتكثيف النوادي الأدبية والرياضية والاجتماعية، وفتح باب الحوار مع الشباب لتدارس همومهم وقضاياهم والسعي في حلها، وجميل أن يكون ذلك بإنشاء منظمة عربية بكوادر شبابية تهتم بقضايا الشباب العربي من الجنسين.

التأمين ضدّ البطالة.. ولكن

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/08/article850210.html

عابد خزندار

وافق مجلس الشورى أخيراً على نظام التأمين ضدّ التعطل، وهذه خطوة تحمد للمجلس الذي تعوّد على التردد وعدم الحسم كما حدث في موضوع الإجازة الأسبوعية الذي لم يبتّ فيه، إلى أن تدخل قائد البلاد وحسم الأمر. ولا أعرف مع الأسف، كما لم تنشر الصحف، تفاصيل النظام حتى نستطيع أن نحكم عليه، على أننا نأمل ألاّ توجد فيه ثغرات تسمح بالالتفاف عليه، كما يحدث في بعض الأنظمة، وهذا النظام بالطبع يشمل العاملين أو القائمين على رأس العمل ولا يمس أو يقترب من العاطلين الذين يبدو أنهم دخلوا في خانة التناسي والنسيان فلم نعد نسمع أي شيء عن برنامج حافز، ويبدو أنه توقف أو أصيب بالسكتة، واكتفي بالصرف على العاطلين لمدة عام وهذا منطقي، على أن يستمر البرنامج ويصرف على الداخلين الجدد في سوق العمالة والذين لم يجدوا عملا كما يحدث في الدول الأوروبية، على أنّ برنامج حافز لا يحل في النهاية مشكلة البطالة، وإنما يحلها خلق وظائف لا ينافس الوافدون السعوديين فيها، وهذه الوظائف لن يخلقها ما نفاخر به الآن بأنّ المملكة دخلت عالم صناعة السيارات وأنشأت مصنعا لايسوزو، ويتفاوض الآن بعض رجال الأعمال مع شركتي فورد وكرايسلر لإنشاء مصانع لهما في المملكة، لأنّ هذه المصانع ستوظف عمالا برواتب متدنية لايقبلها السعوديون، ولن يخلق وظائف لهم كما رددت كثيرا سوى صناعة المعرفة.

شركات النظافة.. مستثناة أو حكومية

المصدر: صحيفة عكاظ الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130708/Con20130708618365.htm

أنمار حامد مطاوع

على الرغم من أن الإدارات الحكومية والوزارات والمسؤولين ـ بالأغلبية ـ يشتكون من آلية ترسية المشروعات ـ بشكل عام ـ في نظام وزارة المالية، إلا أن تغيير هذا النظام ـ الذي ثبت للجميع ضعفه وعدم فعاليته ـ ليس بالأمر السهل.. وقد تكون مهمة تغييره من أصعب التحديات، وأكبر المعوقات التي تواجه الدولة في المرحلة المستقبلية المقبلة. ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض المشروعات التي يسبب خضوعها لهذه الآلية كارثة.. بكل مواصفات الكارثة، ومن أهم هذه المشروعات: (النظافة).

المطلوب هو أن يتم استثناء مشروعات نظافة المدن من نظام وزارة المالية لترسية المشروعات الحكومية. فكل الآليات المتبعة حاليا لترسية هذه المشروعات في كافة مدن المملكة ليست ناجحة. فمن ناحية، المدن لا تصل إلى مستوى الحد الأدنى من النظافة المطلوبة، ومن ناحية أخرى، تسبب هذا النظام في تحويل عمال النظافة إلى «شحاذين رسميين»، لدرجة صدور فتوى تجيز الصدقة على هؤلاء العمال.. مأساة مركبة بعضها فوق بعض. إذا لم يكن هناك أي مجال نظامي لاستثناء هذه المشاريع رسميا من الآلية الحالية. فالحل التالي هو أن يتم إعادة مهمة النظافة للأمانات والبلديات بشكل مباشر لتتولى هي مسؤولية نظافة المدينة.. رجاء نرفعه إلى أصحاب القرار أن يتم استثناء مشاريع النظافة في المدن من نظام وزارة المالية لترسية المشروعات، أو أن تسند مشاريع النظافة إلى الأمانات والبلديات مرة أخرى، ويتم إلغاء عقود النظافة مع الشركات الحالية.

ماذا بعد مقتل اليتيم "فيصل"؟

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=17350

علي الشريمي

اليتيم هذه الكلمة المؤلمة والتي تحمل في طياتها كثيرا من الأسى والحزن والتي لا يشعر بوطأتها الثقيلة والمؤلمة إلا من ذاق طعمها المر. فما معنى أن يفقد الطفل "فيصل" أبويه وهو لم يبلغ الست سنوات، وقد وجد نفسه فجأة وحيدا في مهب الريح دون قلب حنون ودون تلك الشجرة الوارفة الظلال، التي كان يتفيأ بظلالها حتى يشتد عوده وينمو عقله وتكبر آماله وطموحاته ويصبح عضوا نافعا في مجتمعه. لكن إرادة الله كانت الأقوى وهي فوق كل إرادة.

قصة معاناة الطفل اليتيم "فيصل" بدأت حين دفعت الشؤون الاجتماعية به إلى رجل بدلا من أن يكفله، تكفل بإذاقته أشد صنوف التعذيب الجسدي والنفسي من ضرب وركل وحرق وقطع وكسر في حادثة مأساوية مجردة من الإنسانية، كل ذلك

تحت ذريعة تخليص الصغير من عادة التبول اللاإرادي لتكون النتيجة أنه فارق الحياة. الحادثة أثارت الرأي العام في وسائل التواصل الاجتماعي، وأنشئ له وسم تويتري استنكر من خلاله المغردون الحادثة ووصفوها بأنها الجريمة الأبشع في تاريخ الأرض، وبالرغم من أن هذه الحادثة كارثية بكل تفاصيلها، إلا أنني لم أكن في حالة تعجب واستغراب، وأنا أنظر للمشهد على طريقة "إذا عُرف السبب بطل العجب"، فلا غرابة ولا ذهول أن يستمر مسلسل العنف، في ظل غياب التشريعات القانونية لحماية المتعرضين للعنف، بالأمس "لمى" واليوم "فيصل" والبقية تأتي.. ومما يؤسى له، أنه لم يخرج إلى الآن قانون واضح وصريح وملزم، يجرّم العنف الأسري، ومحاسبة من ينتهك كرامة وحقوق الطفل. إنني أتساءل: ما مدى الجدية في البحث عن الحلول العملية في مواجهة هذه القضية؟

حقيقة أقولها بكل صراحة: لقد سئمنا من التصريحات المتكررة في الدفاع عن الطفولة وحمايتها، ولم نشهد على أرض الواقع أي تطبيق مع أن المملكة وقعت على اتفاقية حقوق الطفل، التي تتضمن 54 مادة واضحة وصريحة للحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل، تحت أي سقف وفي أي زمان، حيث إن الإطار العام للاتفاقية يستند على عدم التمييز، وتضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل، والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء بمعنى تنمية الطفل صحة ورعاية في كافة النواحي في السلم وفي الحرب، وتطوير قدراته وصونه من أي اعتداء مادي أو معنوي. ويتفرع من الـ54 مادة بروتكولان اختياريان، والطفل اليتيم ورد ذكره في اتفاقية حقوق الطفل في المادة (20) الفقرة (1)، عندما عرفته بالطفل المحروم من بيئته العائلية بصفة موقتة أو دائمة، ولذلك يجب على كافة المؤسسات وبالخصوص وزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ كافة التدابير لحماية الأطفال من العنف وأهمية إعادة النظر في بعض أنظمة دور الحماية الخاصة بالأيتام، مثل: - المادة التي تنص على إخراج اليتيم من الدار متى بلغ الثامنة عشرة، بصرف النظر عن الحال التي هو عليها، فمنهم من لم يتجاوز في تعليمه المرحلة الابتدائية أو المتوسطة، فيخرج ذلك اليتيم إلى المجتمع وقد يكون يعاني من أمراض نفسية، فيصير فريسة سهلة الاصطياد لأولئك الباحثين عن عملاء للمخدرات أو السرقة أو الإرهاب. - ما يرتبط باليتيمة المطلقة التي لديها أولاد ذكور؛ إذ يُنتزعون من حضنها عند بلوغهم سن السابعة لينطلقوا بهم إلى دور خاصة بالذكور فقط، ممّا يجعل اليتيمة المطلقة لا تعود إلى الدار التي تربت فيها، وتعيش هائمة في الشوارع حاملة أطفالها، تحاول الحصول على لقمة عيش لها ولأطفالها.

انكشاف نقص المراقبة

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/07/07/article850137.html

راشد بن محمد الفوزان

من يتابع أخبار البلديات بالرياض مثلا، ولم نسمع كثيرا عن باقي المدن المملكة، يلحظ كما هائلا من « المخالفات « في المطاعم، والملاحظات هي في غالبها على مستوى الصحة والسلامة في الغذاء المقدم وسلامته والاشتراطات الصحية، كل يوم نسمع عشرات المطاعم « توقف أو تقفل « مؤقتا، وتعود لاحقا بعد تطبيق العقوبة حسب نصوص البلديات. السؤال هنا خلال السنوات الماضية ماذا كان يحدث بهذه المطاعم مثلا ؟ هل الرقابة الآن شملت كل المطاعم بلا استثناء ؟ إلى متى تستمر؟ والفرضية تقوم على رقابة لا تتوقف. ماذا يحدث بعد العقوبة والإقفال لهذه المطاعم ؟ أسئلة كثيرة كشفت أن قطاعم المطاعم « كسلامة صحة ونظافة « أنه دون المستوى بكثير، ناهيك عن الاشتراطات الصحية والمكونات الصحية من سعرات حرارية وزيوت وحفظ وغيرها من كشفها والتأكد منها ؟ أسئلة كثيرة لا حصر لها، وهذا القطاع يعتبر من القطاعات الحساسة والمهمة كنمو سنوي وحاجة وترفيه للناس، وقطاع يصرف به ما لا يقل عن 50 مليار سنوياً كمبيعات لمختلف المطاعم والوجبات السريعة والبوفيهات وغيرها، فهو جاذب بكل النواحي.

هنا يجب أن نتوقف، ونعيد النظر خاصة البلديات وكل جهه ذات علاقة في قطاع « الأغذية والمطاعم « وهي تمس صحة الإنسان، وأيضا الأسرة كاملة، ويجب أن نعيد النظر بأسلوب المراقبة فلا تكون مؤقتة ولا يوما والموعد السنة القادمة، بل يجب توفير جهاز متكامل العدد والعدة، لكي يستمر وينظم هذا القطاع حتى بكثرة انتشارة التي اصبحت طاغية وعددها يفوق المدراس والمستشفيات والمستوصفات جميعا، وأن يقنن انتشارها بمراكز محدده في الأحياء أو الشوارع وهذا جزء من التنظيم فكثرة العدد بهذه الصورة، يستحيل أن تراقب، وتشجع على الاستهلاك المبالغ به خاصة الأطفال، ونحن نعرف القيمة الغذائية للمطاعم فغالبها ومعظمها غير صحي ولا يفيد كقيمة غذائية، ولكن يظل حرية للناس وخيارهم لا أحد يتداخل به، ولكن يحتاج توعية ووعيا من الجمهور حين يفوق ويزيد عن الحاجة ويكون هناك مبالغة، كما هو « الدخان « أو المشروبات الغازية، فلها اضرار، وكل شيء يزيد عن حده له ضرر لا شك.

أرجو ان يضبط هذا القطاع برقابة صارمة، وعقوبات أيضا أشد واكثر صرامة وحسما، وتضاعف العقوبة أيضا فنحن نتحدث عن « صحة « الإنسان، لا قطعة غيار او غيرها يمكن أن تستبدل أو ترجع، فالغذاء كما نعلم عمره بالساعة وليس باليوم، وهذا مهم بحيث تكون هناك هيبة النظام حاضرة، ويطمئن الناس لما يقدم ولن يضبط كل شيء 100% ولكن يجب أن نعيد صياغة ما يحدث فما كشف يدمي الجبين بهذه الأعداد الكبيرة، وإن لم يكشف كلها فهذه نوعية عشوائية، فماذا سيكون حين يكشف عن الكل ؟

الإمارات اليوم

أرجعته إلى تنفيذ برامج رياضية في المدارس

التربية: تدني مستوى العنف بين طلاب الثانوية

المصدر: صحيفة الإمارات اليوم الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م
http://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2013-07-07-1.589514

المصدر: وجيه السباعي - دبي

الدراسة أكدت عدم حدوث حالة إصابة واحدة بين الطلاب ناتجة عن العنف. تصوير: أحمد عرديتي

أفاد مدير إدارة التربية الرياضية في وزارة التربية والتعليم، حسن لوتاه، بأن مستوى العنف بين طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية، وصل إلى أدنى مستوياته، وفق دراسة أجرتها الإدارة خلال الفصل الدراسي الثالث، وانتهت منها أخيراً، مشيراً إلى أن البرامج الرياضية التي نفذتها الوزارة كانت سبباً رئيساً في تراجعه.

وأوضح لوتاه أن إدارة التربية الرياضية رصدت في وقت سابق تزايد مستوى العنف بين طلاب المرحلة الثانوية، وقررت تطبيق خطة لمكافحته والحد منه، من خلال عدد من البرامج التي نفذتها عن طريق معلمي التربية الرياضة في كل مدرسة، إذ تم رصد وتحديد الطلاب العنيفين في كل صف دراسي، وإخضاعهم لبرامج رياضية مختلفة، وإعطائهم مهام ومسؤوليات تشعرهم بالمسؤولية، لامتصاص طاقتهم السلبية، واستبدالها بأخرى إيجابية، تنعكس في النهاية على بيئة المدرسة والعملية التعليمية ككل.

وأوضح لوتاه أن الدراسة غطت المدارس الثانوية في دبي والمناطق الشمالية كافة، وركزت على الإدارات المدرسية والطلاب، مشيراً إلى أن «الوزارة رفعت استمارة استبيان على الموقع الإلكتروني الخاص بها، وتم التعميم على المدارس الثانوية أخيراً بضرورة الإجابة عن التساؤلات الموجودة فيها، وتمت وفق ثلاثة مستويات أساسية، شملت علاقة الطلاب ببعضهم بعضاً، وعلاقة الطالب بالمعلم، وعلاقة المعلم بالطالب، وذلك للخروج بنتائج دقيقة وشاملة حول ظاهرة العنف في تلك المرحلة العمرية المهمة».

لا إصابات

إلى ذلك قال أخصائي البرامج الرياضية في وزارة التربية والتعليم، المسؤول عن الدراسة، سلام الخطاط، إن الدراسة أظهرت تدني مستوى العنف عموماً بين طلاب المرحلة الثانوية، ولم تظهر حالة إصابة واحدة بين الطلاب ناتجة عن ممارسة العنف، وفقاً للمعلومات الواردة من إدارات المدارس.

وتابع الخطاط أن 50٪ من الإدارات المدرسية كانت تشرك معلمي التربية الرياضية في لجان لمكافحة العنف المدرسي، وينفذون برامج رياضية خارج الإطار الدراسي، مثل البطولات المدرسية بين المدارس التي يعملون فيها ومدارس أخرى.

وذكر أنه وفقاً لنتائج الدارسة فإن 40٪ من المدارس عملت على مكافحة العنف بطرق مختلفة، منها إصدار نشرات توعية بأهمية مزاولة الرياضة، ومكافحة التدخين، وتناول العقاقير المخدرة، فيما أظهرت نسبة 76٪ من المدارس أن البيئة المدرسية أصبحت آمنة بنسبة كبيرة.

برامج رياضية

وتابع الخطاط أن إدارة التربية الرياضية ستعمل على تثبيت مستوى العنف الذي أوضحته الدراسة على وضعه الحالي، مع وضع عدد من البرامج الرياضية الإضافية التي تكافح هذه الظاهرة بشكل مستمر، وتحول دون انتشارها وتزايدها .

وأكمل: بعد الانتهاء من الدراسة، ستقوم إدارة التربية الرياضية بتحليل نتائجها، والخروج بتوصيات عامة، يتم تعميمها على مديري المدارس الثانوية، للتصدي لظاهرة العنف في تلك المدارس، وتقييم البرامج الرياضية التي تقدم لطلبة المدارس، ومدى فاعليتها، وأثرها في سلوكيات الطلبة، وإعادة النظر في البرامج غير المؤثرة، إضافة إلى وضع برامج أخرى تكون أكثر تأثيراً على سلوكيات الطلبة بشكل إيجابي، لافتاً إلى مشاركة الوزارة عدداً من مؤسسات المجتمع في تحسن وتجويد البيئة التعليمية في المدارس الحكومية، على رأسها شرطة دبي.

وكانت دراسة أجراها فريق من الأساتذة في جامعة الإمارات، نشرت أخيراً قد كشفت أن التفكك الأسري، وأساليب معاملة الوالدين الخاطئة، سواء كانت قسوة زائدة أو تدليلاً زائداً، من أهم العوامل المحفزة على العنف بين طلاب المدارس، مؤكدة ضرورة نشر ثقافة مضادة للعنف على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع، في ما أوضحت وزارة التربية أنها تتخذ إجراءات عدة من شأنها معالجة المشكلة، والقضاء عليها. وخلصت الدراسة إلى توصيات عدة لعلاج المشكلة، تتمثل في توعية الطلبة في المدارس بمضار العنف وعواقبه، ونشر ثقافة مضادة له على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتصميم برامج توعية طويلة المدى تتسم بالحداثة والتجديد، وتفعيل دور الإرشاد الأسري للحد من المشكلات الأسرية التي تساعد على تأجيج السلوك العدواني لدى الأبناء.

منظمات حقوق إنسان تحث نيجيريا على ملاحقة المسئولين عن بيع الأطفال

المصدر: صحيفة الدستور الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م
رابط الخبر

/أ ش أ/

حث عدد من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الحكومة النيجيرية على ملاحقة الأشخاص الذين يديرون ما يطلق عليه الإعلام النيجيري ب "مصانع الأطفال"، حيث يقوم هؤلاء الأشخاص باستغلال فتيات صغيرات في عمليات حمل غير قانونية وبيع أطفالهن مقابل منحهن بعض الأموال.

وطالبت هذه المنظمات ـ في بيان مشترك أصدرته اليوم -الأحد ـ السلطات النيجيرية بالضرب بيد من حديد على الأشخاص الذين يستغلون الفتيات في عمليات الحمل من أجل بيع أطفالهن .

وقالت الشرطة النيجيرية إنها واصلت خلال الأيام الماضية حملتها ضد هؤلاء الأشخاص وأعلن أبيريام ارايزو ، مدير العلاقات العامة بشرطة ولاية "اينوجو" بجنوب البلاد – انقاذ ست فتيات حوامل من مبني وصفه ب "مصنع أطفال" قام أفراد عصابة بحبسهن في المبني من أجل انجاب اطفال للبيع من خلال علاقات غير شرعية ، وتم القبض علي الذين كانوا يديرونه.

وجاءت عملية اكتشاف "المصنع" الجديد بعد أيام من إعلان مصدر أمني اكتشاف "مصنع أطفال" آخر بولاية "إيمو" جنوب شرقي البلاد وتم انقاذ 17 فتاة حامل و 11 رضيعا من المبنى.. مشيرا إلى أن الشرطة تبحث عن امرأة يشتبه في أنها كانت تخطط لبيع الأطفال .

وقالت الشرطة منذ أيام أيضا إنها اعتقلت سيدة تدعى نجوزي نكونو ، مع عدد من الأشخاص الآخرين ، حولوا ملجأ أيتام بولاية "ابيا" في الجنوب لمصنع أطفال .

الإمارات اليوم

أطلقت حملتها الرمضانية التعليم يقضي على الفقر لتعزيز فرص تعليم الأطفال

8 ملايين طفل في 31 دولة يستفيدون من دبي العطاء

المصدر: صحيفة الإمارات اليوم الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م
http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-07-09-1.589995

المصدر: أحمد بن درويش - دبي التاريخ: 09 يوليو 2013
أعلنت مؤسسة دبي العطاء أنها وصلت إلى أكثر من ثمانية ملايين طفل في 31 دولة نامية.
وأكدت أنها تمكنت من بناء وترميم وتجديد 1500 فصل دراسي، وتأمين ما يزيد على 1000 بئر ماء ومصدر لمياه الشرب النقية، وبناء أكثر من 3000 دورة مياه في المدارس، وتأمين التغذية المدرسية لأكثر من 500 ألف طفل، وتدريب أكثر من 23 ألف معلم ومعلمة.
كما أمنت الوقاية من الديدان المعوية لأكثر من 2.3 مليون طفل، من خلال المبادرات التي أطلقتها بهذا الخصوص، إضافة إلى توزيع ما يزيد على 2.1 مليون كتاب باللغات المحلية، وتأسيس ما يزيد على 6750 جمعية للآباء والمعلمين.
جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي، أمس، أعلنت فيه مؤسسة دبي العطاء إطلاق حملتها الرمضانية الجديدة تحت شعار «التعليم يقضي على الفقر».
وتهدف الحملة إلى جمع التبرعات لتعزيز فرص حصول الأطفال على التعليم الأساسي في البلدان النامية، إضافة إلى نشر الوعي بأهمية التعليم كإحدى أكثر الأدوات فعالية في كسر حلقة الفقر.
ويعاني نحو مليار طفل من أطفال العالم، البالغ عددهم 2.2 مليار، الفقر، بحسب إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فيما يعتبر التعليم الاستثمار الأفضل للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين، والفقر، وفقاً للرئيس التنفيذي للمؤسسة طارق القرق، الذي قال إن الاستثمار في التعليم يعد أمراً أساسياً لبناء مجتمع صحي وعادل، في عالم قائم على المعرفة، والتطور الدائم، إذ إنه يسهم في تعزيز قدرة الناس على التطور، ويؤدي إلى زيادة مستويات الدخل والتقليل من التفاوت التعليمي والاجتماعي الناجم عن الفقر، مشدداً على ضرورة حشد الدعم من أبناء مجتمع الإمارات لتحسين الأوضاع المعيشية للأطفال المحرومين في أنحاء العالم، والمساعدة على تخفيض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، البالغ حالياً، وفقا لإحصاءات «اليونيسيف» نحو 57 مليون طفل.
وأضاف أن «شهر رمضان المبارك يمثل وقتاً مميزاً لنا في دبي العطاء، فقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال هذا الشهر الكريم قبل ست سنوات، حملة دبي العطاء التي حظيت بدعم كبير من المجتمع الإماراتي.
ويعود الفضل في الإنجازات التي حققناها حتى الآن إلى هذا الدعم، إذ مكننا من إتاحة الفرصة للأطفال في البلدان النامية ليصبحوا مساهمين إيجابيين في مجتمعاتهم».
وأشار القرق إلى أن «التعليم يقلل من الفقر بطرق عدة، فبحسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو)، فإن سنة واحدة إضافية من ارتياد المدارس تزيد من دخل الفرد بما يقارب 10٪. كما أظهرت الدراسات أن الأشخاص الأفضل تعليماً يحظون بفرص أكبر لإيجاد وظائف، ويعتبرون أكثر إنتاجاً من الناحية الاقتصادية. كما أن تعليم الفتيات على وجه الخصوص، وبصرف النظر عن كونه حقاً رئيساً، يحقق فوائد اجتماعية أساسية، مثل الرعاية الصحية للأطفال، والمشاركة الأفضل للنساء في سوق العمل.
وقد ذكرت «اليونيسكو» في أحدث تقرير لها أن الطفل الذي تجيد أمه القراءة تزداد فرصه بنسبة 50٪ في أن يحيا متجاوزاً سن الخامسة.
وقال إنه، وفقاً لهذه الأرقام، فإن تمكن الأطفال في البلدان الفقيرة من القراءة، يخفض معدل الفقر حول العالم بنسبة 12٪.

يذكر أن مؤسسة دبي العطاء هي مؤسسة إنسانية إماراتية أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في سبتمبر 2007، بهدف توفير التعليم الأساسي السليم للأطفال في البلدان النامية.

وتتعاون «دبي العطاء» مع كل من مؤسسة بيل، وميليندا غيتس، ومؤسسة كير الدولية، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، والشبكة العالمية وأوكسفام بريطانيا، وبلان إنترناشيونال، ومساحة للقراءة، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وسكولاستيك و«اليونيسيف».

وتنفذ «دبي العطاء» برامج شاملة للتعليم الأساسي في 31 بلداً ومجتمعاً محلياً، منها أفغانستان، وأنغولا، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وتشاد، وجزر القمر، وجيبوتي، وإثيوبيا، وغانا، وهايتي، والهند، وإندونيسيا، ولاوس، وليسوتو، ومالي، وموريتانيا، ونيبال، والنيجر، وباكستان، والأراضي الفلسطينية، والفلبين، وسيراليون، وجنوب افريقيا، وجنوب السودان، وسريلانكا، والسودان، واليمن وزامبيا، إضافة إلى توفير الدعم للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان، وذلك للمساهمة في ضمان تعميم التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

ظاهرة الاتجار بالأطفال تنتشر في الجابون

المصدر: صحيفة العرب الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م
http://www.alarab.qa/details.php?issueId=2038&artid=251158

ليبرفيل - أ.ف.ب

من خدمة المنازل إلى استغلال الفتيات والأشغال اليدوية للصبية، يرسل مئات الأطفال كل سنة من غرب إفريقيا إلى الجابون للعمل في البلاد بطريقة غير شرعية، إثر وقوعهم في براثن عمليات الاتجار بالبشر.

ويكفي التجول في سوق مون بويه الأكبر في ليبرفيل لتشكيل فكرة عن حجم هذه الظاهرة. فعشرات الأطفال الذين يكونون في سن صغيرة في بعض الأحيان يكدون من الصباح إلى المساء تحت أشعة الشمس الحارقة، ويحمل بعضهم أكياس إسمنت ثقيلة على أكتافهم، في حين يحاول البعض الآخر بيع السمك المجفف أو الحلويات.

وفي خلال أكثر من عشر سنوات، انتشل أكثر من 700 طفل من براثن عمليات الاتجار بالبشر في الجابون وأعيدوا إلى بلدانهم، بحسب ما كشفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). لكن عدد ضحايا الاتجار بالأطفال لا يزال مرتفعا.

ولا يعلم أحد في الواقع «عدد الأطفال الذين يعملون بالتحديد كبائعين أو عمال منزليين، إذ إنهم لا يملكون وثائق رسمية، وهم يعملون في السوق غير النظامية»، على ما شرح ميشال إكامبا ممثل اليونيسيف في الجابون.

ولاستقدام الأطفال إلى هذا البلد الصغير الذي يتمتع بثروة نفطية، ويعد من البلدان الأكثر نموا في إفريقيا «يلجأ المتاجرون بالأطفال إلى قنوات الهجرة غير الشرعية»، بحسب ميشال إكامبا.

وغالبا ما ترسو مراكب محملة بمهاجرين من غرب إفريقيا يهربون من البؤس والبطالة في بلادهم في شواطئ ليبرفيل عندما يحل الليل. وفي عام 2009 أوقفت القوات البحرية في الجابون قارب «لا شارون» الذي كان ينقل على متنه 300 مهاجر، من بينهم 34 طفلا تولت اليونيسيف الاعتناء بهم.

وفي أغلب الأحيان، يبقى الأهل في البلاد متمسكين بوعود فارغة ومقتنعين بمبالغ مالية ضئيلة.

500 أسير فلسطيني لدى إسرائيل يعتزمون الإضراب

المصدر: صحيفة الشرق الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 11 يوليو 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/07/11/891783

رام الله – د ب أ

قال وزير شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية عيسى قراقع أمس إن نحو 500 أسير فلسطيني لدى إسرائيل يعتزمون خوض إضراب مفتوح عن الطعام بداية سبتمبر المقبل.

وذكر قراقع، في مؤتمر صحفي عقده في رام الله، أن الأسرى المشاركين في الإضراب سيكون أغلبهم من ذوي الأحكام العالية والمؤبد للضغط من أجل الإفراج عنهم من السجون الإسرائيلية.

واعتبر قراقع أن مثل هذه الخطوة ستكون مقدمة لخطوات أكثر تصعيداً من قبل الأسرى ضد استمرار اعتقالهم لدى إسرائيل خصوصاً في حال فشل جهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في الوصول إلى حل بشأن قضيتهم.

وتطالب السلطة الفلسطينية بالإفراج عن الأسرى القدامى لدى إسرائيل ضمن مواقفها لاستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل المتوقفة منذ مطلع تشرين أكتوبر 2010.

وتعتقل إسرائيل أكثر من 4600 فلسطيني يخوض منهم 12 أسيراً إضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ فترات متفرقة للمطالبة بالإفراج عنهم.

وبهذا الصدد قال قراقع إن الأسرى المضربين عن الطعام باتوا يعانون واقعاً إنسانياً سيئاً وأوضاعاً صحية بالغة الخطورة في ظل استهتار كامل من قبل إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحياتهم.

وذكر أن الحالة الصحية لغالبية الأسرى المضربين في تدهور مستمر وباتوا يعانون أوجاعاً في مختلف أنحاء أجسادهم، ونقصاً في الوزن وتراجعاً في دقات القلب وضعفاً عاماً وتشوشاً في الرؤية.

كاريكاتير

	الحياة المصدر: صحيفة الحياة السبت 27 شعبان 1434 هـ - 6 يوليو 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/529996
	الحياة المصدر: صحيفة الحياة الأحد 28 شعبان 1434 هـ - 7 يوليو 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/530306

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/07/08/889034

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 29 شعبان 1434 هـ - 8 يوليو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4680

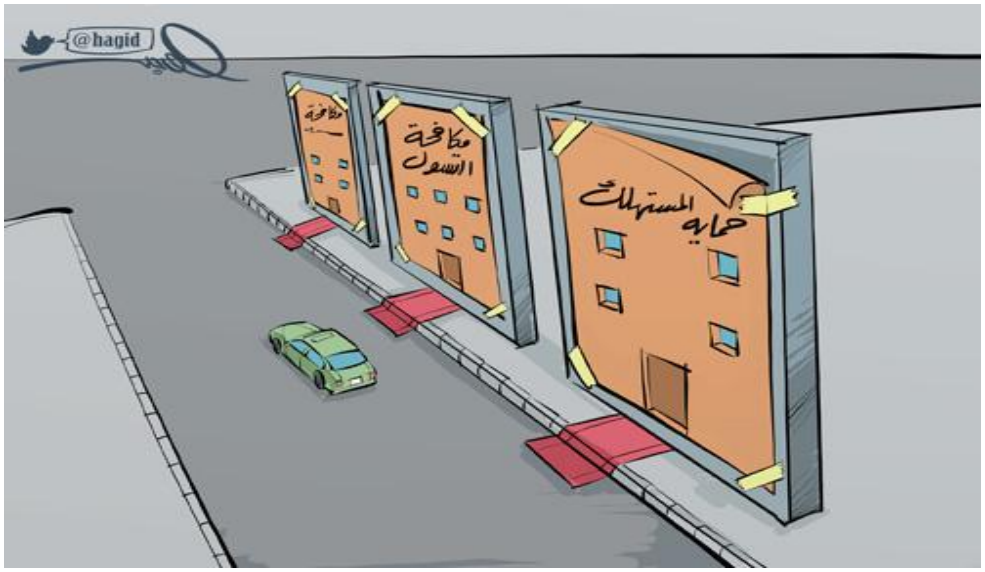

المصدر: صحيفة الجزيرة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130709/cartoon.htm?pic=mn.jpg&nam=%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84&sms=9182

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 30 شعبان 1434 هـ - 9 يوليو 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/529783

المصدر: صحيفة الجزيرة
الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130710/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=

المصدر: صحيفة الوطن الأربعاء 1 رمضان 1434 هـ - 10 يوليو 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4684

المصدر: صحيفة الجزيرة
الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130711/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%D9%81%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%8A&sms=

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 2 رمضان 1434 هـ - 1 يوليو 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130711/Cartoon201307115011.htm